جامعة نزوى
University of Nizwa

جوادر تحت السيادة العمانية
1913-1958م

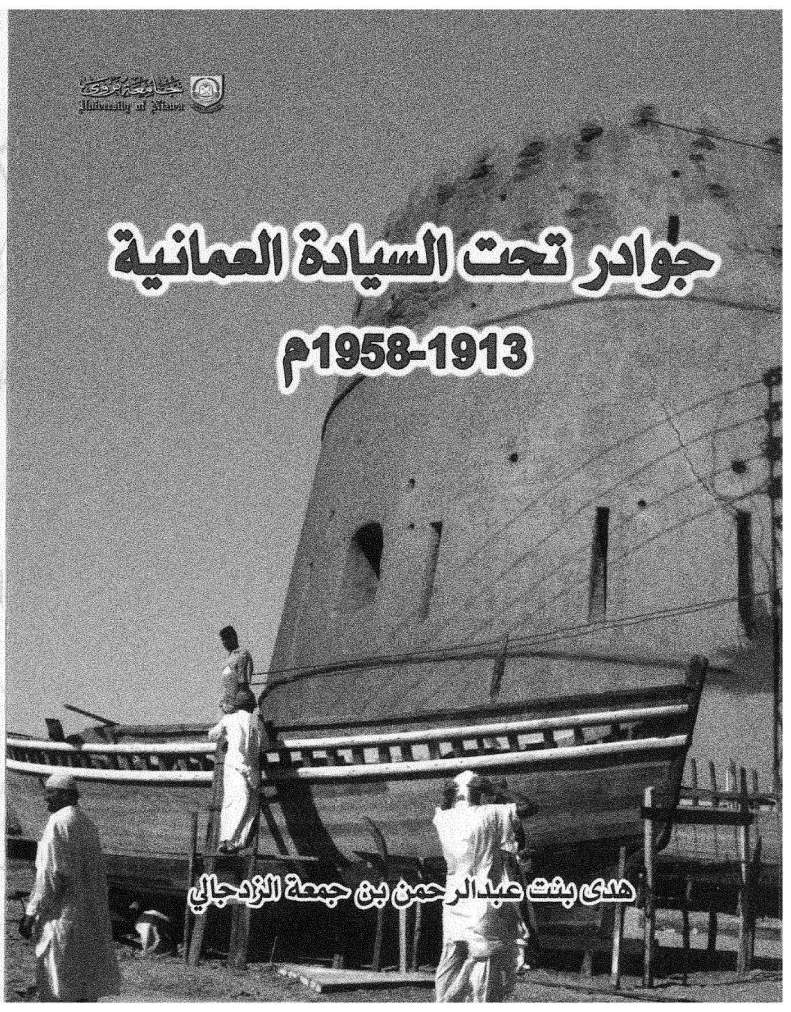

هدى بنت عبد الرحمن بن جمعة الزدجالي

جوادر تحت السيادة العمانية:
1913-1958م

جوادر تحت السيادة العمانية:
1913-1958م

إعداد

هدى بنت عبدالرحمن بن جمعة الزدجالي

جامعة نزوى
University of Nizwa

جميع الحقوق محفوظة

مركز الخليل بن أحمد الفراهيدي للدراسات العربية
جامعة نزوى
الحرم المبدئي ص.ب. 33 – الرمز البريدي 616
بركة الموز، نزوى
سلطنة عُمان
الهاتف: 25446405 (968)
البريد الإلكتروني: alkhalilcenter@unizwa.edu.om

الطبعة الأولى 2015
ISBN: 978-99969-57-14-7

بالاشتراك مع:
منشورات الجمل
بيروت – بغداد
تلفون وفاكس: ٠٠٩٦١ ١ ٣٥٣٣٠٤
ص.ب: ١١٣/٥٤٣٨ ـ بيروت ـ لبنان

Al-Kamel Verlag
Postfach 1127 . 71687 Freiberg a. N. - Germany
WebSite: www.al-kamel.de
E-Mail: alkamel.verlag@gmail.com

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من بث في نفسي العزيمة والإصرار ،وثبتني على هذا الطريق إلى والدي وأمي رحمهما الله وإلى زوجي الذي لم يأل جهداً في مساندتي وسار معي الدرب خطوة بخطوة، ولا أنسى رفيقة عمري ودربي إلى الجامعة أختي العزيزة، والى أستاذي بجامعه السلطان قابوس الذي غرس بنفسي حب التاريخ والتميز أ. د إبراهيم الزين صغيرون، وإلى زميلة دراستي أمل الخنصوري، ورفيقات دراستي بجامعة الشارقة.

الفهرس

الموضوع.....الصفحة
الإهداء..... 5
الفهرس..... 7-9
المقدمة..... 10-22
التمهيد :.....23-51
التسمية.....23-26
الموقع والمساحة.....26-29
تضاريس المنطقة ومناخها.....29-33
الواقع البشري في جوادر.....33-39
أوضاع جوادر قبيل مدة الدراسة.....39-49
البرق والبريد والتمثيل السياسي البريطاني.....49-51
الفصل الاول:
≻الإدارة في جوادر خلال مدة الدراسة.....52-118
ولاة جوادر خلال سني الدراسة.....53-61
التطورات الإدارية خلال سني الدراسة.....61-69
القضاء.....70-72
الأمن.....73-92

إدارة الجمارك والموانئ في جوادر.....92-97
إدارة التعليم.....98-102
إدارة البريد والبرق.....102-107
المطار.....107-118

الفصل الثاني:

➢الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في جوادر تحت ظل
الحكم العماني.....119-162
الزراعة والري.....120-123
صيد الأسماك.....123-127
الصناعة.....128-130
*صناعة الملح.....128
*صناعة السفن.....128-130
التجارة 130-131
*صادرات جوادر خلال سني الدراسة.....131-134
*واردات جوادر خلال سني الدراسة.....134-137
الضرائب وما تشكله من إيراد للدولة.....137-140
العملات.....141-144
تجارة السلاح.....144-146
الثروات المعدنية.....146-156
الوضع الاجتماعي والصحي.....156-162

الفصل الثالث:

➢انتهاء السيادة العمانية على جوادر.....163-207

الظروف الداخلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى انتهاء السيادة.....164-169

مباحثات تسليم المنطقة إلى باكستان وتطورها.....170-200

نهاية السيادة العمانية على جوادر.....200-205

الآثار المترتبة على انتهاء السيادة العمانية.....205-207

الخاتمة.....208-215

الملاحق.....216-262

المصادر والمراجع.....263-286

الملخص باللغة الانجليزية.....287-288

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

يتناول هذا البحث موضوع السيادة العمانية على جوادر(1913-1958م)، والسبب الأساسي لحصره ضمن هذا الإطار الزمني هو أن السنة الأولى شهدت تردي الوضع السياسي في عمان ذاتها بسبب النزاع بين السلطنة والإمامة، مما أثر على الوضع العام في كافة عمان وتوابعها، بينما تشير السنة الأخيرة إلى انتهاء السيادة العمانية على جوادر.

وتكمن أهمية الموضوع في تعلقه بجانب مهم من التاريخ العماني القريب بناحيتيه السياسية والاقتصادية؛ إلا أنه وعلى الرغم من تلك الأهمية لم يحظ الموضوع بدراسة علمية مفردة تشمل كافة جوانبه؛ إذ لم تكرس له دراسة منهجية واحدة ولم تتطرق إليه بشكل موسع إلا فيما يتعلق بالجانب السياسي فقط، أما البقية فلم تتطرق لها الدراسات السابقة إلا بأسطر قليلة، وبذا غدت الحاجة ملحة

لدراسة الموضوع دراسة علمية مركزة؛ فجاء هذا البحث محاولاً للتركيز على الجوانب التي لم تحظ بالدراسة سابقاً.

هذا وقد وظفت الباحثة المنهج التاريخي المعروف بقواعده المحددة من استقصاء للمعلومات، ونقدها، وتحليلها، والترجيح بينها من أجل رسم صورة قريبة جداً عما وقع فعلاً في جوادر، كما كانت مشاهداتي خلال زيارتي الميدانية لجوادر معيناً نقل لي صورة أقرب وأوضح عن آثار مجريات الأحداث الماضية.

وينقسم البحث إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، وقد جاء التمهيد ملقياً نظرةً سريعةً على تسمية المنطقة، واختلاف رسمها ونطقها بين اللغة العربية واللاتينية، متحدثاً عن موقعها الاستراتيجي على بحر العرب، وطبيعتها الجغرافية، ملماً بأوضاعها السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، قبيل مدة الدراسة لتهيئة ذهن القارئ لفهم الأحداث اللاحقة.

وخُصص الفصل الأول لتقصي طبيعة الإدارة العمانية للمنطقة، وعلاقتها بمركز السلطة العمانية في مسقط حيث يستعرض الفصل

أهم ولاة جوادر وما أنجزوه خلال مدة الدراسة، وسير العمل في المؤسسات الإدارية، وأبرز ما حصل في هذا الجانب من تطورات، ويلقي نظرةً على الجانب الأمني؛ فيتطرق إلى أهم المشاكل والاضطرابات الأمنية، وكيفية معالجتها.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه للحديث عن الجانب الاقتصادي، والاجتماعي، حيث تطرق لذكر أهم الأنشطة الاقتصادية كالزراعة ومشاكلها المختلفة، وما يتعلق بها من أنظمة الري المستخدمة؛ فضلاً عن ذكره أهم الصناعات التي تشتهر بها المنطقة كصناعة الملح وصناعة السفن ناهيكم عن حديثه عن التجارة بما فيها تجارة الأسلحة مستعيناً بالمتوفر من الإحصاءات التجارية الخاصة بالصادرات والواردات المختلفة، ويعرفُ في الوقت ذاته بأهم العملات المتداولة في تلك المدة، ويتطرق لموضوع الجمارك التي كان يتم تحصيلها بجوادر، ولا يغفل سبر موضوع الثروات المعدنية خاصة النفط، وأهم الشركات التي حصلت على امتيازات نفطية في المنطقة وذكر الاتفاقيات والمعاهدات النفطية بجوادر، مع مقارنها بمثيلاتها

في عمان. كما يلم بأهم المستجدات في الجوانب الاجتماعية في جوادر خلال مدة الدراسة.

أما الفصل الثالث فيعالجُ موضوع انتهاء السيادة العمانية على جوادر ،محللاً أهم الظروف الدولية والإقليمية التي أدت إلى انتهاء تلك السيادة. ويتتبع تطور مباحثات تسليم المنطقة إلى باكستان، وأهم المشاكل والضغوطات الدولية والإقليمية التي تعرض لها السلطان سعيد بن تيمور في تلك الحقبة، مضياً بالنتائج المترتبة على انتهاء السيادة العمانية في الإقليم على كلا الجانبين .

ويلي ذلك الخاتمة التي خصصت لذكر أهم النتائج التي تم استخلاصها من فصول البحث المختلفة.

أما المصادر والمراجع التاريخية المستخدمة في الدراسة فلم تسهم سوى بمعلومات يسيرة، وإشارات قليلة في الموضوع، وبالرغم من ذلك فقد حاولت تقديم وجهات نظر متعددة برز اختلافها في كل من المراجع العربية والإنجليزية، خاصةً تلك التي حصلت عليها من كراتشي، ومن تلك المراجع المهمة كتاب (العلاقات العمانية الفارسية

في عهد دولة آل بوسعيد 1741-1871م للكاتب علي عبدالله فارس)؛ فقد تطرق فيه الباحث للحديث عن كيفية إخضاع جوادر للحكم العُماني، ووضعها منذ عهد السيد سلطان بن أحمد إلى عهد السيد سعيد بن سلطان. كما بين أهمية هذه المنطقة في إقامة خط التلغراف برجوعه لملف الوثائق رقم IOR.15/6/4 الذي شمل تقارير الوكيل السياسي البريطاني في مسقط الرائد مالكولم جرين M.Green إلى حكومة بومباي؛ ولكنه لم يورد ذكراً للجوانب الإدارية، أو الاجتماعية، و الاقتصادية. ومنها كتاب(العلاقات السياسية الفارسية 1806-1913م)، وهو رسالة ماجستير في التاريخ الحديث بجامعة بغداد أعدها الباحث علي عظم محمد عباس؛ فقد توسع الباحث بالتحليل الدقيق لطبيعة السيادة العمانية السياسية على جوادر، وتناول باهتمام موضوع إقامة خطوط التلغراف، وامتدادها عبر جوادر، وسعي بريطانيا من أجل ذلك في أحداث جرت بالقرن التاسع عشر. بيد أن الدراسة قد خلت مما يتعلق بالمدة الزمنية المعينة لدراستي، أما كتاب Hughes

(Baluchistan District Gazetteer Series) المسمى Buller

،فقد احتوى معلومات وفيرة عن جوادر من النواحي السياسية، والإدارية، والاجتماعية، والثقافية، ورغم أهميتها إلا أنها تتعلق بالمدة السابقة لسنوات الدراسة إذ تقف عند سنة 1903م، كما استعنت بكتاب(موسوعة عمان الوثائق السرية) للكاتب محمد بن عبدالله الحارثي ويقع الكتاب في ستة أجزاء تحوي العديد من الوثائق البريطانية المرتبطة بتاريخ عمان الحديث. وقد قام الكاتب بترجمتها وتقديم شرح تفصيلي لأغلبها، ولعل ما يميز الكتاب احتواءه على معلوماتٍ وفيرةٍ في مدة الدراسة خاصة تتبعه للمفاوضات النهائية قبل انتهاء السيادة العمانية على جوادر، كما تميز الكتاب بمتابعته النتائج المترتبة على انتهاء السيادة العمانية من الناحيتين الاجتماعية والعسكرية بعد عام 1958م. وأشير كذلك للدراسة الوثائقية التي أعدها عبدالله سراج منسي والتي تحمل عنوان: (ميناء جوادر على عهد السيد سعيد بن تيمور)،فقد ناقش الباحث خلالها عدداً من المواضيع الهامة، ومنها موقع وأهمية ميناء جوادر، وكيف آلت إلى

عمان، وأهم المشروعات الاقتصادية خلال الحكم العماني، وقد ركزت الدراسة على فترة السيد سعيد بن تيمور، حيث تناول الباحث بالتفصيل سرد المفاوضات النهائية لقضية جوادر مع تحليله لطبيعة تلك المفاوضات.

هذا وقد اعتمد البحث بشكل أساسي على مجموعة كبيرة من الوثائق البريطانية المنشورة، وغير المنشورة، فمن الصنف الأول أشير بشكل خاص إلى Records Of Oman(1867-1947م) وهي وثائق جمعها وحققها (R.W .Bailey)، وورد ما يخص هذه الدراسة منها في(الأجزاء3،5،7،8،10). وتكمن أهمية هذه المجموعة بما وصفها به مؤلفها في مقدمته من أنها ستكون مفتاحاً بأيدي الباحثين الراغبين في الوصول إلى أصول الوثائق المتعلقة بالوكالة السياسية، والقنصلية البريطانية في مسقط؛ فهي تتضمن نصوص الاتفاقيات والتقارير والمذكرات والملاحظات والرسائل التي حررها الوكلاء البريطانيون في مسقط. كما أنها تضم العديد من مراسلات السادة السلاطين العمانيين ووجهاء عمان مع

الوكلاء، والقناصل، والمقيمين، وترد تلك المراسلات بشكلها الأصلي. كما تم الرجوع لوثائق وزارة الهند India Office Records (IOR)، خاصةً السرية ومنها أوراق الإدارة السياسية (1902-1933م)المتضمنة في السلسلة المرقمة(L/P&S/12)، ووثائق الوكالة السياسية البريطانية في مسقط الواردة في السلسلة رقم (IOR/R/15/1)، وهي تعالج بشكل خاص المسائل الحدودية في ظل نمو المصالح البترولية، والسياسية، والأمنية البريطانية. واستخدمت الدراسة الوثائق المتضمنة في الملف رقم (IOR/R/15/6) مع تركيزها على العديد من الموضوعات ذات الصلة المباشرة بأهم المتغيرات السياسية سيما العلاقة المتأرجحة بين مسقط في الساحل وإمامة عمان في الداخل، ورجعت إلى بعض وثائق الأرشيف البريطاني العامPublic Records Office (PRO)،والمتمثلة في أوراق وزارة الخارجية البريطانية(PRO/FO/371)، والتي تعد بالنسبة للباحثين من أميز الوثائق لأنها تضم صوراً للمراسلات التي كانت تجري بين الخارجية

في لندن والبعثات السياسية البريطانية في الخارج. وكانت وثائق حكومة عمان من أبرز مراجعي خاصة تلك المحفوظة في وزارة التراث والثقافة، وفي متحف القوات المسلحة في بيت الفلج بمسقط .

واستعنت بأهم المطبوعات الرسمية المنشورة الخاصة بحكومة الهند مثل ملخصات الخليج العربي التي كانت سرية في وقتها وقام بإعدادها(Saldanh)، ومن تلك المطبوعات المنشورة كتاب"السجل التاريخي للخليج وأواسط الجزيرة العربية" للوريمر وهو يعد من أهم المصادر المعينة للباحثين في موضوعات منطقة الخليج العربي في تاريخها الحديث؛ فقد خصص لوريمر الملحق رقم (2) بعنوان "تاريخ جوادر وشهبار" لرسم صورة تاريخية عن الأحداث بجوادر منذ عام 1784م-1903م.

أما فيما يخص موضوع الدراسة فهو يقع خارج الإطار الزمني لذلك السجل الذي يتوقف عند سنة 1907م. ولكن حديثه المختصر عن الضرائب والجمارك والإدارة العامة يعطي لمحةً عن الوضع في

الميناء قبيل المدة المحددة للدراسة خاصة حديثه عن أسباب الصعوبات أمام الإدارة العمانية لجوادر.

واستخدمت أيضاً العديد من المصادر الأجنبية المتعلقة بالموضوع والموجودة في قسم الأرشيف الحكومي الباكستاني في منطقة السند بكراتشي و Archives Department, Government of Sindh.

ولعل أبرز الصعوبات التي واجهتني هي قلة المراجع العربية التي تحدثت عن الموضوع سيما العمانية منها وهي التي كان من المفترض أن تقدم وجهة نظر محلية للأحداث؛ إذ أن كل الكتب العمانية تكاد تخلو من أي معلومات هامة عن هذا الموضوع.

أما المراجع الباكستانية فتغلب عليها النظرة المحلية المتأثرة بالناحية السياسية والقبلية،مع صعوبة الحصول على تلك المراجع،التي كتبت باللغتين الانجليزية،والأوردية .

وتبقى الإشادة بكل يد قدمت لي العون والمساندة؛ إذ لا يسعني أن أقدم جزيل الشكر والاحترام والتقدير مبتدأةً بقسم التاريخ بجامعة

الشارقة ذلك الصرح التعليمي المتميز،الذي تحقق حلمي بالانضمام إلى كوكبة طلابه وفخري بكوني واحدة منهم.وأثني بالأستاذ الدكتور خالد السعدون المشرف على هذا البحث، فقد سخر جهده ووقته، وقدم لي العون والنصح والإرشاد، بكل ما وسعه من طاقة.

وشكري موصول لمشرفي السابق الأستاذ الدكتور سعيد آل عمر،الذي كان معيناً علمياً نهلنا منه الكثير، والدكتور: عبدالحميد شلبي بكلية العلوم التطبيقية بصحار،الذي ساندني وقدم لي العون الكثير.

كما أقدم شكري لوزارة الخارجية بسلطنة عمان، وأخص بالذكر المستشار سالم الرياسي (المسؤول عن السفارات والملحقيات الثقافية العمانية بالخارج)؛ لمتابعته وتسهيله سفري لدولة باكستان، وللقنصلية العمانية والقنصل العماني في دولة باكستان، والمرافق الباكستاني :خالد محمود، وأهالي جوادر، خاصةً فقير محمد شمبيه البلوشي المرافق العماني بجوادر، وخدادات نور محمد تاج محمد البلوشي (وكيل أول متقاعد)، وإقبال نفيس خان (مدير قسم الوثائق

بحكومة السند) Iqbal Nafees khan-Director, Archives Information and Archives Department, Government of Sindh،ومكتبة (لياقت) في كراتشي.

كما لا أنسى تقديم الشكر لمتحف القوات المسلحة (بيت الفلج بسلطنة عمان) والقائمين عليه، لما قدموه لي من معلومات أفادتني، وأخص بالذكر الرائد حمد بن حمود البوسعيدي (ضابط إدارة المتحف)، وزكية الخروصي (ضابط البحوث والدراسات) وأمينة المكتبة في متحف القوات المسلحة بيت الفلج، وأقدم الشكر لأهل جوادر في جوادر، ومسقط، ومطرح، والسيب خاصة سمية البلوشي، وحسين بن دوشمبيه بن دلمراد البلوشي، ونياز بن حسين البلوشي، وعبد الله بن سليمان بن علي الحامدي(صحم).

كما أشكر المسؤولين عن مكتبة السيد محمد البوسعيدي بالسيب، والسيد هلال بن محمد البوسعيدي، ووزارة التراث والثقافة بسلطنة عمان، ومركز وثائق أبوظبي، ومركز جمعة الماجد، وجامعة السلطان قابوس (قسم الدراسات العمانية- المكتبة العامة- غرفة عمان)، والمكتبة العامة بجامعة الشارقة، ودارة الدكتور

سلطان القاسمي للدراسات الخليجية، ومكتبة الشيخ زايد بالعين، وكل الجهات العلمية التي وفرت لي ما احتجت إليه من معلومات.

التمهيد

١ - التسمية :

تقودنا محاولة البحث عن تسمية المكان بهذا الاسم إلى وجود ذلك التباين الواضح في رسم الاسم ما بين المراجع العربية والانجليزية، والوثائق التاريخية؛ فقد نالت المنطقة عبر تاريخها عدداً من التسميات، التي وردت كالتالي: جوادر[1]، وغوادر[2]، وجوادر[3]، وجوادور[4]، والجوادر[5]، وگوادر[6]، وبندر جوادر[7]، وجيب جوادر[8]، وكواتر[9].

---

[1] جيران، روبرت، عمان منذ 1856م مسيراً ومصيراً، ترجمة: محمد أمين عبدالله، المطبعة الشرقية، مطرح،1988 م ،ص 64؛ فيليبس، وندل، تاريخ عمان، ترجمة محمد أمين عبدالله، مطابع سجل العرب، القاهرة،1981م ،ص153؛ غباش، حسين، عمان الديموقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث 1500-1970م، دار الجديد، بيروت،1999م ،ص 145.

[2] غوادر وتربت، قناة الجزيرة(دولة قطر)، برنامج تحت المجهر،1999/7/15م.

[3] الكردي، علي عظم محمد عباس، العلاقات السياسية العمانية الفارسية1806-1913م،رسالة ماجستير مقدمة لمجلس كلية التربية الأولى بجامعة بغداد،1989م،ص26؛ عبدالله، محمد مرسي، امارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى 1793-1818م، المكتب المصري الحديث، القاهرة،1978م ،ج1،ص84؛ القاسمي، خالد بن محمد، عمان تاريخ وحضارة ، دار الثقافة العربية، الشارقة،1999م ، ط1، ص 68.

كذلك تعدد رسمها بالأحرف اللاتينية، حيث ورد بأشكال مختلفة مثل:

Gedrosia [1]، Guader [2] Gawadar, [3] Gwadar, [4]

Gwädur, [5] Gwader, [6] Gwadel, [7] Guadel, [8] Gowader. [9]

---

[4] العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1974م ،ص 52؛ درويش، مديحة أحمد، سلطنة عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار الشروق ، جدة،1982م ، ط1،ص 98.

[5] العيدروس، محمد حسن، السلطان سعيد والعلاقات العربية الأفريقية، دار المتنبي للطباعة والنشر، أبوظبي،1995م، ط1، ص74.

[6] الخوند، مسعود، كوادر(مادة باكستان)،الموسوعة التاريخية الجغرافية، مؤسسة هانياد، بيروت،1997م ،ج 5، ص60.

[7] رسالة بتاريخ 28سبتمبر1877م،من حماد بن هاشل بن راشد،إلى السلطان تركي بن سعيد البوسعيدي IOR,R/15/6/9 ؛

دشتي، محمد إسماعيل، البلوش تاريخ وحضارة،العين،1996م ، ط1، ص 15.

[8] Morris, James, Sultan in Oman, Pantheon Book Incm, New York,1957 ,p.139.

[9] أتجيسون، سي.يو، السعودية والامارات العربية وعمان في الوثائق البريطانية، ترجمة: عبدالوهاب عبدالستار، الدار العربية للموسوعات، بيروت،2007م ،ط1،ص151.

[1] http//www.travel-culture.com, http://www.visitpakistanonline.com

[2] El-Solh, Raghid, The Sultanate of Oman 1914-1918, ITHCA press, London, 2000 ,p.1.

[3] Risso, Patricia, Oman and Muscat (an early modern history), Croom Helm, London, 1986 ,p.106.

[4] Kechichian, Joseph A. ,Oman and the World , Rand press, Santa Monica, 1995 , p.226.

ويذكر بأن أصل اسم جوادر يتكون من مقطعين أو كلمتين بلوشيتين هما(جوات أو كوات)Gwat بمعنى الهواء أو النسيم، و(دره)Dar أي الباب، أي أنها تعني gate of wind (باب الريح)[1]؛ ولذلك فإن أهلها يطلقون عليها بوابة النسيم العليل. وفي الروايات المحلية. قيل: أن أصل الكلمة مشتق من كلمة (شادر) في اللغة العربية، حيث يقال: "جوادر شادر الفقراء"، والشادر بالعربية المحلية مأخوذة من الفارسية بمعنى اللحاف والغطاء[2]،

---

[5] Ministry of Information and Culture ,Oman a seafaring nation, the Sultanate of Oman, 1996 , p. 50.

[6] لوريمير،ج.ج، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية(تاريخ)،ترجمة جامعة السلطان قابوس(مسقط)، دار غارنت للنشر،1995م ،ج1،مج3،ص 58؛ عطا الله، ابراهيم، ميناء مكران في صدر الاسلام، مجلة الوثيقة(البحرين) ،العدد83، السنة17، يناير1998م،ص114.

[7] Saldanha.J.A,The Persian Gulf Precis , Archive Editions,1986 ,vol.II,p.10.

[8] Hughes-Buller,R,Baluchistan District Gazetteer Series, Times Press:Bombay,1906 ,vol. II,p.282.

[9] http://www.travel- culture.com/pakistan/places.shtml.

[1] مقابلة مع حسين بن دو شميبه بن دلمراد البلوشي(ربان بحر سابق في جوادر)وابنه نياز،ببيته في السيب،بتاريخ 2008/3/22م؛

Gwadur /by: Mohammed Eqbal Baloci/ 23/ 4/1950, http:/ /www .visiongwadar.com, GWADAR HISTORICAL BACKGROUND, http.www.visiongwadar.com-historical.htm

[2] جاء في معجم لسان العرب لابن منظور أن الشاذر اسم فارسي معرب، أصله شاذر، وقيل: جاذر، وقال الفراء: لشوذر هو الذي تلبسه المرأة تحت ثوبها.وقال الليث:الشوذر ثوب تجتابه

مما يعطينا دلالة على كونها بلاد ينتشر فيها الفقراء والمساكين، بسبب سوء أحوالها الاقتصادية، والاجتماعية على حد سواء[1].

٢ -الموقع والمساحة:

تقع جوادر في أقصى الجنوب الغربي لباكستان، وتحتل موقعاً استراتيجياً مميزاً على بحر العرب[2]، فهي تمثل الجزء الساحلي لإقليم بلوشستان[3] القريب من الحدود الإيرانية، وتبعد عن مدينة كراتشي

المرأة والجارية إلى طرف عضدها، و الشوذر: هو الإزار. وقيل: هو الملحفة، راجع: المعاجم العربية (CD)،مركز زايد للتراث والتاريخ، مكتبة التراث الإلكترونية.

[1] مقابلة مع فقير بن محمد البلوشي من سكان جوادر بتاريخ25-2006/11/27م.

[2] غوادر وتريت، قناة الجزيرة(دولة قطر)، برنامج تحت المجهر ،15 /1999/7م .

[3] بلوشستان أو بلوخستانBaluchistan ،تتكون الكلمة من مقطعين بلوج أو بلوش و استان، أي بلاد البلوش، هو رابع الأقاليم الباكستانية المحاذي للأراضي الإيرانية، سميت بذلك نسبة إلى البلوش سكانها، ومساحتها مجملة تزيد على(559.99كم2،مقسمة بين إيران وباكستان وأفغانستان(71.234كم2)، وسكانها من الباشتونيين والبلوش، يطلق على لغته الباشتونيين اسم باشتو أو بوتشو ويتحدث البلوش اللغة البلوشية المتفرعة إلى عدة لهجات ،ويغلب على الجميع الطابع البدوي، راجع: الموسوعة العربية الشاملة ،مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض،1996م ،ج4،ص 105؛ الخفاف، عبد علي حسن، والعمر، جهاد صالح، بلوجستان الكبرى(دراسة في الأرض والانسان)، جامعة البصرة،1987م ، ص15؛ البلوشي، نبيل داد بن بهادر، الجوهر المنقوش في تاريخ البلوش، دار الوسام، بيروت،1995م ، ص128؛ الكردي، مرجع سابق، ص113؛ وزارة الإعلام والإذاعة بحكومة باكستان، جمهورية باكستان الإسلامية، مطابع برق، إسلام آباد،1987م ،ص270-271.

حوالي700كم، تقع على خط طول 21°،وخط عرض 25°،وبذلك تعد الميناء الرئيسي بين بندر عباس Bunder Abass [1]، وكراتشي Karachi[2]، وموقعها هام مقارنة بموانئ مكران[3]القريبة منها مثل باسنيPasni، وجويني Giwani[4]. وتقدر المسافة بين جوادر ومسقط بحوالي 270 كم(266ميلاً بحرياً)[5].

وتقع على شبه جزيرة رملية صغيرة بين خورين غربي وشرقي، ويمثل هذان الخوران مرسى للسفن، وحماية ضد الرياح الموسمية الجنوبية

---

[1] بندر عباس: مدينة على شاطئ مكران عند ملتقى خليجي عمان والعربي عند مضيق هرمز، اسمها القديم بندر عباس، واليوم بندر خميني، وهي مرفأ تجاري وتفطي كبير، عدد سكانها اليوم100 ألف نسمة، وهي ذات موقع استراتيجي، راجع: شامي، يحي، موسوعة المدن العربية والإسلامية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر ، بيروت،1993م ،ط1،ص260.

[2] Bailey, R.W, Records of Oman(1867-1947), England, Archive Editions, 1988 ,vol.III,p.627.

[3] مكران: بلاد ساحلية تقع جنوب بلوشستان بباكستان،وهي تابعة لإيران،في ايوليو 977م قسمت مكران إلى ثلاثة أقاليم رئيسية هي:(تربت التي تسمى الآن كيش ،ونجور وجوادر)،راجع: الخوند، مرجع سابق ،ص 34 ؛

Baluch, Muhammad Sardar Khan, History of Baluch Race and Baluchistan, Author: Pakistan,1988 ,pp.231-232.

[4] Gwadur, by: Mohammed Eqbal Baloci /23/4/1950, http: //www.visiongwadar.com.

[5] شبانة، محمد يونس، الأحوال السياسية في الخليج العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى قيام الدول المستقلة في المنطقة، رسالة لنيل درجة الماجستير إلى المعهد العالي للدراسات الإسلامية مصر،1986م ،ص186.

الغربية؛ إذ تحيطهما سلسلة من المنحدرات الصخرية التي يبلغ ارتفاعها من (100-150م) [1] .

وتتألف مقاطعة جوادر من مدينة جوادر وميناؤها بالإضافة إلى ميناءين صغيرين أحدهما شرقي والآخر غربي، وعدد من القرى الصغيرة المبعثرة في المنطقة التي يطلق عليها (نجور Nagore)، وتبلغ مساحة مقاطعة جوادر الكلية307أميال مربعة[2].

أما عن حدود جوادر فيرى الكابتن روس الوكيل السياسي المساعد البريطاني في جوادر أن حدودها من الشمال تبدأ من(كوه درام)، ومن الشرق (برمباب أو برمب أبادكور)، ومن الغرب (رأس بيشكان) كما هو متعارف عليه لدى أهل مدينة جوادر. أما الرعايا البلوش التابعون لسلطنة عمان، ورعايا (خان كلات) فيختلفون معه في الرأي. فمجمل آراء السكان

---

[1] Bailey, Records of Oman(1867-1947),op.cit.,vol.II,p.605.

[2] لوريمر ،السجل التاريخي (جغرافيا)، ج2،مج 3،ص23؛

Lorimer, J,G,Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Gwadur ,by: ؛Arabia, Archive Editions,London,1986 ,vol.II,p.585

Mohammed Eqbal Baloci /23/4/1950, http://www.visiongwadar.com , The Omani Enclave of Gwadar ,by: Beatrice Nicolini, http.www.oman.org-bonn.007.htm.

المحليين تعتبر أن المنطقة الممتدة من مصب باليري إلى بيشكان عبارة عن منطقة منعزلة تابعة لسلطان مسقط[1].

❖ -تضاريس المنطقة ومناخها:

جوادر منطقة تتعدد معالمها الطبيعية؛ فالمنطقة الساحلية منها تتألف من شواطئ جوادر الشرقية والغربية وشريط رملي من الأراضي المنبسطة التي يرتفع بها عدد من التلال الجبلية حيث يتصل الجبل بالساحل في هذه المنطقة، أما باقي أراضي جوادر فتعرف باسم (كوادر ريك)، أي رمال جوادر. ويمتد الشريط الساحلي لمسافة40 ميلاً على شكل خط مستقيم منخفض ويشمل الكثبان الرملية، وأكثر الرؤوس البحرية وضوحاً وبروزاً هنا (السر أو جبل السرSur أوجاهال سور Jahal Sur)، وهو النقطة الشمالية الشرقية لخور جوادر الشرقي. أما رأس جوادر فهو رأس صخري يشبه المطرقة يبلغ طوله سبعة أميال من الناحيتين الشرقية والغربية، وعرضه ميل واحد تقريبا من الشرق. أما (رأس بشكان) فهو لسان أرضي

---

[1] لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج 3،ص24.

ضيق وصخري[1]. ويقسم السكان المحليون المنطقة الساحلية لقسمين هما ديم زر[2] أي البحر الأمامي، و بدي زر أي البحر الخلفي[3].

كما تتميز جوادر بوجود بركانين طينيين يوجدان على مسافة خمسة أميال شرق مدينة جوادر، أحدهما صغير يقع بالقرب من الشاطئ، وآخر يثور بعد الطقس العاصف فيخلف وراءه غازات سامة تقضي أحيانا على الآلاف من الأسماك. ويتمثل الجزء الجبلي من المقاطعة في تلال (كوهي درام) أو (درامب Kohi Dramb)، والتي تشكل جزءاً من سلسلة مكران الساحلية؛ ونظراً لصعوبة الوصول إليها، ووعورة مسالكها، فقد كانت ملجأً آمناً لسكان منطقة مكران الجنوبية تحميهم من الغارات الفارسية وغيرها. وتعد قمة (بارن Barn) التي يبلغ ارتفاعها (3152قدماً)، و(مكه Mukh) البالغ ارتفاعها(3200قدماً) أعلى قممها، أما سلسلة (درام Dramb) فيبلغ ارتفاعها (3125قدماً)، وكثيراً ما يتردد إليها البدو الرحل من جوادر نجور

---

[1] لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج 3،ص24.

[2] زر تعني البحر بلغة أهل جوادر.

[3] مقابلة مع حسين بن دو شمبيه بن دلمراد البلوشي (ربان بحر سابق في جوادر) وابنه نياز، ببيته في السيب، بتاريخ2008/8/22م

نظراً لوفرة المياه [1]. أما جبل (مهديJabal Mahdi)[2] فهو كتلة من التلال صلصالية بيضاء ذات خطوط محددة المعالم ملفتة للنظر، وصخوره تنحدر بشكل عمودي في طرفه الجنوبي. وتفصله عن (رأس السر) البحري فجوة عرضها ميلان. أما (كوه باطلKoh Batil) فيشكل جزءاً من رأس جوادر، وهو عبارة عن كتلة من المنحدرات الصخرية ذات اللون البني الغامق البالغ ارتفاعها(480 قدماً) تشرف على مدينة جوادر من الجنوب[3].

ولا توجد في تلك الجبال أي أنهار بل عدد من الجداول المائية مثل (كاروات Karwat)، و(برمباب Barmbab أو برمب آباد Barambabad)، و(صورSur)، و(أنكاروAnkarau)، تنبع جميعها من تلال درام، باستثناء (أنكارو) الذي ينبع شمالا من منحدرات سلسلة صائجي الجنوبية، و يصب في البحر عبر خور واسع من الماء المالح غرب مدينة جوادر. وتحصل مدينة جوادر على الماء من آبار ضحلة، وتعد آبار

---

[1] لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج 3،ص24-25.

[2] جبل مهدي: سمي بهذا الاسم نسبة إلى جماعة مهدى زى،وهم فرع من قبيلة سنكر أو سانجور Sangur،ر اجع: لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج 3،ص25.

[3]Hughes, Baluchistan District Gazetteer Series ,op.cit.,p.281.

(جوادر نجور أو جوادري نيجوارGwadari Nigwar) الأكثر عمقاً ومياهها مالحة بسبب قلة الأمطار التي تسقط في فصل الشتاء فقط، وقد انعكس الوضع المائي في قلة الغطاء النباتي في المنطقة، باستثناء بعض النباتات القليلة التي تنمو في السهول. أما (جوادر ريك Gwadari Rék) فتكاد تخلو من الأشجار، إلا القليل من بساتين النخيل[1].

ومناخ المنطقة حار صيفاً، ومعتدل شتاء. وهو يشابه مناخ مدينة كراتشي إلا أنه أشد حرارة منه، وتعد الفترة من مارس إلى يونيو الأشد حرارة أثناء السنة[2].حيث تبلغ الحرارة ذروتها في يونيو، والبرودة أوجها في يناير. ومما يميز المناخ هنا أن الشتاء أقصر من الصيف، فهو يمتد ثلاثة أشهر فقط(ديسمبر –فبراير)[3]. أما الصيف فيمتد تسعة أشهر(مارس= نوفمبر). ولكن نسيم البحر يسهم في التقليل من أثر الحرارة[4]، ويندر سقوط المطر

---

[1] لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج 3،ص25-26.

[2]Bailey, Records of Oman(1867-1947),op.cit.,vol.II,p.636,and p.787.

[3]Hamid Sarfraz (15th April 1997) ,Planning & Development Department Government of Balochistan Planning Studies Section Quetta, Gwadar(A District Profile),www.googl.com.

[4] لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج3،ص 754؛

http://www.gda.gov.pk/pages/gwadar.html

بالمنطقة؛ فغالباً ما يسقط المطر بعد سنوات متعاقبة من الجفاف ويقتصر سقوط المطر على فصل الشتاء فقط[1]. وتهب على جوادر الرياح الغربية والشمالية الشرقية، والتي تتميز بهبوبها في فصل الشتاء(الفترة من ديسمبر إلى فبراير) بعكس مناطق مكران حيث تتغير تدريجياً إلى رياح غربية[2].كما تهب على المنطقة الرياح الموسمية الجنوبية الغربية[3].

٤ – الواقع البشري في جوادر:

تتميز الحياة الاجتماعية في جوادر بتعدد الأعراق، والأجناس، والطوائف البشرية المختلفة المشارب، وتعدد اللغات، ومن أهم فئات المجتمع في جوادر: السكان الأصليون، وينقسمون لقسمين هما:(الميد Meds)[4] ويقصد بهم العبيد الذين يمثلون صيادي الأسماك، والبحارة ويتميزون في

---

[1] Hughes, Baluchistan District Gazetteer Series,op.cit.,pp.281-282.
[2] Middle East Intelligence Handbooks1943-1946,Archive Editions, 1987 , p.186.
[3] Bailey, Records of Oman(1867-1947),op.cit.,vol.II,p.605.
[4] الميد: يذكر أن نواة القبيلة قدمت من غانداڤاGandava الواقعة في كانشهي Kachhi منذ قرون خلت،يتركزون بأغلبية عددية في جوادر وسونمياني Sonmiani في لاس فيلا،يعرفون في نجور باسم "نقيبNakibs"،ينقسمون لقسمين هما: =لوريسLoris(الصناع)،ودرازداس Darzadas(وغالبيتهم من العمال)،يعمل بعضهم في العمل الزراعي وكخدم محليين، راجع: Hughes, Baluchistan District Gazetteer Series ,op.cit,p. 159.

جوادر بارتباطهم بالريسRais (رئيس). ويتمركزون في غرب جوادر كمجموعة مهنية ليس لها مركز اجتماعي أو امتياز عرقي. وقد غلب عليهم اسم مهنتهم وغدو قبيلة تعرف بذلك الاسم.[1]

والقسم الآخر يعرف باسم الكماري[2]. وهناك الرند[3]الذين يعدون إحدى القبائل البلوشية، لكنهم وفدوا من جبال منطقة (مند)الواقعة على مسافة 80 ميلاً شمال جوادر القريبة من الحدود الفارسية؛ لذا فهم ليسوا من السكان الأصليين[4]، ومنهم تتفرع قبيلة الهوت[5] في جوادر. وهناك الجدكال

---

[1] Government of Pakistan Records, Balochistan Through the Ages, nisa traders, Quetta, vol. II,p559.

[2] Government of Pakistan Records, op.cit, p.559.

[3] الرند: قبيلة قوية بين قبائل البلوش، يتفرع منها 65 عشيرة فرعية، لكنها ما لبثت أن ضعفت وتشتت بعد ذلك، تنسب تسميتها إلى أحد الأجداد ويدعى بالرند بن مير جلال، الذي خلف خمسة أبناء نسب لكل واحد منهم قبيلة من قبائل البلوش، وهم: مير رند-مير لاشار-مير هوت-مير جتو-مير كورا، يتوزع الرند في إقليم البنجاب، وبلوشستان الإيرانية، والباكستانية، يتميزون بكونهم مقاتلين شجعان. يقرب عددهم من 1500رجل،يميلون بشكل عام للسلام والهدوء، راجع : البلوشي ،مرجع سابق، ص ص135-137.

[4] لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج6،ص216.

=[5] الهوت: تتميز هذه القبيلة بكثرة عددية في جميع مناطق مكران، ولهم مكانة عالية، استقرت في مناطق تومب ودشت،راجع: Hughes, Baluchistan District Gazetteer Series,op.cit.,p.164.

(الجدجال)[1] الذين يسكنون في شمال غرب جوادر[2]. وهناك اللواتيا: ويطلق عليهم محلياً في جوادر (كوجاه Khwajahsأو الخوجةKhojas)[3]. وكان استقرارهم في جوادر منذ خمسة أجيال مضت. وهم يعملون بالتجارة على

---

[1] الجدكال أو الجدجال(Judgals- Jatgal-Jadgal-Jodgal-Zudgal):يعود أصل القبيلة إلى السند، لكنهم استقروا بمكران الفارسية في مناطق باهو ودشتياري، عرب اسمهم في عمان وصار الزدجال، لغتهم أقرب لسكان السند، راجع: Government of Pakistan Records, Balochistan Through the Ages, op.cit., vol.II,p.563,O'Sullivan,Edmund, The New Gulf, Motivate Publishing, London, 2008,p.226.

[2] Hughes, Baluchistan District Gazetteer Series ,op.cit.,pp.164, 532؛ لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج 4،ص53.

[3] الخوجة Khojas أو اللواتيا Lawatiyah, Lotia, Lotahs: هم أتباع آغا خان زعيم الطائفة الإسماعيلية، وهي فرقة إسلامية تتفرع من الشيعة، سميت بهذا الاسم نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، وانقسمت لفروع متعددة منها الأغاخانية (الإسماعيلية النزارية) التي اعترف بهم الانجليز في الهند، حيث يطلق عليهم هناك اسم الخوجة أو المولى وزعيمهم آغا خان، موطنهم الأصلي Cutch Mandv كاتش منديفي في رئاسة بومباي،انتشرت الإسماعيلية في إيران، والهند، ونيرويي ودار السلام وزنجبار، ومدغشقر، والكونغو البلجيكي، والهند، وباكستان، وبعضهم في سورية، ومركز قيادتهم الرئيسي في مدينة كرانشي. يقدر عددهم في جوادر حوالي 250-300 شخص، يعملون بالتجارة، وغالباً ما يعدون رعايا بريطانيين، راجع: Government of Pakistan Records, Balochistan Through the Ages,op.cit.,vol.II,p.563.؛ بريل،أ. جي، دائرة المعارف الإسلامية، مركز الشارقة للإبداع الفكري،الشارقة،1995م ،ج3،ص665،671؛ الشكعة، مصطفى، إسلام بلا مذاهب، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،1994م ،ط10،ص237،ص ص248-250؛ A Collection of First World War Military Hand Books of Arabia 1913-1917, Archive Editions,London,1988,vol.I,p.573.

الساحل خاصة في البيع بالجملة، ومن السلع التي يتاجرون بها:(السمك، والحصر، والقطن، والصوف). وكان يعترف بهم كرعايا بريطانيين يشرف عليهم مدير التلغراف في الخليج الفارسي ولكن ليس لهم تأثير سياسي ملحوظ في جوادر[1]. أما البلوشBaloch [2] فهم العنصر الاجتماعي السائد في جوادر حتى اليوم؛ إذ يشكلون أغلبية السكان. وترجع أصولهم إلى إقليم مكران ولهم نفس اللغة، والعادات، ونمط المعيشة السائد بين بلوش

---

[1]Government of Pakistan Record, Balochistan Through the Ages,op.cit.,vol.II,p.563.

[2] البلوش: عرفوا باسم البلوص في المراجع القديمة، وهم قوم سكناهم في سفح جبل القُفص، من أصحاب النعم وبيوت شعر مثل البادية، وقيل يسمون الجُت، وكلمة البلوش جمع كلمة بلوشي في اللغة العربية. أما في إقليم بلوشستان تستعمل للدلالة على قبائل من طبقة متوسطة محترمة في الريف، وأهم تلك القبائل التي تندرج ضمنها:(البوزداريون، والمويتون، والكالماتيون، واللاتيون، والملايسيون، والريسيون، والرنديون ،والسانغوريون، والشاهزاديون، والجادجاليون). وتعرف هذه الأسماء في حدود مكران الإيرانية، وفي مناطق الخليج العربي، وفي عمان تستعمل كلمة بلوش للدلالة على المهاجرين من بلوشستان، والأشخاص الناطقين باللغة البلوشية؛ علماً بأن وجود البلوش في مناطق الخليج العربي يتركز في عمان ويقل عددهم في غيرها. قال بعض الكتاب والمؤرخون بعروبة هذه القبيلة التي هاجر العديد من أفرادها إلى بلاد العرب، في هجرات تميزت بنوعين هما: طائفة استقرت في الجزيرة العربية =قديماً. ثم هاجرت إلى إقليم بلوشستان منذ قرون، أما الأخرى فحديثة القدوم للمنطقة حيث عملوا كجنود مرتزقة في مدن الساحل بوجه خاص، راجع :أبي الفداء، عماد الدين إسماعيل، تقويم البلدان،(دار الطباعة السلطانية:باريس،1850م)،ص 334؛ شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي(مطبعة مصر:القاهرة،1952م)،ص186-187؛ الكردي، مرجع سابق،ص130.؛ دشتي،محمد إسماعيل، شقائق النعمان في تاريخ الخليج والكويت وإيران والإمارات والجزيرة العربية وعمان، دار المحبة، دمشق،2003م ،ص426.

مكران[1]. وأهم أقسام القبيلة القاطنة في جوادر من يعرفون باسم (الكلمتي Kalmattis)، و(ريكانيReganis)، وهم من البلوش الأصليين، والقسم الآخر منهم يعرف باسم (مهدي زي Mehdzais)، و(زينوى Zainozais) وهم فرع من كلنتش بند[2].

ويقطن جوادر أيضاً بعض الهنود ومن أبرزهم هناك البانيان[3] ،والهندوس Hindus حيث يبلغ عددهم200 شخص، ويوجد لهم معبدان هناك، وهم لا يستقرون بشكل دائم بل يعودون للهند في شيخوختهم. وتتمركز معظم تجارة الداخل بأيديهم(البيع بالمفرد والمقايضة)[4].كما يوجد

---

[1] Mohammed Eqbal Baloci (23/4/1950), Gwadur, http ://www. visiongwadar.com.

[2] لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج3،ص26.

[3] البانيان: هم فئة من الهنود غير المسلمين، عددهم قليل بجوادر، ذكروا في القرن السادس عشر الميلادي كتجار متزامنين مع شركة الهند الشرقية التي أنشأتها بريطانيا، وقد انتشروا في الخليج العربي على ساحل منطقة الباطنة بعمان، ووصلوا إلى الجزر المحيطة بمضيق هرمز والى البصرة ،راجع: العبودي، ناصر حسين، الأزياء الشعبية الرجالية، مركز التراث الشعبي لدول الخليج =العربية، الدوحة،1987م ،ط1،ص36-37؛ مقابلة مع الفاضل حسين بن دو شميبه بن دلمراد البلوشي (ربان بحر سابق في جوادر) وابنه نياز، ببيته في السيب مسقط، بتاريخ 2008/3/22م.

[4]Mohammed Eqbal Baloci (23/4/1950), Gwadur, http:// www.visiongwadar.com.

السيخ لكن عددهم قليل في جوادر[1]. ومن سكان جوادر الكورا Korwah-Korwas أي الفلاحين الذين قدموا في الأصل من جويني إلى جوادر وهي نفس الأماكن التي قدم منها العبيد، وكانوا يعملون في جوادر بحارة[2]. وهناك الأفارقة الذين وفدوا إلى جوادر نتيجة تجارة العبيد[3].

أما عن الوضع العام لأولئك السكان فقد كانت جوادر في مطلع القرن التاسع عشر توصف بأنها قرية فقيرة لصيادي الأسماك تتكون من 600 منزل على هيئة أكواخ صنعت من الحصر[4]. وفي عام 1864م انخفض عدد سكانها إلى 250 نسمة، يقيمون في 70منزلاً[5]. ويعزى ذلك إلى انتشار بعض الأوبئة كالجدري والملاريا[6]؛ لكنها ما لبثت أن تحولت إلى مدينة مزدهرة بلغ عدد سكانها حسب إحصاء روسRoss في عام 1868م حوالي

---

[1] لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج3،ص26؛ غوادر وتريت، قناة الجزيرة(دولة قطر)، برنامج تحت المجهر،1999/7/15م؛

http.knowledgerush.com-kr-encyclopedia-Gwadar-.htm.

[2] Hughes, Baluchistan District Gazetteer Series ,op.cit.,p.165.

[3] Beatrice Nicolini, 1998,The Omani Enclave of Gwadar, http--home_pages_at-maxifant-Frames-gwadar.htm

[4]Bailey, Records of Oman(1867-1947),op.cit.,vol.III,pp.606.
Bailey, Records of Oman(1867-1947),op.cit.,vol.II,p.627.

[5]Saldanha, op.cit.,vol.II,p.24.

[6] لوريمر، مرجع سابق،ج1،مج 3،ص84.

6000 نسمة[1]. حيث قدر عدد سكانها في المدة 1900-1902م بحوالي4000-5000نسمة[2] ما لبث أن ارتفع العدد ليصل إلى 5150 نسمة حسب إحصاء عام 1903م ويتوزع هؤلاء السكان في عدد من المدن و القرى[3].

٩ - أوضاع جوادر قبيل مدة الدراسة:

لقد خضعت جوادر للتأثيرات البرتغالية منذ مطلع القرن السادس عشر[4]، وأعقب ارتحال البرتغاليين عن المنطقة خضوعها لحكام محليين[5]، وعندما أصبح اليعاربة (1624-1741م) قوة مؤثرة في الساحة الخليجية امتد التأثير العماني إلى جوادر[1]. وهو تأثير ازداد قوة بعد قيام الدولة

---

(1) Government of Pakistan Record ,op.cit.,vol.II,p.517.

(2) Hughes ,op.cit.,p.159.

(3) لوريمر، مرجع سابق، ج2،مج 3،ص26-28.

(4) Hughes ,op.cit.,p.282.

(5) لوريمر، السجل التاريخي (تاريخ)،مرجع سابق،ج1،مج 8،ص239.

(1) Risso, op.cit.,p.110, بادجر، جورج بيرسي، مقدمة كتاب تاريخ أئمة وسادة عمان، ترجمة: محمد علي الداود، وزارة التراث والثقافة، مسقط،2005م ،ط1،ص44

البوسعيدية سنة 1744م[2]، وقد أخذت جوادر تلعب دوراً بارزاً في الصراعات الداخلية العمانية؛ مما مهد لإلحاقها بالسيادة العمانية، إذ اتخذ السيد سلطان بن أحمد(1792-1804م) [3] جوادر ملاذاً حيث نزلها سنة 1784م، ولقي ترحيباً من بعض زعماء البلوش، وفي مقدمتهم ناصر خان حاكم كلات[5]، فمنحه قطعة أرض على الشاطئ كي تكون قاعدة له[5].

---

[2]غباش، عمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث 1970-1500م، دار الجديد، بيروت،1999م ،ط1،ص145؛ الخروصي، سليمان بن خلف بن محمد، ملامح من التاريخ العماني، مكتبة الضامري، السيب،2002م ،ط3،ص177.

[3] السيد سلطان بن أحمد(1792-1804/1206-1219هـ): يعتبر السيد سلطان بن أحمد الإمام الرابع في سلالة حكام الدولة البوسعيدية بعمان، يلقب بأبي ملوك عمان وزنجبار، كما أنه أول من لقب بالسيد من سلاطين أسرة البوسعيد، استطاع بحنكته السياسية وقوته العسكرية، أن يتغلب على القلاقل الداخلية والخارجية، كما استطاع بسط نفوذه على جوادر وشهبار وبندر عباس وساحل مكران؛ بفضل قوة أسطوله البحري الذي ضم 500سفينة. قتل في هجوم بحري عند عودته من البصرة، ودفن في لنجة، راجع: البوسعيدي، حمد بن سيف بن محمد، الموجز المفيد نبذة من تاريخ البوسعيد، مطبعة عمان، مسقط،1995م ،ط2،ص 55؛ العبري، سليمان بن علي بن سالم، حروف عمانية مضيئة، مطابع النهضة، مسقط،2002م ،ط1،ص166، السيابي، سالم بن حمود بن شامس، عمان عبر التاريخ، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط،1982م ،ج4،ص ص 24،242؛ المعمري، أحمد حمود، عمان وشرقي إفريقيا ،ترجمة : محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة ،مسقط،1992م،ط2، ص26.

[5] المير ناصر خان الأول Meer Nusseer (Nasir) Khan I:ينتمي لأسرة أحمد زاي Ahmadzai براهاوي Brahui التي حكمت كلات، والتي تتميز بولائها لأسرة دوراني الحاكمة في أفغانستان. خلف أخاه في حكم مكران في الفترة من1750-1793م، راجع: لوريمر، مرجع سابق،ج1،مج8،ص ص242-243؛

وقد تباينت الآراء في طبيعة تلك المنحة؛ إذ يراها البلوش منحة مؤقتة لقاء نصف دخلها الذي يدفع للخان[1].

بينما يرى العمانيون المنحة باعتبارها أمراً دائماً مقابل توفير البوسعيدين الحماية البحرية لسواحل مكران البلوشية[2]، وتفيد المصادر البريطانية عدم وجود دليل مكتوب يوضح طبيعة تلك المنحة أو يثبت ملكية السيد سلطان لجوادر[3]، ومهما يكن حال تلك المنحة فإن السيد سلطان بن أحمد بعد وصوله إلى قمة السلطة في عمان عام 1792م جعل جوادر قاعدة لحملاته على الساحل العربي المقابل، واتخذ عدداً من التدابير لضمان بقائها

Beatrice Nicolini, The Omani Enclave of Gwadar, www. oman. org. bonn.007.htm.

[5] Saldanha, The Persian Gulf Precis ,op.cit.,vol.II,p.10, Risso ,op.cit.,p.106,
Hughes, A.W ,The country of Balochistan , A.G.& fons:Karachi,1877 ,p.159, Bailey, Records of Oman(1867-1947), op.cit.,vol.III.pp.625-626, IOR,R/15/6/4,Letter,dated March 27th 1861,from Major Henry Green, Political Agent , Khelat, to the Political Superintendent, Frontier Upper Sind.

[1] لوريمر، مرجع سابق،ج1،مج3،ص 60؛

Hughes, The country of Balochistan ,op.cit.,vol .II ,pp.283-284, IOR,R/15/6/4,Letter dated March 27th 1861,from Major Henry Green, Political Agent, Kalat, to the Political Superintendent frontier Upper Sind, in Bailey, Records of Oman(1867-1947), op.cit.,vol.II,p.606.

[2] لوريمر، مرجع سابق،ج1،مج3،ص 60.

[3] Allen, Calvin H., Oman the Modernization of the Sultanate, Westview Press, London , 1987 ,p.42,
Bailey, Records of Oman(1867-1960),op.cit.,vol.5,p.605

تحت السيادة العمانية، فأرسل إليها قوة بقيادة القائد العماني يوسف بن علي[1]، وعينه والياً عليها ليعزز من سلطته في المنطقة، وأمده بالجند ليحكم المكان ويبني قلعة فيه[2]. وتعزز ارتباط جوادر بعمان التي تسمت بعدها "بسلطنة مسقط وعمان و جوادر" [3].

وشهدت جوادر بعد السيطرة العمانية ازدهاراً ملحوظاً لم تعرفه من قبل، فصارت تفوق في ازدهارها ميناءي (باسني وجيونري) المجاورين، بعد أن كانت أقل منهما سابقاً، ولكنها في ذات الوقت ظلت محط أطماع الكثيرين خلال الثمان وأربعين سنة التالية.حيث تعرضت جوادر لغارات متكررة من قبل بعض الحكام المحليين، والقبائل المجاورة[4] كالبراهين، والبليدين[5]،

---

[1] فارس، علي عبدالله، العلاقات العمانية الفارسية في عهد دولة اليوسعيد، المسار للدراسات والاستشارات والنشر، الشارقة،1997م ،ص150؛ عثمان، مختار نور الدين ومحمود عبدالرحمن الشيخ، وعلي حسن اللواتيا، عمان عبر التاريخ، مكتبة الفلاح، العين،2004م ،ط1،ص155.

[2] لوريمر، مرجع سابق، ج1،مج3، ص ص 60-61؛ الكردي، مرجع سابق، ص ص26-29؛ الوسمي، خالد ناصر، عمان بين الاستقلال والاحتلال، مؤسسة الشراع العربي، =حولي،1993م ،ط1،ص154؛ ويلسون، ارنولد، الخليج العربي، ترجمة: عبدالقادر يوسف، مكتبة الأمل، الكويت، د. ت ،ص313.

[3] العبري، مرجع سابق، ص 82.

[4] لوريمير، مرجع سابق،ج1،مج3،ص 61.

والجشكين[1]. كما تعرضت لهجمات خارجية من قبل الفرس، والقواسم بزعامة سلطان بن صقر القاسمي[2]، وامتدت إلى جوادر الصراعات الداخلية البوسعيدية منذ عام 1866م بعد اغتيال السلطان ثويني بن سعيد؛ فأدت تلك الصراعات في نهاية المطاف لضياع أملاك عمان على الساحل الشرقي من الخليج العربي فلم يبقَ لعمان سوى جوادر[3]. وقد اتخذتها المعارضة السياسية العمانية مركزاً لإسقاط حكم الإمامة في عمان. وكانت قبائل

---

(5) البلديون Bolida -Buldais: قيل بأنهم من أصل عربي، سموا بهذا الاسم نسبة لمقاطعة Bolida بالقرب من كيج، كان البلديون يمثلون الأسرة الحاكمة في القرن18م في منطقة مكران، لكن الجشكيين استطاعوا هزيمتهم وحلوا محلهم، راجع: Hughes ,op.cit.,p.136

(1) الجشكيون: استقروا في وادي الجشكيين في بداية القرن 17م،تتفرع القبيلة لفرعين أحدهما في كيج والآخر في تومب، وآخرون في بنجور. راجع: Hughes, op-cit.,p136.

(2) الشيخ سلطان بن صقر القاسمي الأول(1803-1866م): في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، استطاع القواسم تشكيل بعض الإمارات على ساحل الخليج العربي من أهمها الشارقة، ورأس الخيمة، وكانوا يمثلون قوة بحرية قاعدتها رأس الخيمة. ولد الشيخ سلطان عام 1780م، وتوفي عام 1866م. تولى مشيخة القواسم سنة 1803م، واعتزل عام 1809م، كما تولى إمارة الشارقة منذ عام 1814م وحتى وفاته. من أبرز الأحداث في عهده عقده اتفاقية مع الانجليز وشركة الهند الشرقية، راجع: الفلاح، عيسى راشد، سلطان بن صقر بن راشد القاسمي ودوره السياسي في الخليج العربي 1803-1866م، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة،2005م ،ط1،ص49؛ عبدالله، محمد مرسي، إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى 1793-1818م، المكتب المصري الحديث،القاهرة،1978م ،ج1،ص 205-208 ص ص282-283.

(3) فيليبس، مرجع سابق، ص153.

البلوش في جوادر مدداً عسكرياً استعان به حكام البوسعيد في صراعاتهم الداخلية[1].

وكانت الإدارة العمانية لجوادر عملية صعبة وشاقة في أحيان كثيرة والسبب الرئيس في ذلك بعد المنطقة عن السلطة المركزية في عُمان، وانتماء سكانها إلى أعراقٍ متعددة غير عربية الأصل. كما كانت المقاطعة مثار أطماع عدد من المناطق المجاورة؛ فضلاً عن رغبة بعض الحكام المحليين في السيطرة عليها وضمها لأملاكهم. وعانت بعد ذلك كله من أطماع دول خارجية كإيران. كما كانت جوادر في أغلب الأحيان تتأثر سلباً وإيجاباً بالأوضاع السياسية والاقتصادية في عمان وتقلباتها، خاصة ذلك الصراع الدائر غالباً على السلطة في عُمان؛ مما جعل من جوادر ملاذاً آمناً لجأ إلية العديد من الحكام والسلاطين والسادة العمانيين من قبيلة البوسعيد طلباً للحماية أو اللجوء السياسي والبعد عن الخصوم.

---

[1] بادجر، مرجع سابق، ص119.

وكان شكل الإدارة العمانية في عهد أسرة البوسعيد يتسم بالطابع المركزي في العديد من إدارات الحكم وتنظيماته في العاصمة. ولكن الضرورات العملية وظروف العصر جعلت الإدارة الإقليمية تجمع بين النمطين المركزي و اللامركزي في الوقت نفسه، حيث كان يتم تعيين الولاة في المناطق الساحلية من قبل السلطان، ولكنهم يتمتعون بسلطات واسعة لتنفيذ المراسيم والأوامر السلطانية في كافة المجالات الإدارية، والسياسية، والاقتصادية، والمالية.[1]

وأما عن مركز الولاة يتحدد حسب جغرافية المنطقة وأهميتها الاستراتيجية فمسقط تعد من الدرجة الأولى، وكان واليها أقل استقلالاً مقارنه بباقي الولاة لقربه من السلطان، ومطرح، وصحار كانتا من الدرجة الثانية. أما في المناطق الريفية فقد كانت وظيفة الوالي تتحدد حسب أهمية المنطقة، ويتم اختيار هؤلاء الولاة حسب الكفاءة الإدارية بصفة عامة وفقاً لإمكانياتهم واتجاهاتهم السياسية؛ للإشراف على الإدارات الحكومية بالدولة

---

[1] وزارة الإعلام ،عمان في التاريخ، مرجع سابق، ص528-529 ؛
AL Wasmi, Khalid, Oman Entre L'independence ET L'Occupation Coloniale, Publication Orientalistes de France , Paris,1986 ,pp.78-79.

التي تشكل بقية البناء التنظيمي الإداري والمتمثلة في إدارة القضاء والعدل، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة الجيش وشؤون الأمن[1]. وكان عدد كبير من هؤلاء الولاة من أفراد أسرة البوسعيد الحاكمة، فكانت المناطق التي يتولون عليها بمثابة إقطاعيات وراثية، ومن الناحية الشكلية فقد كان الوالي يحكم بالنيابة عن السلطان ويجمع في يديه السلطات العسكرية، والأمنية، والقضائية، والمالية[2]، وينطبق ذلك على ولاة جوادر، حيث كان أغلبهم من أسرة البوسعيد الحاكمة في عمان.

وكان والي جوادر تابعاً للسلطان مباشرة[3]، ويمارس عمله في مقره الدائم والمتمثل في القلعة المسماة بقلعة الوالي[4]، وقد تأسست على يد

---

[1] وزارة الإعلام، مرجع سابق، ص528-529؛
Peterson, John Everett, Oman in the Twentieth Century, University Microfilms International, Michigan, 1984, p.254.

[2] لاندن، مرجع سابق، ص ص407 -408.

[3] Beatrice Nicolini, The Omani Enclave of Gwadar, Oman Conference1998 , http//www.oman. org.bonn.007.htm.

[4] Bailey, Records of Oman(1867-1947), op.cit.,vol.II,pp.788-789.

القائد والوالي العماني يوسف بن علي زمن السيد سلطان بن أحمد البوسعيدي في عام 1792م[1]. ومن أهم مهام الوالي العربي :

* تطبيق سياسة السلطان، والإشراف على تنفيذ قراراته ومراسيمه في المنطقة.

* الإشراف على عماله التابعين له في المناطق المجاورة.

* المصادقة على قرارات القاضي المحلي[2].

وفي ظل السيادة العمانية على جوادر انتعشت الأوضاع الاقتصادية للمنطقة؛ فقد ارتفعت قيمة صادراتها تدريجياً حتى بلغت في عام 1903م 550.000روبية[3]، ومقابل ذلك كانت قيمة وارداتها في السنة ذاتها 200.000روبية[4]؛ وبذلك فإن الميزان التجاري كان يميل لصالح جوادر وقد قدرت إيرادات جوادر خزينة السلطان في عهد السيد تركي(1871-1888م)

---

[1] فارس، مرجع سابق، ص150-151.

[2] لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج3،ص27.

[3] لاندن، مرجع سابق، ص 410.

[4] لوريمر، مرجع سابق،ج1،مج 3،ص29،وص77.

بما يتراوح بين 20–30 ألف ريال نمساوي(ماريا تيريزا)[1]. ومما نشط الاقتصاد في جوادر وجود تجارتي الرقيق والسلاح؛ على الرغم من أن السلطان منع تجارة الرقيق في جميع أراضيه عام 1873م[2]؛ ولكن تلك التجارة ظلت تجري خفيةً حتى مطلع القرن العشرين[3]؛ لأنها كانت تعود بمكاسب مالية على بعض شيوخ المنطقة[4]، وكذلك كان الحال بالنسبة لتجارة السلاح رغم تحريم السلطان سنة 1891م مرور الأسلحة عبر أراضيه[5]. فقد ظلت كميات من الأسلحة تتوارد على جوادر حتى اضطر

---

[1] لاندن، مرجع سابق، ص 410.

[2] Aitchison, C.U, Treaties and Engagements Relating to Arabia and the Persian Gulf, Archive Editions,1987 ,p.279؛

عبدالرحمن، عبدالوهاب أحمد، الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث (1778–1914م)، مركز زايد للتراث، العين،2000 م ،ص139.

[3] Wilson, Arnold T, The Persian Gulf, Jarrold and Sons Limited, Norwich,1954 ,p.22

[4] Bailey, Records of Oman(1867-1947),op.cit.,vol.II,p.610.

[5] إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، مرجع سابق، ص 323؛ الفريحي، فاطمة بنت محمد بن سليمان، تجارة السلاح في الخليج العربي1879–1914م، دارة الملك عبدالعزيز،الرياض،2004م ،ص ص116–117.

السلطان لتجديد أمره بمنع تجارة السلاح سنة 1903م[1]، ولكن تلك التجارة ذوبت بعد تأسيس مستودع الأسلحة في مسقط عام 1912م[2].

٥ -البريد والبرق والتمثيل السياسي البريطاني في جوادر :

وازدادت أهمية جوادر الإقليمية في العقد السادس من القرن التاسع عشر بعد سعي بريطانيا لجعلها ممراً لخطوط البرق الممتدة من شبه القارة الهندية ورأس الخليج العربي[3]، وقد عقدت بريطانيا سنة 1864-1865م اتفاقية مع السلطان تتيح لها مد خطوط البرق في عمان وتوابعها[4].

---

[1] Brierty, Vincent Mc, Mohammad Al Zubair, Oman Ancient Civilisation: Modern Nation, Trinity college Dublin Press,Dublin, The Bait AL Zubair Foundation, Muscat, 2004 ,p.33.

[2] الخصوصي، بدر الدين عباس، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، منشورات ذات السلاسل، الكويت،1988م ،ج2،ص149-150.

[3] حرصت بريطانيا على تأمين أسرع اتصال ممكن بين لندن واهم مستعمراتها شبه القارة الهندية، فسارعت إلى مد خط برق يربط الطرفين عبر الخليج وأراضي الدولة العثمانية والشبكة الأوروبية. راجع السعدون، خالد، الاتصالات السلكية واللاسلكية البريطانية في موانئ الخليج العربي(نشؤها وتطورها ونتائجها)1862-1959م،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 5،عدد(1)،فبراير 2008م،ص243-264.

[4] الكردي ،مرجع سابق، ص119.

كما أقامت بريطانيا خدمة بريد في جوادر ابتدأت رسمياً في 30 يناير 1869م[1]، وقد مر مكتب البريد هناك بتقلبات كثيرة حتى استقر أمره في ابريل 1895م عندما تشكل مكتب البريد والبرق المشترك التابع لمصلحة البريد الهندية [2].

وبعد مد خطوط البرق في جوادر حرصت بريطانيا على إقامة وكالة بريطانية هناك هدفها حماية خطوط التلغراف البرية المارة عبر جوادر[3]. وكان الوكيل البريطاني في جوادر تابعاً لكل من الوكيل السياسي في مسقط والوكيل السياسي في (كلات)؛ لكن حكومة الهند البريطانية أرادت في عام1869م جعل وكيل جوادر مستقلاً يتبع ملاك الدائرة السياسية[4]؛ ولما تحولت شؤون الخليج العربي من حكومة بومباي إلى حكومة الهند في عام 1873م صار الوكيل السياسي المساعد في جوادر تابعاً لمفتش السند في

---

[1] وزارة البريد والبرق والهاتف بسلطنة عمان، مرجع سابق، ص ص13-14.

[2] لوريمر، مرجع سابق،ج1،مج3،ص ص80-82.

[3] لوريمر، المرجع السابق، ص65.

[4] إبراهيم، مرجع سابق، ص143-144؛ العابد، فؤاد سعيد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي1853-1914م، منشورات ذات السلاسل ،الكويت ،ج2،ص40-42.

(كلكتا). ثم ألحقت تبعيته عام 1877م للمقيم السياسي في الخليج العربي في (بوشهر)، وامتدت مسؤوليته من جوادر إلى (جاسك) [1].

---

[1] لوريمر، مرجع سابق،ج1،مج3،ص65-82؛
Bailey, Records of Oman(1867-1947),op.cit.,vol.III,pp.610-611.

الفصل الأول
الإدارة في جوادر
خلال مدة الدراسة

٣ – ولاة جوادر خلال فترة الدراسة:

تولى حكم عمان خلال مدة الدراسة اثنان من حكام الدولة البوسعيدية هما السيد تيمور بن فيصل(1913–1932م)[1]، والسيد سعيد بن تيمور(1932–1970م)[2]، وقد تأثرت جوادر بالطبع بالأحداث التي جرت في عهديهما، وكانت من المناطق التي انفرد السلطان بالسيطرة الإدارية عليها، يتصرف في أمورها دون الحاجة للرجوع لشيوخ ورؤساء القبائل[3]

---

[1] السيد تيمور بن فيصل البوسعيدي(1913–1932م):تولى دفة الحكم في عمان في ظروف صعبة عانت خلالها عمان من صراعات داخلية، وأزمة اقتصادية؛ ولذا فقد قام بعدد من الإصلاحات منها استقدام الخبراء المصريين لتطوير نظام جمارك مسقط، وشكل أول مجلس للوزراء في تاريخ عمان، وتم في عهده توقيع أول اتفاقية نفطية مع شركة دارسي عام1925م، ولأسباب صحية تنازل عن الحكم لولده سعيد عام 1932م.راجع: وزارة الإعلام، مرجع سابق، ص ص480–481.

[2] السيد سعيد بن تيمور البوسعيدي(1932–1970م) : ولد عام 1910م،تولى زمام الحكم بعد تخلي والده السيد تيمور بن فيصل عن العرش، فعمل على تنظيم دوائر الأعمال والمحاكم الشرعية، وأمر بتسجيل الدعاوي والصكوك، وضبط المالية، خاض معارك عديدة، على إثرها ساد الاستقرار عمان، زار عدداً من الدول كالمملكة المتحدة، والولايات الأمريكية الفترة 1937–1938م،راجع: البوسعيدي، مرجع سابق، ص53، وزارة الإعلام ،الموجز من تاريخ عمان، مطبعة مزون، مسقط ،1995م ،ص85.

[3] لانذن، عمان منذ1865 مسيراً ومصيراً، مرجع سابق، ص408.

كما هو الحال في ولايات عمان الأم. ويبرز ذلك الواقع خاصة في عهد السيد سعيد بن تيمور[1].

وتعاقب على إدارة جوادر خلال مدة الدراسة عشرة ولاة: ستة منهم على الأقل خلال عهد السيد تيمور، وأربعة في عهد ولده، والولاة في عهد السيد تيمور بن فيصل هم:

* السيد سيف بن بدر[2] الملقب بالغاشم (للمرة الأولى)1913-1915م[3].

*السيد سالم بن فيصل في الفترة 1915-1917م[4].

* سيف بن سعيد الحامدي: لفترة قصيرة1917-1918م[5].

---

[1] الريس، رياض نجيب، العرب وجيرانهم، رياض الريس للكتب والنشر، لندن،1991م ،ط2،ص33.

[2] يعد السيد سيف بن بدر من كبار الشخصيات في حكومة عمان منذ عهد السلطان فيصل بن تركي،وظل يتمتع بهذه المكانة في عهد تيمور بن فيصل، راجع: الحارثي، محمد بن عبدالله، موسوعة عمان الوثائق السرية، مركز دراسات الوحدة العربية:بيروت،2007م ،مج2،ص95.

[3] Ben Cahoon(2000),Gwadar,www.bdd.sdnpk.org/gwadar.htm.

[4] Ibid.

* السيد سيف بن بدر الملقب بالفاشم 1918-1927م (للمرة الثانية)[1].

* السيد حمود بن أحمد البوسعيدي1927-1930م.[2]

* السيد علي بن حمود: كان بمنصبه عام 1930-1931م [3]،وعد من أفضل ولاة المنطقة قاطبة؛ لكن سخط الأطراف المتنازعة في قضية صدام البلوش مع الخوجة عليه أدى إلى نقله من جوادر[4].

=[5] ذكر عام 1918م في وثيقة متعلقة بمشكلة أخذ العشور، والزكاة من قبل عمال الفرضة من صيادي الأسماك في منطقة خور الملح التابعة لبيشكان. راجع: رسالة رقم563،بتاريخ 27نوفمبر عام 1918م،11رمضان 1366هـ، من: السيد تيمور بن فيصل، إلى هاورث قنصل الدولة الانجليزية بمسقط . IOR,R/15/6/183

IOR,R/15/6/183, Letter, No 583,dated 21th July 1918,from H.H. The Sultan ,to the Major Hawort H.B. M's Consul ,in Bailey ,Records of Oman(1867-1947),op.cit.,vol.III,pp.729.

[1] Ben Cahoon(2000),Gwadar,www.bdd.sdnpk.org/gwadar.htm.

[2] مقابلة مع عبد الله بن سليمان بن علي بن سيف الحامدي (جده الأكبر علي بن سيف نائب العقيد في جوادر)،في بيته بصحم (الديل) بتاريخ 2009/9/16م.

[3] رسالة بتاريخ 1 أكتوبر 1930م/8 جمادي الأول 1349هـ،من:مجلس وزراء مسقط وعمان، إلى: الميجر تي.سي.فاول قنصل الدولة البريطانية بمسقط . IOR,R/15/6/372

IOR,R/15/6/374,Letter NO,55-C,dated 12th April 1930,Muasct,from Saiyid Taimor, Muscat to the Hon'ble Lieut. Colonel H.V . Biscoe, Political Resident in the Persian Gulf, Bushire,in Bailey, Records of Oman(1867-1947),op.cit.,vol.II,pp.741-743.

وقد كان أربعة من هؤلاء الولاة على الأقل ينتمون للأسرة البوسعيدية؛ وذلك لضمان بقاء ولائهم للسلطان؛ فكان أطول الولاة عهداً هو سيف بن بدر الذي ظل في منصبه لفترتين، ولعل السبب راجع لقرابته من السلطان.

ولابد لنا من الإشارة هنا إلى أن الأوضاع الإدارية في عهد السيد تيمور انعكست على الأقاليم الخارجية؛ فقد عانت عمان عدداً من المشاكل الإدارية والمالية، والاقتصادية، والاضطرابات السياسية الداخلية، الأمر الذي ساهم في تشكيل نوعية التنظيم الإداري للحكم العماني خاصة في المناطق الساحلية حيث شهدت الفترة1913-1920م عدم استقرار في الأوضاع الداخلية لعمان(قضية الإمامة)، وانشغل السيد تيمور في تهدئتها، ومما زاد الأمر سوءاً الضيق المالي الناجم عن تغير أسعار النقد

---

(4)IOR,R/15/6/374,Letter,NO.55-C,dated 12th April 1930,from the Major GP. Murphy, Political Agent and H.B.M'S Consul, Muscat ,to the Hon'ble Col. H.V. Biscoe, Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, in Bailey, Records of Oman(1867-1947),op.cit..vol.II,p.743, IOR,R/15/6/374,Letter,dated 26th May 1930,from the Major GP. Murphy, Political Agent and H.B.M'S Consul, Muscat ,to the Hon'ble Col. H.V. Biscoe, Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, in Bailey, Records of Oman(1867-1947),op.cit.,vol.II,p.743.

العالمي، وقيام الحرب العالمية الأولى الأمر الذي جعل السلطان تيمور يعمل على تطوير الجهاز الإداري، فشكل مجلساً وزاريا يضم أربعة وزراء للمالية، والعدل، والأوقاف، برئاسة أخيه السيد نادر بن فيصل[1]، أثرت كل تلك التغيرات بشكل مباشر في تعدد الولاة خاصة في الأقاليم البعيدة التابعة لعمان مثل جوادر.

وبلغ عدد الولاة في عهد السيد سعيد بن تيمور أربعة هم:

* السيد حمد بن حمود1932-1940م[2].

* السيد حمد بن هلال البوسعيدي1941 -1945م الملقب بالسمار الذي ارتبط اسمه بمراسلات السلطان مع بريطانيا حول موضوع الامتيازات النفطية في جوادر[3].

---

[1] وزارة الإعلام، مرجع سابق، ص529-530.

[2] Ben Cahoon(2000),Gwadar,www.bdd.sdnpk.org/gwadar.htm.

* السيد سعود بن بدر 1945-1947م[1].

*الوالي السيد هلال بن سعود بن حمد البوسعيدي 1947-1958م[2].

ولابد من وقفة هنا للتعرف على طبيعة الأوضاع الإدارية في عهد السيد سعيد بن تيمور، فقد كانت المناطق التابعة لعمان في الخارج تدار من قبل الولاة الذين يتم تعيينهم من قبل السلطان، فكان أكثرهم من

=[3]السيد حمد بن هلال البوسعيدي : تولى منصب والي جوادر في آخر يناير 1941م، ثم نقل والياً لصور للمرة الثانية ، ثم صحار عام 1947م حتى وفاته في 13 أغسطس 1947م. راجع : حاتم الطائي، السيد هلال بن حمد البوسعيدي: النهضة العمانية المباركة ،جريدة الرؤية،11 ديسمبر 2010م،ص3؛ IOR,R/15/6/184,Letter,dated 28/10/1942,from Sultan to the Wali Ahmad bin Hilal, in Bailey, Records of Oman(1867-1947),op.cit.,vol.II,p.784.

[1] تولى السيد سعود بن بدر منصب والي خصب سابقاً وعين بشكل مؤقت في جوادر .راجع:

Ben Cahoon(2000),Gwadar,www.bdd.sdnpk.org/gwadar.htm, IOR,R/15/6/274,Confidential,No.C50-8/82.dated 14th January 1946,from Political Agency ,Muscat , to the British Agent ,Gwadur, in Bailey, Records of Oman(1867-1947),op.cit.,vol.II,p.792.

[2] آخر ولاة جوادر العمانيين، ولي في عهد السيد سعيد بن تيمور ولد بنزوى في عهد الإمام سالم بن راشد الخروصي، انتقل بعد وفاة والده وله عامان إلى مدينة السيب مع إخوته، عمل والياً على كل من خصب، وجوادر. أقام بعد اعتزاله في مدينة السيب، وظل بها حتى وفاته، راجع: العبري، حروف عمانية مضيئة، مرجع سابق، ص339؛ العبري، عمان في سؤال وجواب، مرجع سابق، ص236.

الأسـرة البوسـعيدية، وهـم مسـؤولون أمـام السـلطان، ووزيـر الداخلية[1].ويدير الولاة الأمور المدنية داخل نطاق منطقتهم في مجالي الحكم، والتشريع القضائي[2].

ويتضح من العرض السابق بأن تغير الولاة كان مرتبطاً بالتوتر السياسي المستمر في عمان جراء الصراع على السلطة بين السلطان والإمامة، وقد انعكس ذلك الصراع على حال الإدارة في الولايات العمانية ومنها جوادر؛ فقد حرص السلطان على تعيين الولاة العرب دون غيرهم، خاصة المنتمين للأسرة البوسعيدية. كما قام بعزل الولاة الذين وردت بحقهم شكاوى من سكان المنطقة؛ رغبةً منه في التمسك بجوادر كونها تمثل جزءاً حيوياً واستراتيجياً للسلطنة؛ لأنها مصدر دعم للقوات المقاتلة للسلطان التي كانت تمده بالعنصر البشري اللازم في حروبه الدائرة مع

---

[1] تولى المنصب السيد أحمد بن إبراهيم ثم جاء بعده السيد شهاب بن فيصل البوسعيدي.

[2] شهداد، مرجع سابق، ص142.

خصومه، وقد تميز مجندوها بالولاء والقدرة على إخضاع الفتن والاضطرابات في عمان و المناطق التابعة لها[1].

وكان يقف إلى جنب والي جوادر عدد من الأشخاص يساعدونه في أداء مهامه، ويمثلهم عدد من الموظفين الحكوميين، كما كان الوالي يستعين بفئة التجار ورجال الأعمال في إدارة الدائرة المالية كمندوبين محليين باسمه في الإدارة والضرائب[2]. وخلال الفترة من 1953-1958م برز ثلاثة من الخوجة المسؤولين أمام والي جوادر عن شؤون البلوش المحلية، أبرزهم الخوجة علي بخش Kauda Ali Baksh ، الذي عين لاحقاً مديراً ومراقباً محلياً للجمارك[3].

وكان الولاة خاضعين لرقابة مسقط بوسائل مختلفة، أهمها متابعة السلطان الشخصية حيث كان يزور جوادر بين الحين والآخر للاطلاع على إدارتها عن كثب، وكان يقيم أول الأمر في قلعة الوالي التي كانت

---

[1] بادجر، مرجع سابق، ص44.

[2] لوريمر، مرجع سابق، ج1،مج 8،ص84.

[3] Innes, Neil Mcleod, Minister in Oman A Personal Narrative, The Oleander Press LTD,1987 ,p.43.

مقراً سابقاً للوكيل السياسي البريطاني[1]، ثم خصص له لاحقاً بيتاً خاصاً يقيم فيه عرف " ببيت السلطة" في عهد السيد سعيد بن تيمور إشارةً إلى كونه مقراً للسلطان عند زيارته لجوادر[2]، وفي الفترة اللاحقة أقيم اتصال لاسلكي بين السلطان والولاة، وبينهم وبين وزير الداخلية في حالة المسائل العاجلة[3].

٩ - التطورات الإدارية خلال سنوات البحث :

وكان السلاطين حريصين على إجراء تطوير في الإدارة؛ لأن العصر عصر إصلاح، إلا أن تلك الإصلاحات قد تعرقلت بسبب قلة الإمكانات المالية المتاحة، حيث تحتاج إلى مبالغ كبيرة لا تكفي الضرائب المفروضة في جوادر لتغطيتها، ومع ذلك حرص السلطان تيمور على إجراء بعض الاصطلاحات في جوادر بدليل صرفه مبلغ 6.000 روبية عام 1914م على تطوير بعض المرافق الإدارية. أما مصدر تمويله لتلك الإصلاحات

---

(1) Bailey, Records of Oman(1867-1947),op.cit.,vol.II,pp.788-789.

(2) غوادر وتربت، قناة الجزيرة(دولة قطر)، برنامج تحت المجهر،1999/7/15م.

(3) شهداد، مرجع سابق، ص142.

فكان مما يحصل عليه من الضرائب المفروضة على إنتاج المزارع بجوادر، والبالغ 60ألف روبية[1].

كما حرص السيد سعيد بن تيمور على القيام بإصلاحات إدارية في جوادر عام 1945م، فطلب من الحكومة البريطانية تزويده بمدير بريطاني يستخدمه هناك للقيام بالإصلاحات المطلوبة، إلا أن الحكومة البريطانية لم تكن قادرة على تزويده في ذلك الوقت سوى بمدير هندي وكانت تؤمل في حالة تعيين ضابط بريطاني للتطوير في مسقط أن يتم تعيين مساعد له يوكل له العمل في جوادر[2].

وقد عين عام 1946م الخان بهادر عبد الحي الهاشمي Khan Bahadur Abdul Haiy مسؤولاً عن الإصلاح في جوادر بمنصب مدير إقليمي، و ضابط إداري هناك بعد التشاور بين السلطان والحكومة البريطانية في الهند التي قامت بترشيحه لذلك المنصب، ليكون مساعداً للوالي. حيث يعد المدير والمشرف الإداري المسؤول الحكومي الأول في

---

(1) Bailey, Records of Oman(1867-1947), op.cit.,vol.III,p.612.
(2) Bailey, op.cit.,vol.II,p.808.

المنطقة، يقوم بتخطيط ورسم السياسات العامة للإقليم، وكان من المقرر أن يبقى في منصبه لمدة عام واحد فقط على أن يحدد له السلطان اختصاصاته الرسمية ليضمن عدم حدوث تضارب بين مهامه، ومهام الوالي، وبما يضمن قيام التنسيق بين الطرفين في العمل. على أن تكون متابعته بشكل يومي من قبل حكومة مسقط[1].

وكان السلطان حريصاً على اطلاع سكان جوادر على نواياه الإصلاحية فنشر بلاغاً باسمه إلى كافة أهالي جوادر، يحمل رقم (8/46) يعلمهم فيه بتلك التطورات، ويطالبهم بالمشاركة في عملية الإصلاح بقوله: "فقررنا تعيين الخان بهادر عبد الحي الهاشمي قائماً بذلك الإصلاح في جوادر بالاشتراك مع والينا هناك راجين رعايانا هناك وغيرهم من

---

[1] IOR,R/15/6/274,Confidential,No.C50-8/82.dated 14th January 1946,from the Political Agency, Muscat, to the British Agent ,Gwadur, in Bailey, Records of Oman(1867-1947), op.cit.,vol. II,p.792.

السكان أن يساعدوه ويؤازروه ما استطاعوا لذلك سبيلاً تسهيلاً وتنفيذاً لمهمته واستصلاحاً لشؤونهم وشئون بلدهم" [1].

ولكن الهاشمي ما لبث أن استقال بعد بضعة شهور في أغسطس 1946م؛ بسبب كبر سنه ومرضه[2]، ولم تكن هناك نتائج مؤكدة للإصلاحات التي قام بها الهاشمي لاستقالته المفاجأة[3]، وقد ذكر الوكيل السياسي البريطاني ر.آي.هالوز R. I. Hallows بأن السلطان لم يتفاجأ باستقالة الهاشمي لعلمه المسبق بكبر سنه ومرضه[4]؛ مما استدعى من السلطان الطلب من السلطات البريطانية البحث عن بديل له

---

[1] بلاغ رقم 46/8 ،بتاريخ/30ربيع الأول 1365هـ، من: السيد سعيد بن تيمور إلى كافة أهالي جوادر. IOR,R/15/6/274 Bailey, Records of Oman(1867-1947), op.cit.,vol.III, p.614, IOR,R/15/6/274, Letter, No.C/603-8/82,dated 26th September 1946,from Saiyid Said bin Taimur, to Mr. P.I.Hallows His Britannic Majesty's Consul, Muscat, in Bailey, op.cit.,vol.II,p.799.

[2] IOR,R/15/6/274,Letter,No.R.143,dated 18th August 1946,from the Government of India to the Political Agent, Muscat, in Bailey, op.cit.,vol.II,p.798.

[3] IOR,R/15/6/274,Letter,No.S/80,dated 19th August 1946,from Said bin Taimor ,to Mr. R.I. Hallows, His Britannic Majesty's Consul, Muscat ,in Bailey, op.cit.,vol.II,p.799.

[4] Bailey, op.cit.,vol.II,p.614.

قبل مغادرته لعمله[1]، ليتسنى للمدير الجديد التعرف على كيفية سير الأمور هناك، والاستفادة من خبرات وتجربة من سبقه؛ فعين بدلاً منه في ذلك المنصب السيد عبد الرحمن خان قرشي Mr.Abdur Rehman Khan Qureshi [2]، بعد موافقة السلطان على الشروط التي عرضت لعبد الرحمن فيما يخص مستحقاته المالية أثناء الإجازات، وحصوله على راتب تقاعدي. كما طلب السلطان من عبد الرحمن زيارة لاهور للتواصل مع حكومة البنجاب بخصوص تعيين موظفين مساعدين له في جوادر،

---

[1] IOR,R/15/6/274,Letter,No.S/80,dated 19th August 1946,from: Saiyid Said bin Taimur, Muscat, to Mr. R. I. Hallows, His Britannic Majesty's Consul, Muscat. Bailey, op.cit.,vol.II,pp.800-801.

[2] عين عبدالرحمن وكيلاً سياسياً بريطانياً ومديراً في جوادر. لمزيد من التفاصيل راجع الوثائق التالية :

IOR,R/15/6/286,Letter,No.E-275/50, dated 9th April 1950,from the Secretary to the Hon'ble the Agent to the Governor General and Chief Commissioner in Baluchistan to the His Majesty's Consul, Muscat , IOR,R/15/6/287, Letter,No.857/15-G,dated 25th July 1951,from His Britannic Majesty's Consul Muscat ,to the Sultanate of Muscat & Oman, Ministry of Foreign Affairs ,Muscat , IOR,R/15/6/287, Letter,No:11/8/94/51,dated 21st July 1951,from H.B.M'S Consulate Muscat ,to the Sultanate of Muscat & Oman, Ministry of Foreign Affairs, Muscat .in Bailey, op.cit.,vol.II,p.614, IOR,R/15/6/285,Urgent,No.534/15-G,dated 18th September 1949,from the Sultanate of Muscat & Oman, Ministry of Foreign Affairs, IOR,R/15/6/284, Memorandum,No.AE-35(48), dated 9th June 1948,Quetta,from the Revenue Commissioner in Baluchistan ,to the Political Resident, Persian Gulf, Bahrain, IOR,R/15/6/287, Letter, No.XF10/91K3/1351, dated 9th November 1951,from the Financial Adviser & Chief Accounts Officer, The High Commission for Pakistan, to the Under Secretary of State for Foreign Office, London.

على أن يقوم بعدها بزيارة مسقط ليستلم الأوامر قبل حلول شهر ديسمبر[1]. وكان السيد عبدالرحمن قد تولى منصب الوكيل السياسي البريطاني في جوادر عام 1946-1947م،بعد أن عمل سابقاً في وظيفة مالية في حكومة الهند[2].ولم يستطع عبدالرحمن تحمل الأعباء الكثيرة الملقاة على عاتقه فأرسل إلى القنصل البريطاني في مسقط في ابريل 1949م طالباً أن يتم استبداله من منصبه، لأسباب كثيرة منها الخسارة المالية التي تعرض لها؛ ولأنه يرى أنه من غير المنصف أن يخسر فرصته في الترقيات التي وصل لها زملاؤه الأصغر سناً في حكومة الهند[3].

ومن الإصلاحات الإدارية التي قرر السيد سعيد بن تيمور في عام 1946م القيام بها تأسيس دائرة للبلدية في جوادر، على غرار المجلس

---

[1]IOR,R/15/6/274,TelegramG.T.C,No.C/402,dated 27th September 1946,from the Political Agent, Muscat,to the Political Resident, Bahrain, in Bailey, op.cit., vol.II, p.804.

[2]IOR,R/15/6/284,Memorandum,No.7835/11.45-B.T,Ziarat,dated 28th October 1947,from the Political Agent ,Sibi, to the Political Agent Muscat, Persian Gulf.

[3]IOR,R/15/6/285,Letter,NO.50,dated 3rd April 1949 ,from The Administrator , Gwadur, to His Britannic Majesty's Consul, Muscat.

البلدي بمسقط. فقرر فرض رسم مالي مقداره آنة واحدة[1]، تؤخذ على كل نقلة[2] كما هو الحال بمسقط، وقد شمل فرض الرسم الرعايا البريطانيين في جوادر[3]، ولتنفيذ ذلك القرار أرسل السيد سعيد بلاغاً لأهل جوادر يحمل(رقم 46/12)، يعلن فيه عن فرض ضريبة على البضائع الواردة إلى جوادر، والصادرة منها بحراً كالضريبة التي تستوفى للبلدية بمسقط، على نفس القاعدة والترتيب الجاريين هناك حيث كانت قد فرضت في مسقط عام1938م ضريبة مقدارها آنة واحدة رسماً وضريبة جمركية على البضائع المستوردة والمصدرة. وأوضح السيد سعيد بأن دائرة البلدية ستكون مستقلة في سن قوانينها وتنفيذ مشروعاتها وسيكون لها رئيس وأعضاء للنظر في المصالح التي أنشأت من أجلها[4]، وأرسل السيد تيمور

---

[1] الآنة عملة نحاسية سكت بواسطة شركة الهند الشرقية، والآنة الواحدة تساوي 4بيسات،والروبية الواحدة تساوي 16آنة.

[2] النقلة: تعني نقل البضائع الواردة والصادرة بحراً.

[3] رسالة رقم /س/53،بتاريخ 21 مي سنة 1946م، من سعيد بن تيمور، إلى مستر آر .آي .هلوز قنصل الدولة البريطانية بمسقط.IOR,R/15/6/274

Bailey, op.cit.,vol.III,p.795.

[4] بلاغ من السيد سعيد بن تيمور، بتاريخ/ 8رجب سنة 1365هـ/1946م،إلى كافة أهل جوادر IOR,R/15/6/274.

Bailey ,op.cit.,vol.III,p.797 .

للمستر هيوز قنصل الدولة البريطانية بمسقط نسخة من البلاغ لاطلاعه، وجعله سارياً على رعايا الدولة البريطانية في جوادر[1]. كما طلب السلطان من الحكومة البريطانية توفير مدير هندي للإشراف على المجلس البلدي بجوادر عام 1946م بيد أن الحكومة البريطانية لم تستطع تلبية طلبه على الفور[2].

ولكن إدارة بلدية جوادر أسندت بعد ثلاث سنين لشخص بريطاني اسمه (مارتن وينMartin Wynne) [3]. عين مساعداً لعبد الرحمن

---

[1] رسالة،بتاريخ9يونيو1946م،من سعيد بن تيمور، إلى/مستر آر.آي .هلوز قنصل الدولة البريطانية بمسقط. IOR,R/15/6/274 Bailey, op.cit.,vol.III,p.796.

[2] The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953,(Archive Editions,1987),vol.I,p.185.

[3] مارتن وين Martin Wynne: الساكن البريطاني الوحيد في جوادر في تلك الفترة 1953-1958م.عمل سابقاً في الشرطة الهندية، تميز بطاقته ونشاطه، واهتمامه بمجال التعليم. عد حاكماً لجوادر، شغل وين بعد انتهاء مهامه بجوادر عدداً من المناصب في عمان منها منصب المدير الإداري لبلدية مسقط ومطرح، ونائب لوزير الخارجية، ومدير في نزوى بدل السيد تركي أخو السلطان، راجع: الحارثي، محمد بن عبدالله، موسوعة عمان الوثائق السرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007م ،مج5،ص59؛ Innes, op.cit,pp.24,and,p. 273, THE PERSIAN GULF Gazette and Supplements 1953-1972, vol.I, Archive Editions, London, 1987, p.337.

خان ليخفف من أعبائه الكثيرة، وقد تم إعلام الحكومة الباكستانية بذلك[1]، وقد تعددت اختصاصات (وين) لتشمل إدارة التعليم، ووضع ميزانية المستشفى والإشراف على الصحة، وعلى الأسواق وإمدادات المياه، وصيانة خزان مياه المدينة والسد، وتفقد القرى التابعة للجيب، ووضع الميزانية العامة لجوادر، وقد عزز السيد سعيد صندوق البلدية في جوادر بمبلغ 400,000روبية لاحقاً للقيام بعدد من المشاريع مثل مشروع ماء صور[2]، ومشروع إنشاء طريق يربط بين جوادر واحدى القرى[3]، وقد ظل (وين) مديراً للبلدية مدة طويلة شملت الفترة من سنتي1949إلى1958م[4].

---

[1] IOR,R/15/6/285,Telegram,No.2035/3.9.48.,dated April 1948,from the Cable and Wireless Limited, Muscat, to the Political Agent, Muscat.

[2] Jarman, Robert Political Diaries of the Arab World-Persian Gulf, Archive Editions , London , 1998 , vol.21,p.337. (Muscat Administration Report for the Year 1958).

[3] يرجح أن يكون ذلك الطريق هو الطريق الممتد من بسني إلى جويني، ويمر بأراضي سلطان مسقط بجوادر، وقد كانت هناك مراسلات سابقة بين القنصلية البريطانية بمسقط، والسيد شهاب بن فيصل نائب سلطان مسقط وعمان في 8أكتوبر 1942م،للطلب منه أن يبرق لوالي جوادر للسماح بإنشاء طريق للسيارات بصورة عاجلة لأغراض حربية، وقد تمت الموافقة على إنشائه، راجع: IOR,R/15/6/184,Very Urgent, No .C/1251,dated 8th October 1942,from His Britannic Majesty's Consulate, Muscat ,to the Saiyid Shahab bin Faisal, Representative of His Highness the Sultan of Muscat and Oman ,Muscat, in Baily, op.cit.,vol.II,p778. ؛ برقية بتاريخ 8 أكتوبر 1942من السيد شهاب بن فيصل، إلى والي جوادر. IOR,R/15/6/220 Baily, op.cit., vol.II, p.780, IOR,R/15/6/184,

٩ -القضاء:

إن نظام القضاء العماني قائم على الشريعة الإسلامية، حيث يوجد قاضي شرعي في كل ولاية تابعة لعمان[2]، أما عن مكان القضاء في جوادر فغالباً ما كان في قلعة الوالي، التي تحوى كذلك مقر السجن[3].وكان النظر في القضايا على درجات؛ إذ يقوم السلطان نفسه بالحكم في القضايا الكبرى، والجنايات، والاختلافات القبلية. أما الجنح والجنايات الصغرى، والحقوق المدنية فيترك فيها الحكم لقضاته، ولم يكن هناك نظام مكتوب ينظم الهيئات القضائية، ولا قانون يتم التقاضي على

Letter,No.19,dated 28th October 1943,from the Saiyid Said bin Taimur, His Highness the Sultan of Muscat and Oman ,Muscat, to the His Britannic Majesty's Consulate, Muscat, in Baily, op.cit.,vol.II,p.782.

[4] الحارثي، مرجع سابق،مج5،ص59.

[2] نظام القضاء العماني: وجود قاضي شرعي مع كل والي في ولايات عمان، أما المحكمة العدلية في مسقط فهي في الحقيقة محكمة تجارية يتحاكم أمامها التجار، سواء أكانوا من رعايا السلطان، أو الرعايا البريطانيين، ولقلتهم كانوا غالباً ما يراجعون في اختلافاتهم الخصوصية القنصل البريطاني فيفصل بينهم، ثم أطلق على المحكمة لاحقا اسم المحكمة الشرعية، والتي يتم تدريب القضاة بواسطة قضاتها، راجع: الحارثي، مرجع سابق ،مج1،ص445؛ الحارثي، المرجع السابق ،مج3،ص175.

[3] من مشاهداتي خلال زيارة جوادر بتاريخ25-2006/11/27م.

أساسه، فكان المرجع الأساسي هو القرآن الكريم وما تنص عليه تعاليم الشريعة الإسلامية[1]. والجدير بالبيان في هذا المقام أن جوادر تتميز بتعدد مذهبي، وطائفي؛ فهناك السنة (الميد والكورا)، وهناك (الخوجة) الإسماعيليون، والعرب أتباع الوالي من الأباضية، والبلوش[2]على المذهب الذكريZikri[3]، والأحمديون Ahmadis، والبارسيون Parsis، والهندوسHindus،والبانيان، والسيخSikhs، والمسيحيون[4]؛ ولذلك كان من الصعب الحكم بينهم على أساس الشريعة الإسلامية لوحدها. الأمر الذي دفع القاضي نحو اللجوء للحكم حسب الأعراف السائدة بين كل ملة.

---

(1) وزارة الإعلام، مرجع سابق، ص528-529 ؛ Lorimer, J.G, Gazetteer of the Persian Gulf Oman and Central Arabia, vol.II,p.1420.

(2) لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج3،ص26.

(3) الذكريZikri: هو مذهب إسلامي سائد بين بلوش بلوشستان، يبلغ عدد أتباع المذهب الذكري اليوم 750 ألف شخص من بلوشستان وعدد قليل في كراتشي وإيران، تعاليمهم الدينية مستمدة من ممارسات محمد سيد جونبوري Syed Mohammad Jaunpuri الذي عاش في القرن الخامس عشر، يختلفون عن بقية المسلمين بحجهم الى ضريح كوه الكتروني مراد بالقرب من مدينة تربت في بلوشستان. أصل تسميته نسبة إلى الكلمة العربية "ذكر"، تبلغ نسبة الذكريين في جوادر 50% من السكان، راجع: لوريمر، مرجع سابق،ج1،مج 8،ص240،ص242؛
Mohammad Ali,(May 17, 2009),An Islamic Offshoot - Zikri Baluch, www.30-days.net.htm

(4) Gwadar (2009), www. Wikipedia.org.

هذا ولم تكن مهمة القاضي قاصرة على القضاء فقط، بل كانت تمتد إلى مساعدة الوالي في مهامه الإدارية[1]. أما بالنسبة للرعايا البريطانيين فلم يكن القضاء العماني يفصل في قضاياهم؛ حيث كانت لهم محاكم خاصة يتولى مهمة الفصل فيها مدير البرق في الخليج العربي[2]، وهو الوكيل السياسي البريطاني في جوادر في الوقت نفسه، وكان يعتبر قاضياً من الدرجة الثالثة تناط به مهمة النظر في القضايا الجنائية، أما القضايا المدنية الكبرى فهي من اختصاص القنصل البريطاني بمسقط[3].

---

[1] Mohammed Eqbal Baloci (/23/4/1950),Gwadur, http: //www. visiongwadar.com

[2] السلطة القضائية على الرعايا البريطانيين وسكان المستعمرات البريطانية، والأشخاص المحميين من قبل بريطانيا، ومواطني بلدان الكومنولث كانت من اختصاص المعتمد السياسي البريطاني منحت =له بناءً على معاهدات تجارية هي معاهدتي عام 1891م،و1939م.اشترط مجلس مسقط عام 1915م تمرين وتدريب المعتمد السياسي على ممارسة السلطة القضائية. تم تنقيح المعاهدات السابقة عام 1947م و1949م عند تنظيم المحاكم في مسقط قدم طلب جديد من مجلس مسقط عام 1949م للوكيل السياسي(الذي صار قنصل صاحب الجلالة)وأي ضباط آخرين عينوا لغرض القضاء أن يتم تدريبهم. وفي عام 1951م وافق السلطان على بقاء السلطة القضائية الكاملة للقنصل البريطاني على مواطني المملكة المتحدة و المستعمرات ومواطني جنوب روديسيا والأشخاص المشمولين بالحماية البريطانية باستثناء المسلمين على اختلافهم. راجع: The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953,op.cit.,vol.II,pp.197-198.؛ إبراهيم ، مرجع سابق، ص 144-145.

[3] Bailey,op.cit.,vol.II,p.798.

٤ -الأمن:

شهدت جوادر خلال مدة الدراسة أحداثاً سياسة متوترة ونزاعات مختلفة؛ مما جعل مسألة الحفاظ على الأمن والاستقرار مطلباً أساسياً. ومن أسباب ذلك التوتر النزاعات المحلية مع ولاية (كلات) مما سيمر بحثه لاحقاً، كما أن الأمن في جوادر كان يتأثر بالصراع بين السلطنة والإمامة في عمان[1]. حيث لجأ إليها الكثير من العمانيين طلباً للحماية، وبالتالي فقد كانت جوادر بحاجة إلى قوة أمنية كافية وفعالة، وقد كان قوام تلك القوة حامية من العرب والهنود يبلغ عددها ما بين 20-30 جندي مشاة[2]. وكان نصفهم بمثابة خدم للوالي ويقوم الباقون بأعمال الأمن[3]. ويطلق عليهم اسم العسكر أو الشرطة[4]. ويقع مقر قيادتهم في الحصن

---

[1]Kechichian, Joseph A., Oman and the World, Rand press, Santa Monica, 1995 , p.226.

[2] Hughes ,op.cit.,vol.II,p.159, .27 لوريمر ، مرجع سابق،ج2،مج3،ص

[3]IOR,R/15/6/374,Confidential,dated 17th May 1930,from Sind Club, Karachi, to the Major GP. Murphy, Political Agent and H.B.M'S Consul, Muscat, in Bailey ,op.cit.,vol.II,pp.746-747.

[4]Hughes ,op.cit.,vol.II,p.159.

المعروف بقلعة الوالي[1] ، وكانت حامية القلعة مسلحة بالبنادق تحت إمرة قائد عسكري يطلق عليه (جمعدار Jama'dar)[2].

وكانت هناك عدد من الأبراج الدفاعية التي تستخدمها الحامية في جوادر مثل تلك الموجودة في حارة الخان، ووسط المدينة[3]، واعتمد أمن المدينة على وجود الأسوار، وما زال سور جوادر القديم باقياً يحيط بالمدينة خاصة الجهة المقابلة للبحر، وهذا النمط من الأسوار كان سائداً في المدن العمانية وبعض مدن الخليج العربي[4].

وقد تطلبت الضرورة لاحقاً تقوية الحامية وزيادة عددها حيث تم تجنيد جنود من بلوش مكران وبلوشستان والمناطق المجاورة لجوادر. فقد انيطت قيادة تلك القوة بضابط من البريطانيين الذين خدموا في الجيش الهندي وكان برتبة عقيد. وقد سلحت تلك القوة بأسلحة هندية قديمة

---

[1] السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية(تاريخ)،مرجع سابق،ج2،مج3،ص27.
Hughes, Baluchistan District Gazetteer Series,op.cit.,vol.II,p.288.

[2] جمعدار أو الجمندار Jama'dar:هم قادة من الجيش الهندي .راجع: Lorimer, J.G, Gazetteer of the Persian Gulf Oman and Central Arabia, vol.II,p.1423.

[3] غوادر وتربت، قناة الجزيرة(دولة قطر)، برنامج تحت المجهر ،1999/7/15م.

[4] وزارة الإعلام، مرجع سابق، ص ص273-278.

بعضها ألغي استخدامه وهي نوعان احدهما قابل للفك والنقل على ظهور البغال[1]، وفي عهد السيد سعيد أصبح قائد العسكر من العرب ولقب بالعقيد. وطال التغيير العسكر الذين صار جلهم من العرب المنتمين بشكل خاص لقبيلة بني عمر بأفخاذها المختلفة، ومن أمثلة قادة العسكر العرب محمد بن سالم بن سلام، وحمود بن سيف الحامدي، وحمود بن ناصر المعمري في الفترة 1917-1931م. كما استحدث منصب نائب العقيد وممن تولوا المنصب علي بن سيف الحامدي في الفترة 1927-1930م[2].

وتمثلت مهمة الحامية في حراسة المدينة، وتأمين سلامة واليها، وسكان المنطقة بمن فيهم العرب، والرعايا البريطانيون. وكان عدد الحامية غير كاف لمواجهة أعبائها مما كان يضطر السلطات البريطانية للتدخل في بعض الأحيان لحماية رعاياها ومصالحها وخاصة عندما يتعرض مكتب البريد أو التلغراف لهجمات القبائل المحلية، وكانت تستخدم الجنود الهنود

---

[1] Innes ,op.cit.,p.28.

[2] مقابلة مع عبد الله بن سليمان بن علي بن سيف الحامدي (جده الأكبر علي بن سيف نائب العقيد في جوادر)،في بيته بصحم (الديل) بتاريخ 2009/9/16م.

أو المرتزقة في بعض الأحيان. وقد استدعت تلك المشاكل الأمنية التفكير بزيادة عدد أفراد الشرطة أو العسكر بجوادر، ولكن زيادة العدد كانت صعبة آنذاك بسبب الظروف المالية التي أجلت زيادة العدد للمستقبل، واتخذت بدلاً عنه خطوات لضمان أداء العدد الحالي مهام وظيفته بكفاءة أكبر[1].

وكانت قضية زيادة قوة عسكر جوادر تثار كلما حدثت اضطرابات محلية كتلك التي قامت بين البلوش والخوجة في مارس سنة 1930م؛ إذ اقترح الوكيل السياسي بجوادر حينها على حكومة مسقط زيادة عدد القوة، وبالفعل أمر السيد سعيد بإرسال أربعة من العسكر يضافون للقوة بشكل دائم[2]، وتعززت القوات الحكومية في جوادر حين تأسست فرقة مشاة مسقط النظامية من مجندين من بلوش مكران وجوادر، فكانت جوادر مقر تجنيد العسكر القادمين من بلوشستان والذين يبلغ عددهم 100عسكري ويتم جمعهم وإعدادهم هناك قبل إرسالهم إلى عمان للالتحاق بقوة مسقط

---

[1] IOR,R/15/6/374,Confidential,dated 17th May 1930,from Sind Club, Karachi, to Major GP. Murphy, Political Agent and H.B.M'S Consul, Muscat, in Bailey, op.cit.,vol.II,pp.746-747.

[2] IOR,R/15/6/374,Letter,No.55-C,dated 12th April 1930,from Major GP. Murphy, Political Agent and H.B.M'S Consul, Muscat ,to the Hon'ble Lt-Col.H.V. Biscoe, Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, in Bailey, op.cit.,vol.II,p.743.

النظامية[1]، وقد كان خان بهادر والبنك البريطاني في الشرق الأوسط بمسقط ولندن، يتحملان مهمة إعداد الميزانية الخاصة بقوة مشاة مسقط وجوادر في عهد السيد سعيد لغرض تجهيز المجندين وتسليحهم[2].

وقد واجهت القوة الأمنية في جوادر العديد من المشاكل ومنها المشاكل التي كانت تثار بين بعض سكان جوادر مختلفي المشارب، وكان الوالي يعجز أحياناً عن السيطرة على بعض تلك المشاكل مما يجبر السلطان على التدخل في الحالات التي يصعب على الوالي معالجتها. ومن ذلك ما حدث عام1930م. كما تمت الإشارة إليه سابقاً، عندما قامت فتنة بين البلوش وجالية الخوجة أتباع (آغا خان) وكانوا من التجار، الذين اضطروا لإغلاق دكاكينهم لمدة 12 يوماً خوفاً من رد فعل البلوش. فاتجه كل من الوزير توماس Thomas[3]، والرائد مرفي Major

---

(1) Innes ,op.cit.,p.28,.415 لاندن، عمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً، مرجع سابق، ص

(2)Innes, op.cit.,p.75

(3) برترام سندي توماسBertram Sidney Thomas(1924-1931م):هو أحد المسئولين السياسيين في العراق خلال الحرب العالمية الأولى. عد بمثابة وزير في مجلس وزراء السلطان تيمور سلطان مسقط وعمان، عرف برحلاته في جميع مناطق عمان، خاصة الربع الخالي، نشر مشاهداته في عمان في عدد من المجلات الجغرافية، من أهم مؤلفاتهArabia Felix .راجع:

Murphyالوكيل السياسي البريطاني بمسقط لتحري أسباب الخلاف[1] فأعدا تقريراً عن القضية،طلبا فيه القيام بإجراء قانوني من قبل حكومة مسقط[2]، وإيجاد تسوية بين الطرفين المتنازعين، وتقصي أسباب المشكلة، وقد دعا التقرير أيضا إلى استبدال الوالي لحكمه الخاطئ، وزيادة عدد العسكر. ومناقشة عودة مقر الوالي إلى القلعة كما كان سابقاً[3].

هذا وقد زار الرائد مرفيMajor Murphy الوكيل السياسي البريطاني بمسقط مكان الجريمة. وأجرى مباحثات مع قادة البلوش، وكتب بعدها خلاصة دافع فيها عن الخوجة لعدم وجود أدلة لتورطهم ، كما ناقش تهكم وإهانة البلوش للخوجة، مهدداً بمعاقبتهم من قبل الوالي، ومؤكداً في

توماس، برترام، مخاطر الاستكشاف في الجزيرة العربية، ترجمة: محمد أمين، مطابع سجل العرب،القاهرة،1981م ،ص5-7؛

AL-Hajri, Hilal, British Travel-Writing on Oman: Orietalism Reappraised, Peter Lang, Bern, 2006 ,pp.20-22,p.122,and p.225.

(1) Bailey, op.cit.,vol.III,p.613.

(2) IOR,R/15/6/374,Letter,dated 20th March 1930,from British Residency & Consulate - General, Bushire ,to Mr.Hewell, Foreign Secretary to the Government of India, New Delhi, in Baily, op.cit.,vol.II,pp.735-737.

(3) IOR,R/15/6/374,Letter,No.55-C,dated 12th April 1930,from the Major GP. Murphy, Political Agent and H.B.M'S Consul, Muscat ,to the Hon'ble Lt-Col. H.V. Biscoe, Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, in Bailey, op.cit.,vol.II,p.743.

الوقت ذاته على ضرورة زيادة عدد العسكر، ونقل الوالي علي بن حمود إلى مسقط، وإحضار خبير متخصص في قسم المباحث الجنائية للقيام بالتحقيق[1].

وقد عادت الاضطرابات للتجدد في العام نفسه، والسبب هذه المرة مسألة العبث والتخريب الذي حل بالقاعة الدينية الخاصة بالخوجة وتدنيس المقبرة الخاصة بهم ببعض الكتابات؛ الأمر الذي أدى إلى استياء جالية الخوجة، وإحضارهم الوكيل السياسي البريطاني الميجر فول Major Fowle ليشاهد ما حل بقاعتهم[2]، والذي أرسل بدوره برقيتين أولهما للمجلس الإسماعيلي في جوادر يخبرهم بأنه سيبذل كل جهده لمعرفة المنتهكين، وحماية جالية الخوجة، وفي المقابل طلب (فول) من المجلس اتخاذ إجراءاته لمنع انتقام الخوجة، لعدم رغبته بانتهاك الرعايا البريطانيين

---

(1) IOR,R/15/6/374,Confidential,No.28,dated the 17th May 1930 from Major G.P. Murphy, Political Agent and H.M's Consul, Muscat, to the to the Hon'ble Lt-Col. H.V. Biscoe, Political Resident in the Persian Gulf, in Bailey, op.cit.,vol. II,pp.746-747.

(2) IOR,R/15/6/372,Telegram,No.P-111/456,dated 5th August 1930,from Ismailia Council, Gwadur, to the Director Indo-European Telegraphs, Karachi, in Bailey, op.cit.,vol.II,p.751.

للسلام في المنطقة[1]، والبرقية الثانية أرسلها إلى المقيم السياسي البريطاني في (بوشهر) يطلب منه أن يوجه والي جوادر لجمع قادة ورؤساء الجاليات المحلية، وتحذيرهم من مغبة القيام بالاضطرابات، وتحميلهم مسؤولية الحفاظ على السلام، والطلب من الوالي القيام بتحقيق و البحث عن الجناة[2]، كما طلب ضمان عدم إخلال الرعايا البريطانيين بالسلام، مع توفير الحماية الكاملة لهم[3].

وبالرغم من عدم معرفة الفاعل إلا أنه تم تغريم البلوش مبلغ350روبية، وقد حذرهم وزير مسقط توماس من حدوث أي مشاكل أخرى مستقبلاً[4]؛ ولذا فقد بعث السيد تيمور إلى والي جوادر في8مايو

---

[1]IOR,R/15/6/372,Telegram,No.P-111/456,dated 6th August 1930, from the Director, Persian Gulf Telegraphs and Political Agent, Muscat, to the Ismailia Council, Gwadur, and to the Hon'ble the Political Resident ,Bushire, in Bailey, op.cit.,vol.II,p.751.

[2]IOR,R/15/6/372,Telegram,No.P-111/456,dated 6th August 1930, from Major Fowle, Karachi,to the Hon'ble the Political Resident on board "Triad" via Henjam Radio ,in Bailey ,op.cit., vol.II, p751.

[3]IOR,R/15/6/372,Telegram,No.R-116/457,dated 6th August 1930, from Director, Persian Gulf Telegraphs, Karachi, to the Political Agent ,Gwadur, and to the Political Agent Muscat, and to the Hon'ble the Political Resident, Bushire, in Bailey, op.cit.,vol. II,p.752.

[4]IOR,R/15/6/372,Telegram,No.K/172,dated 2nd September 1930, from the Political Agent, Gwadur, to the Director Persian Gulf

1930م يأمره بأخذ كتاب ضمان من زعماء البلوش هناك يتعهدون فيه بحسن سلوك أتباعهم لمدة سنتين. وإن وقع منهم ما يخل بالأمن العام فسيدفعون لحكومة مسقط مبلغ2000 روبية[1]. كما أرسل السلطان وزير العدلية بمسقط الحاج الزبير بن علي على وجه السرعة[2]؛ ليساعد والي جوادر علي بن حمود في مواجهة المشكلة[3]، وقد نجح الوزير في إنهاء الفتنة خلال أسبوعين عاد بعدها لعمان[4].

ومن المشاكل التي أقلقت الإدارة العمانية في جوادر وأثرت على الوضع الأمني فيها مشاكل الحدود بين كلات وجوادر وهي ناجمة عن ذلك النزاع التاريخي بين (كلات) وحكومة مسقط حول مسألة تبعية

=Section, In Political Charge Mekran Coast, Karachi ,in Bailey, op.cit.,vol.II,p.754.

[1]IOR,R/15/6/374,Letter,No.28,dated the 8th May 1930 from Saiyid bin Taimur, Muscat, to Major G.P. Murphy, Political Agent and H.M's Consul, Muscat, in Bailey, op.cit.,vol.II,pp.744-743.

[2] رسالة بتاريخ/12 أغسطس 1930م، من مجلس وزراء سلطان مسقط وعمان الى الميجر تي .سي. فاول قنصل الدولة البريطانية بمسقط .IOR,R/15/6/372

[3] رسالة بتاريخ/1 أكتوبر 1930م، من مجلس وزراء سلطان مسقط وعمان الى الميجر تي .سي.فاول قنصل الدولة البريطانية بمسقط IOR,R/15/6/372

[4] رسالة بتاريخ/1 اكتوبر 1930م/8 جمادي الأول 1349هـ ،من مجلس وزراء مسقط وعمان إلى الميجر تي. سي. فاول قنصل الدولة البريطانية بمسقط .IOR,R/15/6/372

جوادر لأي منهما. وقد كان ذلك النزاع سبباً رئيسياً في عرقلة الكثير من المشاريع ذات المنفعة العامة في إقليم مكران، ومن تلك المشاريع مشروع إنشاء سكة الحديد[1] في المنطقة عام 1912م الذي أدى إلى تجدد النزاع بين الجانبين؛ مما تطلب عمل مسح عام بعد موافقة السلطان فيصل بن تركي على مرور السكة المقترحة[2]. وكان المسح[3] يهدف إلى ترسيم الحدود بين كلات وجوادر[4]، حيث تقوم به شركة السكك الحديدية الفارسية حسب اتفاق السيد فيصل مع الكولونيل السير

---

[1] مشروع السكة الحديد: يعد مشروع إنشاء خطوط المواصلات مباشرة لربط منطقة البحر المتوسط والخليج العربي بخطوط سكك حديدية، أو مواصلات نهرية أوكليهما، من المشاريع الهامة في المنطقة والتي تهدف إلى تحسين الاتصالات بين الهند وانجلترا في تلك الفترة، لذا قررت الإدارة البريطانية أن يمر مشروع السكة الحديد بجزء من أراضي جوادر على ساحل مكران، تتولى الإشراف عليه شركة سكك الحديد الفارسية. راجع: ويلسون، مرجع سابق ،ص201-202.

[2] رسالة بتاريخ2 مايو 1912م، من الميجر ناكس باليوز قنصل الدولة البريطانية بمسقط، إلى السيد فيصل بن تركي البوسعيدي بمسقط. Bailey , op.cit.,vol.III,pp.612,and p.708. IOR, R/15/6/183. El-Solh, The Sultanate of Oman 1914-1918,op.cit.,pp.114-116, رسالة بتاريخ10أغسطس 1913م، من الميجر ناكس باليوز قنصل الدولة البريطانية بمسقط، إلى السيد فيصل بن تركي البوسعيدي بمسقط. IOR,R/15/6/183 Bailey,op.cit.,vol.III,p.712-714.

[3] أشرف على المسح جي. رامزي J.Ramsay وكيل الحاكم العام والمفوض الرئيسي في بلوشستان. راجع: El-Solh, The Sultanate of Oman 1914-1918,op.cit.,p.117.

[4] IOR,R/15/6/183,Telegram,No. 144,dated 25th February 1912,From: Resident, (Debai) Bushir, to the Foreign, Calcutta, in El-Solh, The Sultanate of Oman 1914-1918,op.cit.,pp.113.

بيرسي كاكسSir Percy Cox[1]. ولكن الفكرة تعثرت وبقيت موضع مناقشات ومراسلات غير مجدية[2].

وتجددت المشاكل الحدودية في عام 1918م بين والي جوادر ووالي بيشكان شاهزاده Shahzadas ، وتحولت إلى صراع بين الزعماء المحليين، وكان سبب النزاع هو الخلاف حول تبعية منطقة بيشكان Pishkan لمكران أم لجوادر. ومدى صحة القول بانتهاك والي جوادر لهذه الأرض الواقعة في غرب جوادر[3]، وقيامه بإنشاء حصنٍ فيها دون ترخيص، ووضعه عدد من الجنود الهنود في الحصن بهدف حماية الطريق

---

[1] بيرسي كوكس: القنصل البريطاني في مسقط، كانت له عدة رحلات في عمان ففي عام 1902م أبحر من مسقط إلى أبوظبي وزار عدد من المدن العمانية مثل واحة البريمي جبرين وبهلا ونزوى والجبل الأخضر و مسقط. وفي 1905م كرر زيارته من رأس الخيمة إلى البريمي. أصبح بعدها المقيم السياسي البريطاني في الخليج حتى قيام الحرب العالمية الأولى. راجع:
AL-Hajri, op.cit.,p.141.

[2] IOR,R/15/6/183,Confidential,From Masqat to Bushir, dated 15th June 1913,From P. Z. Cox,to Major S. G. Knox, Political Agent, Muscat, in El-Solh, The Sultanate of Oman 1914-1918, op.cit.,pp.115-121.

[3] IOR,R/15/6/183, Translation of a note recorded by L. Chandar Bhan, Revenue Assistant, Mekran, No. 273, dated the 25th February 1918, 4th March 1918,From: Wazir of Mekran to Assistant Political Agent Mir Ahmad, to the Ag. Munshi, in El-Solh, The Sultanate of Oman 1914-1918,op.cit.,p.126.

حيث تمت مخاطبة مدير البرق البريطاني في الخليج العربي بكراتشي للحصول على خرائط للمنطقة توضح الحدود بين الأطراف المتنازعة، وبعد عدد من المناقشات والمراسلات اتضح عدم وجود خرائط تبين تلك الحدود، وعليه فقد تم اللجوء للرسم القديم المتعلق بخط البرق(التلغراف)الخاص بمنطقة مكران والممتد من كراتشي إلى جاسك، وتقرير السيد سيلي Mr. Sealy المؤرخ في20 ابريل 1867م؛ للتثبت من الحدود القديمة.وقد أشار التقرير إلى أن المنطقة الواقعة بين جاسك Jask ونهر ساديتشSadaich River، من بيشكان إلى جوادر وبلدة تشاربار Charbarتقع ضمن سلطة إمام مسقط، أما المنطقة الممتدة من بيشكان إلى تل دورابولDorabol Hill فهي تقع تحت سيطرة خان كلات[1].كما أكدت على ذلك مذكرة مكران لعام1868م والمعدة من قبل الكابتن أي.سي.روس Captain E. C. Ross المقيم السياسي البريطاني المساعد في الخليج. والتي نصت على ضرورة الالتزام بالساحل والأجزاء

---

[1] IOR,R/15/6/183,Confidential,No.94,dated 24th March 1918,From Captain J. E. B. Hotson , Assistant Political Agent, Mekran,to the Director Persian Gulf, Karach, ,in El-Solh, The Sultanate of Oman 1914-1918,op.cit.,p.129.

الغربية باعتبارها تخص جوادر وتقع ضمن أملاك مسقط. على أن يترك داخل أرض جوادر في بيشكان للخان[1]، وفي عام 1928م أكدت حكومة الهند تبعية جوادر لسلطان مسقط أمام ادعاءات حاكم كلات أو الجشكيين؛ فكان ذلك بمثابة نهاية فكرة تحديد الحدود بين جوادر وكالات[2].

وعادت كلات عام 1938م لإثارة القضية وأخذت تطالب بجوادر حين صرح أحد وزراء حكومة كلات بأن حكومته تنكر أي حقوق للسلطان في جوادر وأن سلطته لا تتعدى إدارة العائدات وليس له حق في المقاطعة، وأن مسألة ترسيم الحدود هي مسألة محلية، وليست دولية[3]؛ كما أن ولاية كلات تعتبر ميناء جوادر والمنطقة الخلفية جزءاً من المقاطعة الواقعة ضمن حدود كلات، ويجب أن يتمتع خانات كلات بدخل جوادر متساوين مع حكام مسقط في ذلك، وأن تلك الامتيازات الممنوحة لهم لا تعني تخلي

---

[1]IOR,R/15/6/18,Letter,No.198-P,dated 17th May 1918, from the Director, Persian Gulf Section, Karachi,to the E. B. Hotson Captain,to the Assistant Political Agent,Mekran.in El-Solh, The Sultanate of Oman 1914-1918,op.cit.,pp.127-129.

[2]The Persian Gulf Historical Summaries1907-1953,vol.I,p.57.

[3]IOR,L/P&S/12/2985,Confidential,No.E.5194, dated 15th October 1938, from C.G.N. Edwards, to the Captain B.D.S. Bedi, Secretary to the Resident and Agent to the Governor General in Baluchista, Ziarat.

الخانات عن سلطتهم الإقطاعية وسيطرتهم على المنطقة؛ إذ لابد من ترسيم الحدود[1].

واقترحت كلات أنه عند ترسيم الحدود ستمثل حكومة الهند السلطة التحكيمية في حالة عدم اتفاق الطرفين وحدوث نزاع بينهما[2]، وستتكفل الحكومتان (كلات ومسقط) بتكاليف السفر ورسوم النقل الخاصة بموظفي الحكومة الهندية رغم أن الحكومة الهندية هي التي تدفع رواتبهم، وستكون هناك تكاليف نصب العلامات الحقيقية للحدود(مثل الأعمدة الثابتة)، وعلى الحكومة الهندية من واقع خبرتها بمهام الحدود إعطاء فكرة مبسطة عن جملة النفقات[3]، وبالنسبة لتوفير المخيمات ووسائل تنقل موظفي اللجنة المكونة من ثلاثة موظفين حكوميين وهيئة مساعدة وممثلين اثنين عن كل طرف من الطرفين المتنازعين، وتحديد قيمة الأجرة

---

[1]IOR,L/P&S/12/2985,Memorandum,No.2327,dated 18th October 1938, from Wazir-I-Azam, Kalat State, to Political Agent in Kalat.

[2]IOR,L/P&S/12/2985,Confidential ,No.F.255-N,dated 27th July 1938, from Foreign, Government of India, External Affairs Department ,Simila ,to the Baluchistan ,Ziarat.

[3]IOR,L/P&S/12/2985,Confidential Express letter,No.E.505-S, dated 26th October 1938, from Political Resident ,Bushire, to the Secretary to Government of India, External Affairs Department ,New Delhi , Resident Political Agent, Muscat.

اليومية. فقد تمت مخاطبة إدارة بلوشستان لتوفيرها[1]، ولم يسفر ذلك الاقتراح عن تحقيق شيء عملي على الأرض إذ ظلت القضية معلقة.

وكان الخلاف على الحدود سبباً لحدوث احتكاكات على الأرض ففي عام1939م اعتدى رجال من حكومة كلات على الأرض الفاصلة بين البلدين والمتمثلة في الوادي الواقع بسنت، حيث قاموا خلال ذلك بتفتيش القوافل المارة، وهو ما يخالف القواعد المتعارف عليها في المنطقة؛ مما استدعى من السلطان سعيد بن تيمور الطلب من هكنبوثام Hickinbotham القنصل البريطاني بمسقط إخبار حكومة الهند بذلك، لضمان عدم حدوث اشتباكات بين الطرفين[2].

هذا وقد وقعت أبرز الأحداث الحدودية في عام1942م، حين قامت (كلات) بإنشاء طريق للسيارات يمتد من بسني لغاية جويني؛ ماراً بأراضي

---

[1]IOR,L/P&S/12/2985,Confidential,No.256-N,dated 17th November 1938, from Foreign, Government of India, External Affairs Department ,New Delhi ,to the Baluchistan ,Quetta.

[2]IOR,R/15/6/183,Translation of Letter,No.222&223,dated 5th July 1939, from Saiyid Said bin Taimur, the Sultan of Muscat and Oman ,to Captain Tom Hickinbotham, H .B. M's Consul, Muscat, in Bailey, op.cit.,vol.II,p.762.

سلطان مسقط في موضعين هما كلبورك وكوه تنجيه دون علم السلطان؛ مما اعتبر تعدياً على أملاك السلطان، وحين وصل الخبر إلى السلطان طالب بتحويل الطريق عن هذين الموضعين، وأن لا تقوم كلات بأمر مماثل في المستقبل إلا بعلمه وطلب إذنٍ مسبقٍ منه[1]. لكن حكومة الهند أوضحت للسلطان أهمية الطريق بشكل عاجل لدواعي عسكرية[2].

الأمر الذي جعل السيد شهاب بن فيصل[3](ناظر الشؤون الخارجية في عمان) يبعث برسالة لوالي جوادر يوجهه فيها لعدم الاعتراض على إنشاء الطريق[4].

---

[1] رسالة بتاريخ17 سبتمبر1942م، من سلطنة مسقط وعمان نظارة الشؤون الخارجية بمسقط ،إلى المستر.سي.جي.بلي قنصل الدولة البريطانية بمسقط. IOR,R/15/6/184.No.1/356

[2] رسالة مستعجلة، رقمC/1251، بتاريخ8اكتوبر 1942م، من قنصلية صاحب الجلالة البريطانية بمسقط، إلى السيد شهاب بن فيصل نائب سلطان مسقط وعمان. Bailey, op.cit.,vol.II,pp.775-779. IOR,R/15/6/184

[3] السيد شهاب بن فيصل: تولى عدداً من المناصب والمهام في دولة السيد سعيد بن تيمور، فكان محافظ العاصمة وتوابعها ونائب سلطان مسقط وعمان، وناظر الشؤون الخارجية، راجع: البوسعيدي، مرجع سابق، ص 53.

ولم تقتصر المشاكل الحدودية على ما كان منها مع (كلات)، بل كان لإيران نصيب منها؛ لكونها تسيطر كما هو معروف على جزء كبير من منطقة بلوشستان وإقليم مكران؛ فكان لزاماً أن ترتبط جوادر مع إيران بحكم الجوار الجغرافي بعلاقات سياسية، وتجارية، واجتماعية، وثقافية، واسعة؛ إلا أنه وبسبب ذلك الارتباط قامت العديد من المشاكل بين الطرفين لأسباب عدة، من أبرزها التجارة غير المشروعة القادمة من إيران لجوادر، وحدوث عدد من المشاكل الأمنية الحدودية خاصة البرية، ومنها المشكلة التي حصلت بسبب زيارة عبد الحسين مفتاح القنصل الإيراني، وموظف الجوازات الإيرانيPersian Passport Officer في كويتا Quetta لجوادر عام 1934م بدون طلب إذن مسبق لزيارة جوادر. وقد مكثا بها مدة عشرة أيام بحجة التفتيش عن رعايا إيرانيين، وكانت تأشيرة السفر التي منحت لهما من قبل سلطات بلوشستان لا تغطي السفر إلى مكران أو

=[4] رسالة، رقم2/394، بتاريخ 8أكتوبر 1942م،من سلطنة مسقط وعمان نظارة الشؤون الخارجية بمسقط، إلى المستر .سي.جي.بلي قنصل الدولة البريطانية بمسقط. IOR,R/15/6/220 . Bailey,op.cit.,vol.II,pp.780-781.
IOR,L/P&S/12/2985,Telegram,No.7909,dated 8th October 1942,from Political, Muscat, to the Political Resident in the Persian Gulf.

جوادر، وقد أثارت تساؤلاتهما غضب والي جوادر الذي لم يجد مبرراً لها، فقد استفسر القنصل عن بعض المعلومات الخاصة بمنطقة جيونيه(جويني).وسبب تبعيتها لحدود الدولة البريطانية، بعد أن كانت سابقاً ضمن سيطرة إيران، كما تساءل عن علاقات دولة إيران السياسية بدولة مسقط وعمان، هل هي قديمة أم حديثة؟ وعن بدايتها؟؛ فما كان من والي جوادر إلا أن طلب منه مراجعة دولته بخصوص تلك التساؤلات؛ وقد مكث القنصل بعدها يومين في جوادر ثم غادرها[1].

وتفاقمت المشكلة عام 1936م عندما عبر خمسة مسؤولين إيرانيين إلى منطقة سرياز(إقليم بلوشستان الإيراني) محاولين إجبار سكان المكان البلوش الحصول على أوراق الجنسية الإيرانية، وقد أدى اعتراضهم على ما عدوه مخالفات دينية مثل سفور نساء المنطقة؛ إلى انزعاج البلوش واعتبارها إهانة لهم؛ فقاموا ليلاً بقتل المسؤولين الخمسة، وأرسلت بعدها الحكومة الايرانية40جندياً إيرانياً للقضاء على تلك المخالفات، فقتل

---

[1] رسالة بتاريخ15مارس1934م،من السيد سعيد بن تيمور،إلى الميجر سي.اي.يو جومتر قنصل الدولة البريطانية بمسقط IOR,R/15/6/153
The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953,op.cit.,vol.II,p.195.

بعض الجنود وهرب آخرون إلى شهبار أثناء قتالهم مع البلوش الذين خافوا من انتقام الحكومة الإيرانية فهاجر 100منهم إلى كلات وجوادر[1].

وفي 25 من يونيو1939م عبرت قوة مكونة من190 إيرانياً مسلحاً بقيادة محمد خان علي الحدود الهندية الإيرانية؛ بهدف إجبار الإيرانيين اللاجئين إلى جوادر على العودة معه إلى إيران، مع التهديد باستخدام القوة للتغلب على أي مقاومة تعترض مرور القائد الإيراني لجوادر، وقد استدعى ذلك التصرف قدوم الوكيل السياسي في مكران في باسني ليرسل تقريراً بالمشكلة لحكومة الهند، وقد أسرع الوكيل السياسي في مكران بالذهاب إلى سنت لجمع قوة يتصدى بها لهم؛ فكان لابد من إبلاغ الوزير البريطاني في طهران والمقيم السياسي البريطاني في الخليج والوكيل البريطاني بجوادر تلغرافياً بمستجدات الأمر[2]. وبعد وصول برقية من حكومة الهند، أرسل هكنبوثام الوكيل السياسي والقنصل البريطاني بمسقط

---

[1] IOR,L/P&S/12/2972,No.5002,Muscat Intelligence Summary for the period (1933-1945) , Report, dated 4th April 1936,from Major R.P. Watts , Political Agent & H.B.M's Consul, Muscat.

[2] رسالة رقم C/148،مؤرخة في 29يونيو 1939م ،من الكابتن تي. هكنبوثام الوكيل السياسي وقنصل صاحب الجلالة البريطانية بمسقط، إلى السيد سعيد بن تيمور سلطان مسقط وعمان . IOR,R/15/6/154.

رسالة إلى السيد سعيد بن تيمور يطمئنه بعدم خطورة الموقف وأن المسألة مبالغ فيها[1]. كما قدم والي جوادر تقريره للسيد سعيد عن الحادثة موضحاً فيه أن الإيرانيين لن يستطيعوا الوصول إلى جوادر براً قبل دخول الحدود الإيرانية الهندية [2].

❋-إدارة الجمارك والموانئ في جوادر :

وقد كانت جوادر ملكية خاصة وإقطاعية تدار من قبل السلطان بشكل مباشر وترسل إيراداتها لخزانته بدلاً من خزينة الدولة في مسقط. وكان السلطان يصرف جزءاً من تلك الإيرادات على إدارة جوادر، أما إدارة تلك العائدات والجمارك في جوادر فكانت قد منحت لشخص يدعى محمد رامو Mohammed Reimoo فهو بمثابة وكيل تجاري يقوم بتحصيل العائدات باسم السلطان، وبات نفوذه يفوق سلطة والي جوادر.

---

[1] رسالة رقم C/154،مؤرخة في 2يوليو 1939م ،من الكابتن تي. هكنبوثام الوكيل السياسي وقنصل صاحب الجلالة البريطانية بمسقط، إلى السيد سعيد بن تيمور سلطان مسقط وعمان. IOR,R/15/6/154

[2] رسالة عدد267،مؤرخة في 27يوليو 1939م ،من السيد سعيد بن تيمور سلطان مسقط وعمان، إلى الكابتن تي. هكنبوثام الوكيل السياسي وقنصل صاحب الجلالة البريطانية بمسقط. IOR,R/15/6/154.

وكانت إدارته مصدر شكوى منذ فترة طويلة من الزمن ولذلك حاول السلطان تيمور معالجة القضية شخصياً فعرج على جوادر عند عودته من الهند عام 1920م[1]، ورأى أن الحل يتمثل بضم جمارك جوادر إلى سلطة جمارك مسقط لزيادة إيرادات خزينة الدولة بشكل كبير وإنفاقها على المنفعة العامة للمشاريع الإصلاحية، وللتخلص من نظام محمد راموا المتسلط[2]، والذي تعرض لكثرة الشكاوى نتيجة سوء إدارته[3]، لعل تلك الخطوة تساعد السلطان في الحصول على قروض جديدة مقابل جمارك جوادر[4].

ولكن السلطان لم يستطع وضع تلك الخطوة موضع التطبيق على الفور إذ تطلب ذلك الإجراء الجديد من السلطان زيارة جوادر في 17

---

[1]IOR,R/15/1/417, Confidential,NO.2447,dated 7th December 1920,from the R.L.L. Wingate , Political Agent and H.B.M.'s Consul, Muscat, to the Director Persian Gulf Section Indo- Eurepean Telegraph Department.

[2] الحارثي، مرجع سابق،مج2ص202.

[3]IOR,R/15/1/417,Confidential,No.2447,dated 7th December 1920, op.cit.

[4]IOR,R/15/1/417,Telegram P, No.811-35/87.16/94,dated 22 April 1920 ,from Political Bushier Trevor , to Foreign and political Department, Government of India.

فبراير 1921م وتوجه بعدها لبومباي في الأسبوع الأول من مارس لمناقشة الأمر مع حكومة الهند[1]، أما النقل الفعلي لجمارك جوادر ليتبع السلطات المركزية في مسقط فقد تم في الأول من مارس 1921م[2]. وفي عهد السيد سعيد شغل منصب مدير مكتب الجمارك، وجابي الضرائب(تحصيل دار) بالوكالة بشكل مؤقت شخص يدعى عبد الرحمن خان قرشي[3].

ولم تسلم جمارك جوادر من المشاكل التي تثيرها ولاية كلات بين الحين والآخر، ففي عام 1938م طالبت كلات بترسيم الحدود، وتقسيم الرسوم الجمركية بالتساوي بينها وبين جوادر[4]؛ فكلات ترى بأن حكومة مسقط هي المستفيدة الوحيدة من الرسوم المفروضة على البضائع

---

[1]IOR,R/15/1/417,Telegram,No.314,dated 19th February 1921,from Political, Muscat, to Resident, Bushier.

[2]IOR,R/15/1/417,Letter,No.450,dated 11th March 1921, from the R.L.L.Wingate ,Political Agent and H.B.M.'s Consul, Muscat, to the Hon'ble the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire.

[3] Bailey, op.cit.,vol.II,p.614.

[4]IOR,L/P&S/12/2985,Confidential,No.F.256-N/38, dated 17th November 1938, from Government of India, Foreign, New Delhi, to the Baluchistan, Quetta.

الواردة بحراً إلى جوادر، والتي تنقل لاحقاً عبر القوافل البرية إما إلى كلات أو بلوشستان الفارسية حيث لا تحصل ولاية كلات على شيء من تلك الرسوم[1]، وزادت المشكلة عندما سعت حكومة كلات إلى تنمية مينائها الخاص في جيواني Jiwani[2] ليكون منافساً لميناء جوادر المتميز بموقعه المفضل. ولكن فشلت محاولات كلات لجعل الحكومة الهندية تضغط على شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية British India Steam Navigation Company للقدوم للميناء الجديد لأن الشركة كانت لا ترى فائدة تجنى من تسيير رحلات منتظمة للميناء الجديد كل أسبوعين[3]؛ فلم تجد حكومة كلات بداً من مطالبة سلطان

---

[1] IOR,L/P&S/12/2985,Extract,No.F.564-N/37,dated 17th November 1937,from the His Excellency the Viceroy, to the His Highness the Sultan of Muscat .

[2] جيواني: تقع إلى الشرق من خليج جوادر ولها موقع ممتاز كميناء في وادي نهر داشت، وهي قاعدة هامة لتصدير الصناعة السمكية للجزء الغربي لساحل مكران، وللتجارة مع الجزء الجنوبي الشرقي من مكران الفارسية يبعد عن جوادر مسافة40-50 ميلاً. راجع: IOR,L/P&S/12/2985, Letter,No.266,dated the 13th January 1936,from the Political Agent in Kalat and Chagai to the Secretary to the Hon'ble the Agent to the Governor-General in Baluchistan ,Sib

[3] IOR,L/P&S/12/2985,Letter,No.742-P.S,dated the 22nd January 1936, from the Hon'ble the Agent to the Governor-General and Chief Commissioner in Baluchistan ,to the Government of India, Foreign and Political Department.

مسقط بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الاستهلاكية التي تصل كلات عبر جوادر لكن السلطان رفض الطلب[1].

ولابد من الإشارة في هذا السياق إلى حرص حكومة مسقط على تطوير ميناء جوادر؛ فقد خصصت جزءاً من دخل الميناء في عام 1938م للإنفاق على صيانته تحت رقابة السلطان[2]، وقد قدرت كلفة الصيانة خلال الفترة 1939-1940م حوالي 19,644روبية وكان الموظف المسؤول عن إدارة الميناء وجباية إيراداته المالية يسمى: "أمين العائدات" يساعده أربعة معاونين[3].

ولم تكن الإدارة الجمركية في جوادر تخلو من بعض المشاكل كما حدث في عام 1952م حين جرت مشادة كلامية بين أحد عساكر الجمارك وأحد التجار الهنود في قسم الجمارك في جوادر وحدث على

---

[1]IOR,L/P&S/12/2985,Memorandum NO F.18-F/36,dated Simla 17th August 1937,from the Deputy Secretary to the Government of India in the External Affairs Department, to the Hon'ble the Agent to the Governor General, Resident and Chief Commissioner in Baluchistan.

[2]IOR,L/P&S/12/2985,Memorandum,No.2327, dated 18th October 1938, from Wazir-I -Azam, Kalat State ,to the Political Agent in Kalat.

[3] Bailey, op.cit.,vol.II,p.789.

إثرها إضراب توقف بسببه العمل بشكل تام في الجمارك، وقدم المستر (وين) مدير جوادر للوالي تقريراً عن الحادثة؛ فبعث الوالي للعسكري وعاقبه بالجلد دون الرجوع للأمين (مدير الجمارك) الذي اعترض على الأمر، واعتبره إهانة للعسكري؛ فالوالي يرى أنه مفوض وله الحق في استدعاء أي شخص دون إذن متى ما أراد ذلك، وتدخل المستر وين مبيناً أن الوالي لا يحق له استدعاء أحد موظفي الجمارك وعقابه إلا إذا صدرت له الأوامر من مسقط، وقد استطاع التوصل إلى اتفاق مؤقت بين الوالي والأمين، لكن الوالي احتجز الأمين لمدة خمسة أيام وأرسل تقريراً للسلطان؛ مما أدى لتوقف العمل في مكتب الجمارك قبل وصول برقية السلطان والتي أمر فيها بإطلاق سراح الأمين[1].

[1]P.R.O.F.O.1016/212,Letter,NO.172/12/52,dated 19th September 1952,from British Agent, Gwadur, to the Said bin Taymur Sultan of Oman, Muscat.

ج- إدارة التعليم:

كانت بداية التعليم بجوادر كغيرها من المناطق الإسلامية تتمثل في نظام الكتاتيب، الذي يتم فيه تعليم القرآن الكريم والقراءة والكتابة[1]. أما التعليم النظامي فبدأ بتأسيس المدرسة السعيدية لاحقاً[2] في جوادر في عهد السلطان سعيد بن تيمور، أسوة بالمدرسة السعيدية في كل من مسقط وصلالة العمانيتين[3]. وقد سعى السيد سعيد بن تيمور لتطوير التعليم بجوادر من خلال تعيين الكفاءات المتخصصة من الناحية التعليمية خاصة المعلمين في تخصصات اللغة الانجليزية والأوردية، مقابل رواتب مجزية مع اشتراطه بأن يكونوا من المسلمين[4].

---

[1] غوادر وتريت، قناة الجزيرة(دولة قطر)، برنامج تحت المجهر ،1999/7/15م.

[2] سميت بذلك نسبة للسيد سعيد بن تيمور الذي أنشأ في عمان مدرستين ابتدائيتين عرفتا كذلك المدرسة السعيدية في كل من مسقط وصلالة، وكان السلطان يشرف عليهما بنفسه، ومسؤوليتهما المباشرة من مهام الحكومة التي ترعاها وتشرف على ميزانيتها دائرة التطوير البريطانية. راجع: شهداد، مرجع سابق،ص144

[3] The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953, op.cit., vol.I,p.179.

[4] Bailey, op.cit.,vol.10,pp.793-794.

ونتيجة للأزمة المالية التي كانت تعاني منها عمان، وانعكاساتها على جوادر؛ فقد انخفضت نفقات التعليم في جوادر، البالغة 16.000 روبية في1931م إلى حوالي14.600 روبية عام1932م، وكان ذلك المبلغ ينفق على أثمان الكتب، ورواتب المعلمين وهم من فلسطين، ومديري المدارس وكانوا من العراق[1].

ومن المعلمين البارزين في المدرسة الحكومية عام 1941م كل من الأستاذ عبدالله بن عمر الكندي من أهل نزوى، والاستاذ مولوي محمد موسى البلوشي. [2]

وفي عام 1946م طلبت حكومة مسقط من حكومة السند مساعدتها لإيجاد مرشحين مناسبين لعدد من الوظائف الشاغرة يتم تعيينهم في جوادر منها معلم لغة انجليزية براتب قدره 180روبية (تضاف له 30روبية كبدل

---

[1] EL-Solh, The Sultanate of Oman 1918-1939,op.cit.,p.53.

[2] -حاتم الطائي، مرجع سابق،ص3.

سكن)، ومعلم أوردو براتب قدره 150روبيه (تضاف له 30روبية كبدل سكن)، وقد اشترطت على المتقدم للتعيين شروط منها:

- مدة الخدمة سنتان.
- يلغى العقد بعد ثلاثة أشهر من إعلان الموظف رغبته في ترك وظيفته.
- العلاج مجاني لدى الطبابة في جوادر.
- الحصول على علاوة سفر تخضع لعدد من القواعد.
- إجازة لشهر واحد كامل كل سنة.
- علاوات للعودة إلى الهند بشرط أن يكمل سنة واحدة في الخدمة.
- أن يكون المتقدم من المسلمين[1].

وقد زار السير روبرت هي R.Hay المقيم السياسي البريطاني في الخليج في الخامس من ابريل1948م (جوادر) وذكر وجود مدرستين قام بزيارتهما هناك، وكانت كلاهما تداران من قبل حكومة السلطنة، تضم إحداهما 155 تلميذاً، واللغة الأساسية فيها هي الأوردو، وكانت توافق

[1]IOR,R/15/6/274,Express Letter,No.C200-8/82,dated 15th February 1946, from Political, Muscat, to the Resident ,Bushire.

المعايير الباكستانية. أما أبناء العمانيين العرب أمثال أبناء الوالي فقد كانوا يدرسون فيها. والأخرى تدعى مدرسة آغاخانية Agha khani ، وهي تخص جالية الآغا خان الكبيرة في جوادر. وقد أقيمت بتبرعات من أموالهم الخاصة وتتميز بكونها مختلطة تضم 43 ولداً، و47 بنتاً. وكان رئيس جاليتهم يعد مدير المدرسة ووكيلاً بريطانياً في جوادر[1]، وكانت المدرستان تزاران من قبل مفتشين من وزارة المعارف الباكستانية بين الحين والآخر. كما كان بإمكان الأولاد إكمال تعليمهم العالي في كراتشي[2].

أقيمت في عام 1949م مدرسة ابتدائية أخرى بجوادر بنيت من الطين؛ مما يدل على أن المدرستين السابقتين لم تكونا قادرتين على تلبية الاحتياجات المحلية. ويعطي ذلك فكرة عن زيادة الإقبال على التعليم في جوادر والمناطق المحيطة بها [3].

---

(1) Innes, op.cit.,p.43.

(2) Bailey, op.cit.,vol.III,p.615.

(3)Mohammed Eqbal Baloci (23/4/1950), Gwadur, http:// www. visiongwadar.com.

وقد وضع التعليم تحت إشراف مارتن وين مدير بلدية جوادر خلال السنوات الأخيرة من السيادة العمانية في جوادر؛ فأظهر اهتمامه بالتعليم واستطاع ضم عدد من البنات لمدرسة السلطان التي اقتصرت في البداية على الأولاد فقط، بعكس المدرسة الآغاخانية المختلطة منذ نشأتها[1].

ﻫ – إدارة البريد والبرق:

يمكن القول إن إدارة البريد في جوادر مرت بعدد من المراحل:

1- مرحلة الإشراف البريطاني: منذ بداية تأسيس الخدمة حتى 19ديسمبر 1947م.

2- مرحلة الإشراف الباكستاني من 20 ديسمبر 1947م حتى نهاية السيادة العمانية.

كان من أهم التغيرات التي شهدتها خدمة البريد في جوادر أثناء مدة الدراسة محاولة حكومة كلات سنة 1936م إنشاء مكتب للبريد والتلغراف

---

[1] Innes, op.cit.,p.199.

في جويني، على أن تقوم الحكومة الهندية بإقناع شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية بزيارة ميناء جويني لتسليم وجمع البريد مرتين في الشهر[1]، وقد أوضحت حكومة كلات أن الغرض من إجبار شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية على الرسو في ميناء جويني هو تسليم واستلام البريد مع إمكانية قيامها بفتح مكتب بريد في جويني[2]؛ لكن الحكومة الهندية رفضت المطلب وعملت على بقاء ارتباط مكتب بريد مسقط مع مكتب التلغراف والبريد في جوادر، والذي يدار من قبل منظمة بريد الخليج Gulf Postal Organization (G.P.O).

كما ظل مكتب البريد بجوادر يؤدي مهامه في نقل البريد والطرود والمراسلات وكانت الطوابع المستخدمة في تلك الحقبة هي الطوابع الهندية في كلا المنطقتين؛ إذ أن جميع الطوابع الهندية، بما فيها الطوابع الهندية

---

[1] IOR,L/P&S/12/2985 ,Letter.No.266,dated 13th January 1936,from the Political Agent in Kalat and Chagai to the Secretary to the Hon'ble Agent Governor General in Baluchistan, Sibi.

[2] IOR,L/P&S/12/2985 ,Express Letter ,No.1518/56/Z,dated 20th July 1936,from the Resident, Bushire, to the Foreign, Simla, Political Agent, Muscat.IOR,L/P&S/12/2985,Confidential ,No.F.18-F/36,dated 28th August 1936,from Foreign, Simla ,to the Baluchistan, Ziarat.

الموشحة بكلمة (باكستان)[1] فقد كانت تستعمل في عمان آنذاك [2]، وفي الوقت ذاته ظلت الطوابع التي تحمل صور سلاطين البوسعيد في المدة من 1829-1946م[3] قيد الاستخدام.

أما خدمة البرق؛ فكان يديرها الوكيل السياسي البريطاني في جوادر[4] إلى أن اقترح مكتب علاقات الكومنولث ورؤساء هيئات الأركان البريطانية في أغسطس 1946م أن تشرف باكستان على خدمة البريد والبرق في جوادر؛ ليكون ذلك مؤشراً مبكراً للاندماج تحت الإدارة الباكستانية[5]. وبالفعل ففي عام1947م سيطرَت حكومةُ باكستان على

---

(1) يقصد بالطوابع الهندية الموشحة بالباكستان أن تلك الطوابع كتب عليها كلمة "PAKISTAN" باللون الأسود، و"India POSTAGE" باللغة الانجليزية، وظلت مستخدمة في الفترة 14أغسطس 1947-31مارس 1948م.والمجموعة عبارة عن 19 طابعاً. راجع: وزارة البريد والبرق والهاتف بسلطنة عمان ، تاريخ البريد في عمان1856-1985م، مطابع جون أنشيد، هولندا،1985م ،ص48.

(2) وزارة البريد والبرق والهاتف بسلطنة عمان ،مرجع سابق، ص13؛ The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953,op.cit.,vol.II.p.202.

(3) تاريخ البريد في عمان(2008م) www.alsouri.mam9.com

(4) Bailey, op.cit.,vol.II.p.790.

(5) IOR,R/15/6/187,Secret,No.E9854/73/91,dated 26th August 1948,from Foreign Office, to the B.A.B.Burrows, the Commonwealth Relations Office for the information of the United Kingdom High Commissioner at Karachi .

مكاتب البريد والبرق في جوادر؛ مما أحدث تخوفاً من تأثير ذلك على سير العمل بالمكتب، وأصبح بالإمكان إبراق البرقيات عن طريق هذا المكتب[1].

وقد ترتب على دمج البريد وقسم البرق في مكتب واحد يختص بالبريد والبرق معاً عدد من التغيرات في جوادر منها التخوف من الخسارة المالية؛ فقد بلغ الدخل البريدي في جوادر عام 1947م حوالي1252روبية كان ينفق منه ما يقارب 392روبية[2]على المكتب، كما تم إنشاء محطة لاسلكي صغيرة منفصلة عن خط البرق الأرضي تتصل فقط مع مسقط؛ مما ترتب عليه إلغاء سلك البرق الممتد من جواد إلى بنجور؛ ولذلك كان بقاء جوادر ضمن تبعية الإدارة البريدية في مسقط سبباً لعدم خسارتها المالية، لكن الحكومة الباكستانية رفضت الأمر مصرة على مواصلة إشرافها على النظام البريدي في جوادر مهما كانت النتائج[3].

---

[1]Trench, Richard, Arab Gulf Cities (Muscat and Mattrah), Archive Editions, 1994 ,p.332.

[2]IOR,R/15/6/413,Letter,No.C.545-12/10,dated 19th October 1947,from:Political Agency, Muscat, to the Sir R. Hay, Political Resident in the Persian Gulf, Bahrain.

[3] IOR,R/15/6/274,Express Letter,No.1506-S,dated the 14th August 1947,from Repgu, Bahrain, to the Retaxandum, London, in Bailey, op.cit.,vol.II.pp.802-803,and p.805.

وقد حاول السلطان في الأول من ابريل 1948م أن يستعيد السيطرة على مكتب البريد والتلغراف في جوادر لكنه لم ينجح بسبب إصرار الحكومة الباكستانية على مواصلة إدارته؛ فتكررت محاولاته لأسباب سياسية، ولقلة كفاءة الإدارة الباكستانية في مكتب البريد في جوادر. ولكن الحكومة الباكستانية رفضت المقترح بشدة، وبدأت باستخدام الطوابع الباكستانية لأول مرة في مكتب بريد جوادر على أن يتم الدفع بالروبية الباكستانية وليس بالروبية الهندية التي كانت حكومة مسقط تعتمدها في الدفع البريدي. وفي إبريل من نفس العام انفصل بريد مسقط عن بريد جوادر وأصبح عام 1948م تابعاً لدائرة البريد العامة بلندن؛ فاستخدمت فيه الطوابع البريطانية ذات السعر المرتفع؛ مما جعل السلطان يعترض على تلك الضريبة الإضافية المفروضة في مسقط[1] مبدياً في عام 1953م رغبته لاستخدام طوابعه الخاصة بدلاً من الطوابع البريطانية المستخدمة دون أن يعني ذلك الاستقلال بإدارة مكتب البريد عن إشراف دائرة البريد العامة بلندن، وأبدى أيضاً رغبته في الانضمام إلى اتفاقية بيرن Berne

---

[1] The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953, op.cit., vol.II.p.202.

Convention، مع علمه بعدم إمكانية تطبيق تلك الإجراءات البريدية الجديدة في مكتب البريد بجوادر بعد أن صار تحت الإدارة البريدية الباكستانية. لكن السلطان قدم عدداً من الاقتراحات للسلطات البريدية الباكستانية؛ لتحسين العمل بالمكتب بعد ورود عدد من الشكاوى[1].

←-المطار:

لقد أدركت الحكومة البريطانية أن المواصلات الجوية العسكرية والمدنية ضرورة قصوى تربط من خلالها بين مناطق إمبراطوريتها المترامية الأطراف، ومن هنا بدأ الفنيون البريطانيون بوضع خطط لتحقيق هدفهم منذ الحرب العالمية الأولى. وفي عام 1917م شكلت بريطانيا لجنة النقل الجوي المدني لدراسة آخر ما تم التوصل إليه من علوم الطيران واستخدامها للأغراض المدنية[2]؛ فبدأت أولى الرحلات

---

[1] IOR,R/15/6/274,Confidential Letter, dated 29 October 1953, from E.W. Wood (Postal Services Department ,Headquarters Building. General Post Office, London, to the P.M. Maxey, Foreign Office , Trench, op.cit.,p.340.

[2] الصايغ، فاطمة، الإمارات العربية والخط الجوي البريطاني إلى الشرق(1929-1952م)، منشورات المجمع الثقافي ،أبوظبي،1995م ،ص76.

الجوية بين العراق والهند في ديسمبر عام1918م حيث استطاعت طائرة تابعة لسلاح الجو الملكي (R.A.F) أن تحط بأماكن متعددة في الجزء الجنوبي من بلاد فارس[1]، وفي المدة ما بين1919-1920م بدأت طلائع الرحلات البعيدة نحو الشرق بالرغم من صغر حجم المطارات المستخدمة[2]، وكانت المشكلة الرئيسية التي واجهت الطيران البريطاني الحربي والمدني في طريقه للهند عام 1920م أن المسافة بين مسقط وجوادر تبلغ 266 ميلاً فوق البحر، ولم يكن الطيران حينها يقوى على قطع تلك المسافة كلها دون هبوط، وعليه كان لابد من اتفاق بريطانيا مع فارس[3].

وقد اندمجت عدد من الخطوط الجوية مكونة ما يدعى "بالخطوط الجوية الامبريالية" في عام 1923م بدعم مالي من الحكومة البريطانية

---

[1] إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، مطابع دار الهلال ، الرياض،1982م ،ص ص329-330.

[2] Ihsan H. Nadiem (October 14, 2007),Discovering Gwadar, www_dawn_com-weekly-books-archive-071014-books2.htm.

[3] شبانة، محمد يونس، الأحوال السياسية في الخليج العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى قيام الدول المستقلة في المنطقة، رسالة لنيل درجة الماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات الإسلامية مصر،1986م ،ص186.

بشرط أن توضع طائراتها تحت تصرف الحكومة البريطانية في حالة نشوب أي حرب، وقد شكل الساحل الغربي للخليج العربي مجالاً حيوياً للرحلات الجوية، لما يتمتع به من طوبوغرافيا تساعد على إيجاد ملاجئ آمنة للطائرات المائية، والظروف السياسية المستقرة أكثر من الساحل الإيراني[1].

وفي عام 1931م لم توافق الحكومة الفارسية على تجديد الإذن المتعلق بالخط الجوي المدني فوق أراضيها والذي كان ينتظر أن ينتهي مفعوله عام 1932م؛ فتقرر إعداد ترتيبات فورية لإقامة خط جوي مدني على طول الساحل العربي من الخليج، ولتحقيق ذلك كان لابد من إيجاد مهبط وسطي بين البحرين وجوادر[2]، وكانت السلطات البريطانية قد تهيأت سلفاً لمثل ذلك الأمر فأرسلت عام 1927م بعثة استكشافية سميت "عبر عمان"، مؤلفة من بعض ضباط سلاح الطيران الملكي

---

[1] تارين، ب.ك، من تاريخ الخدمات الجوية في البحرين، مجلة الوثيقة (دولة البحرين)،العدد11،السنة6،يوليو1987م،ص123-124.

[2] تاريخ الامارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية1797-1965م، تحقيق:محمد مرسي عبدالله،(مركز لندن للدراسات العربية، ومطابع أنطوني رولمند، انجلترا،1997م ،مج2،ص50.

البريطاني في العراق بصحبة برترام توماسBertram Thomas محاولة دراسة مواقع المطارات المناسبة لرسم الخط الجوي المنتظر في الخليج العربي[1]، وكانت السلطات البريطانية في السنة ذاتها قد بدأت تتدارس التحضيرات اللازمة لاتخاذ جوادر نقطة ارتكاز في طيرانها نحو الهند [2].

وقد بدأت فكرة إمكانية إقامة مطار بجوادر عام 1928م فجرت مراسلات بين مجلس وزراء عمان وقنصل الدولة البريطانية بمسقط ميرفي حول المطار واستخدامه من قبل الخطوط الجوية الإمبراطورية البريطانية[3]؛ لجعل جوادر مركزاً لتوقف طائراتها، وقد سهل طرح الفكرة وعد شركة النفط الانجليزية الإيرانيةAnglo-Persian Oil Co بتوفير زيت وقود الطائرات في محل نزولها هناك؛ ولذا جرت مرسلات بين الخطوط الجوية الإمبراطورية البريطانية وسلطان مسقط تيمور بن فيصل

---

(1) عبدالله، محمد مرسي، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، دار القلم، الكويت،1981م ،ط1،ص64.

(2) الحارثي، مرجع سابق،مج2ص ص283-285.

(3) امبريال اروبرزImperial Air ways:الخطوط الجوية الامبراطورية أنشأت في الأول من ابريل عام 1924م،كانت تعرف قبل عام 1923م باسم شركة النقل الجوي الامبراطوري. راجع: الصايغ ،مرجع سابق،ص79.

لمنحها إجازة للبدء في بناء محطة الطيران والمدرج في فصل الربيع وتوفير ما يلزمه من معدات وأجهزة[1].

ووافق السلطان في عام 1929م على منح رخصة لبناء مطار بجوادر لإدراكه بأن الطيران غدا من أساسيات وصول المعلومات والأخبار والبريد؛ إلا أنه لم يتم تنظيم الموقع حتى عام1934م عندما استطاعت الحكومة البريطانية أن تعقد مع السلطان الاتفاقية الجوية المدنية، وقد منحت بموجبها حكومة بريطانيا الحق في تأسيس المطارات وإدامتها في أراضي السلطان[2] في مقابل حصول السلطان على إعانة مالية بلغت500 جنيه في السنة، بدأ استحقاقها عام1929م. ورفعت بعد ذلك إلى مبلغ1000جنيه عام 1935م، بسبب الاستخدام المتزايد لهبوط

---

(1) IOR,R/15/6/75,Letter,No.119,dated 22 November 1928,from Political Agent and H.B.M's Consul, Muscat, to His Highness the Sultan of Muscat and Oman, رسالة بتاريخ28 نوفمبر1928م، من مجلس وزراء سلطان مسقط وعمان، إلى: الميجر جي.بي. ميرفي قنصل الدولة البريطانية بمسقط IOR,R/15/6/75.

(2) IOR,R/15/6/111,Letter,NO.C/66/58,dated 1May1938,from Major I.A. Watts, Political Agent and H.B,M's Consul, Muscat, to the Secretary of His Highness the Sultan of Muscat and Oman, Muscat.

طائراتها بمطار جوادر. وقدر المبلغ الذي تحصل عليه السلطان من عائدات مطاري جوادر وشناص في نفس الفترة حوالي3500 روبية[1].

هذا وقد بقيت اتفاقية1934م لمدة خمس سنوات وانتهت عام1938م[2]. حيث كانت الخطوط الجوية الإمبراطورية البريطانية تستخدم مطار جوادر لعدة أغراض منها كمهبط لطائراتها القادمة من البصرة إلى جوادر لفترة من الوقت، وللتزود بالوقود، ولاستراحة الركاب، ولتقديم الخدمات اللازمة للطائرات[3]؛ إذ كانت جوادر إحدى المحطات الهامة للطائرات القادمة من الخليج العربي خاصة مطار الشارقة، وللطائرات المتجهة إلى كراتشي، وبسني[4].

---

(1) El-Solh, The Sultanate of Oman 1918-1939, op.cit., p.149, P.R.O, FO.371/18915, Memorandum, No.353-S of 1935,dated 30th April 1935, from the Hon'ble the Political Resident in the Persian Gulf, to the Foreign Secretary to the Government of India, Simla.

(2)The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953 ,op.cit., vol.II,p.199.

(3) الصايغ، مرجع سابق،ص125.

(4)IOR,L/P&S/12/2972/5002(1933-1945), Gwadur News, dated Muscat, the 17th February 1936, from R.P.Watts Political Agent & H.B.M's Consul.

ولم يقتصر استخدام المطار على الخطوط الجوية الإمبراطورية البريطانية بل أتيح استخدامه بعد ذلك للطائرات الفرنسية والهولندية[1]؛ فقد أرسلت الحكومة البريطانية ممثلة في القنصل البريطاني في مسقط نيابة عن دولتي فرنسا وهولندا عام1932م تطلب الإذن من السلطان السيد سعيد بنزول طائراتها بمطار جوادر، والسماح لها بالنزول عند الضرورة[2]؛ فكان رد السلطان على الطلب البريطاني الموافقة وأن تخاطب الدولتان الفرنسية والهولندية بذلك. وجرت لاحقاً مراسلات بين هاتين الدولتين وعمان لطلب الإذن بنزول طائراتهما بشكل مستمر بجوادر[3].

وأدى ذلك إلى قيام شيء من التنافس الأوروبي بين شركات الطيران التي أرسلت طلبات مماثلة؛ فقد سارعت الحكومة الإيطالية بين

---

(1) The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953,op.cit.,vol.II.p.199.

(2) رسالة بتاريخ 25يوليو1932م، من السيد سعيد بن تيمور، إلى: لفتننت كولونيل تي.سي. فاول قنصل الدولة البريطانية ووكيلها بمسقط. IOR,R/15/6/111,No. K/157. ؛ رسالة بتاريخ 20ابريل1933م، من حكومة مسقط وعمان، إلى الكابتن اوجي أولين قنصل الدولة البريطانية بمسقط. IOR,R/15/6/111,No.C/107.

(3) رسالة بتاريخ23يوليو1932م، من السيد سعيد بن تيمور، إلى: الميجر سي.آي.يو. برمتر قنصل الدولة البريطانية ووكيلها بمسقط.IOR,R/15/6/111,No.C/7

سنتي1932-1933م لتقديم طلب مماثل إلى السيد سعيد للسماح لطائراتها بالطيران في ممتلكاته بجوادر أسوة بالفرنسيين والهولنديين[1]؛ فوافق السيد سعيد بشرط أن تنزل طائراتها للضرورة فقط بشكل غير مستمر، وإذا ما أرادت النزول فلابد من أن تقدم له طلباً لتحصل على الموافقة المسبقة[2]، وكررت شركة رج الملكية طلبها على الموافقة المؤقتة على طيرانها ونزولها في جوادر عام1936م، أي بعد مرور خمس سنوات من طلبها السابق، مع اشتراط السلطان تقدم الشركة بطلبٍ مسبقٍ لمنحها الموافقة الدائمة لطيران طائراتها[3].

واستمر عدد من شركات الطيران خلال الثلاث سنوات اللاحقة في استخدم مطار جوادر بشكل منتظم، ومنها خط الطيران الملكي

---

[1] رسالة بتاريخ 7يناير1932م، من السيد سعيد بن تيمور، إلى: الميجر سي.آي.يو. برمتر قنصل الدولة البريطانية ووكيلها بمسقط. IOR,R/15/6/111,No. C/11

IOR,R/15/6/76,Letter,No.05,dated 24 January 1936,from Major R.P. Watts, Political Agent and H.B.M's Consul ,Muscat, to the Assistant to Manager, Indian Areas ,Imperial Airways Limited ,Karachi.

[2] رسالة بتاريخ30 يناير1933م، من السيد سعيد بن تيمور، إلى: الميجر سي.آي. يو.بومتر قنصل الدولة البريطانية بمسقط.IOR,R/15/6/111,NO,C/20

[3] رسالة بتاريخ 14فبراير1936م، من السيد شهاب بن فيصل نائب سلطان مسقط وعمان، إلى: الميجر آر.بي . واتس قنصل الدولة البريطانية بمسقط. IOR/R/15/6/111,No.28

الهولندي K.L.M[1]، والخطوط الجوية الملكية الفرنسية(ايرفرانس)[2]، والخطوط الجوية للإمبراطورية[3]، ومن الملاحظ أن موافقة السلطان كانت ضرورية للشركات الراغبة بنزول طائراتها في جوادر. وكانت الموافقة مؤقتة، ومقرونة بإرسال تلك الشركات طلباً مسبقاً للسلطان تقدمه من خلال القنصلية البريطانية في مسقط. وكان هذا الأمر صعباً على بعض الشركات حتى أن بعض طائراتها هبطت من دون إذن السلطان المسبق فتعرضت للمساءلة كما حدث للخطوط الجوية الإمبراطورية[4].

---

(1) رسالة بتاريخ 18فبراير 1938م، من الوكالة السياسية وقنصلية صاحب الجلالة البريطانية بمسقط، إلى السيد شهاب بن فيصل نائب سلطان مسقط وعمان.IOR,R/15/6/111,No.43

(2) رسالة بتاريخ 15ابريل 1937م، من السلطان سعيد بن تيمور، الى الميجر آر.بي. وانس قنصل الدولة البريطانية بمسقط.. IOR,R/15/6/111,No.43/4 ؛ رسالة بتاريخ17 ابريل 1937م، من السلطان سعيد بن تيمور، إلى الميجر آر.بي. وانس قنصل الدولة البريطانية بمسقط .IOR,R/15/6/111 ؛ رسالة بتاريخ20ابريل 1937م، من السلطان سعيد بن تيمور، إلى الميجر آر.بي.وانس قنصل الدولة البريطانية بمسقط .IOR,R/15/9/37,No.R-323

(3) رسالة بتاريخ24ابريل1937م، من السلطان سعيد بن تيمور،الى الميجر سي،أي.بي. برمنر قنصل الدولة البريطانية بمسقط. .IOR,R/15/6/111

(4)IOR,L/P&S/12/2985/Letter No214/47,dated 14th February 1947, from Government of India to M.W, Low, Air Ministry , Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953,op.cit.,vol.II,p199.

وقد ظلت بريطانيا تستخدم ميناء جوادر لخدمة الخطوط الجوية للإمبراطورية البريطانية في الحقبة1938-1947م[1]عندما تم الانتقال في السنة الأخيرة إلى محطة طيران جويني Jiwani Air Station[2]، ولكن لم يتم إهمال مدرج الهبوط في جوادر الذي ظل يستخدم للأغراض الطارئة فقط ضمن تعليمات هيئة الملاحة الجوية، فقد أكدت وزارة الطيران البريطانية في فبراير 1947م على أهمية الإبقاء على مطار جوادر حسب الاتفاق مع السلطان[3]، وفي 26 أغسطس 1948م أرسلت وزارة الخارجية البريطانية للمقيم السياسي البريطاني في الخليج مؤكدة الأهمية الاستراتيجية لمطار جوادر واستخدامه كمهبط وقاعدة للطائرات المائية المدنية، وطائرات القوة الجوية الملكيةRoyal Air Force،كما نصت الاتفاقية الجوية المدنية مع سلطان مسقط لسنة 1946م، وأشارت الوزارة إلى وجود عدد من المشكلات في مدرج المطار حينئذ لكونه

---

[1]IOR,L/P&S/12/2985, Letter, No.M.0375/47,dated 11th March 1947, from Air Ministry ,to Harrison, Whitehall, S.W.I .

[2] رسالة بتاريخ مايو 1948م،من الوكالة السياسية وقنصلية صاحب الجلالة البريطانية بمسقط، إلى: السيد شهاب بن فيصل نائب سلطان مسقط وعمان .IOR,R/15/6/111,No.C/66/58

[3]IOR,L/P&S/12/2985,Letter No214/47,dated 14th February 1947,from Foreign, New Delhi, to the Repgu, Bahrain .

قصيراً، ومهجوراً منذ فترة تغطيه الرمال المنجرفة، وتحيط به تلال على ارتفاع 1300قدم على مسافة أربعة أميال من أرض المدرج؛ ولكنها بينت إمكان استخدام المطار للطيران المدني حسب رأي وزارة الطيران المدني. أما استخدامه للطائرات المائية العاملة بين البحرين وكراتشي فسيكون في وقت الطوارئ فقط، لوجود قواعد بديلة على الساحل العربي من الخليج العربي، ولأن هذا النوع من الطائرات لن يستخدم بعد عام 1951م[1].

وقد حذفت جوادر لاحقاً من الاتفاقية الجوية البريطانية مع السلطان عام 1958م لانتقال إدارتها إلى باكستان من جهة، ولأن مطارها لم يعد يستخدم منذ وقت طويل من جهة أخرى، كما أنه لم يعد هناك سبب شخصي السلطان للاهتمام بالتسهيلات المقدمة في جوادر إذ انتقل تركيزه الرئيسي على مطارات مصيره، وصلالة[2].

---

[1] IOR,R/15/6/187,Secret,No.E9854/73/91,dated 26th August 1948,from Foreign Office, to the COL . A.C. Galloway, Political Resident, Bahrain.

[2] Burdett ,A, The GCC States National Development Records,Civil Aviation 1920-1962,vol.5, (Archive Editions:London,1994),p.316.

ولم يكن لمطار جوادر أهمية كبيرة بالنسبة للسلطان من الناحية الاستراتيجية، ولعل أهميته الوحيدة كانت تكمن في استخدامه من قبل الخطوط الجوية الإمبراطورية خاصةً أثناء الحرب العالمية الثانية في مقابل مساندة سلاح الجوي الملكي للسلطان ليسيطر على المناطق الداخلية في عمان في صراعه مع الإمامة[1].

كما أن وجود المطار هناك خدمه من خلال حرص بريطانيا على بقاء منطقة جوادر تحت سيادة سلطان مسقط في تلك الحقبة، أما من الناحية المالية فلم تكن عوائد الاتفاقية الجوية كبيرة إذ لم تكف إلا لتغطية نفقات إنشاء المطار وتقديم التسهيلات، ولكنه كان مفيداً بالنسبة للخدمات البريدية، وخدمات نقل البضائع[2]؛ مما كان ذا تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الإدارة العامة في إقليم جوادر.

---

[1] شهداد، مرجع سابق، ص139.

[2] نارين، مرجع سابق، ص 142؛ IOR,R/15/6/285,Urgent,No.534/15-G,dated 18th September 1949,from the Sultanate of Muscat & Oman, to the Ministry of Foreign Affairs.

الفصل الثاني

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

في جوادر

تحت ظل الحكم العماني.

1-الزراعة والري:

إن الزراعة في جوادر ذات نطاق محدود. وهي لا تكاد تغطى الحاجة المحلية، على الرغم من توافر مساحة كبيرة من الأراضي البور الصالحة للزراعة. وأبرز المحاصيل الزراعية في المنطقة هي القطن، والماش[1]،والقمح، والشعير، والبطيخ، والقليل من أشجار النخيل المنتجة للتمور، والذرة البيضاء، والبرماش، والدخن. ولا تعتمد تلك المحاصيل على الري بل على مياه الأمطار المحصورة خلف السدود[2]، وقد كانت قلة الأمطار في المنطقة مقارنة بباقي إقليم مكران سبباً رئيسياً لقلة إنتاج المحاصيل الزراعية؛ الأمر الذي أثر سلباً على عوائد الزراعة في المنطقة[3]؛ ففي عام1936م ونتيجة لقلة الأمطار في كل إقليم

---

[1] الماش: كلمة فارسية تطلق على نوع من الحبوب والغلال الشبيهة بالعدس.وهو عبارة عن بذور نبات قرني يشبه الفاصوليا إلا أنه أصغر بكثير، لونه أخضر، ويعد من البقوليات، ويستخدم على نطاق واسع حيث يطبخ دائماً مع الأرز. راجع: المعاجم العربية(CD)،مركز زايد للتراث والتاريخ. http://archive.hawaaworld.com

[2] لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج 3،ص26؛ Hughes, op.cit.,vol.II,p.287.

[3] IOR,L/P&S/12/2972(1933-1945), Muscat Intelligence Summary for the period(1933-1945), Report ,dated 17th March 1936,from Major R.P .Watts, Political Agent & H.B.M's Consul, Muscat.

مكران بما فيها جوادر. غدت الأرض مجدبة، والمحصول ضئيلاً، وغير كافٍ لتأمين غذاء السكان فحلت المجاعة بين سكان جوادر[1].

وتتميز منطقة جوادر عموماً بقلة الغطاء النباتي، ومن أشهر النباتات في المنطقة شجر الطرفاء Tamarisk[2]المتواجد في قاع مجاري السيول، والشجرد Chigird، والكاهور Kahur في السهول، وشجر الشيص Chish[3]،أما منطقة جوادر ريك فتكاد تخلو من الغطاء النباتي تماماً[4].

وتربى الثروة الحيوانية في جوادر حيث كان البلوش يتميزون بالجمع بين الزراعة وتربية الماشية[5]؛ وتتمثل الثروة الحيوانية في هذه المنطقة بقطعان الماعز، وغنم الجبل المشهورة بحجمها الكبير، والتي

---

[1] IOR,L/P&S/12/2972,No.5002,Muscat Intelligence Summary for the period(1933-1945),Report, dated 17th March 1936,from Major R.P .Watts ,Political Agent & H.B.M's Consul, Muscat

[2] الطرفاء: شجر متعدد الأصناف يشبه الأثل. راجع: المعاجم العربية(CD)،مركز زايد للتراث والتاريخ.

[3] الشيص: كلمة فارسية معربة تعني النخل الطويل، ردئ التمر لم يشتد نواه لعدم تلقيح النخل. راجع: المعاجم العربية (CD)، مركز زايد للتراث والتاريخ.

[4] لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج 3،ص29.

[5] Hughes , op.cit.,vol.II,p.286.

تربى في التلال، وتعد منطقة جوادر نجور أكثر مناطق الإقليم اهتماماً بالثروة الحيوانية حيث يقدر عدد الجمال فيها بنحو200-600جمل،و100رأس من البقر، و1000رأس من الغنم و الماعز، وتكاد تخلو المنطقة من الحمير؛ أما أهم الضرائب الزراعية التي تجنى من قبل حكومة مسقط فتتمثل في ضريبة المراعي[1]، وبالرغم من اشتراط السلطان فيصل[2] في عقد تحصيل الضريبة عام 1913م أن يصل المبلغ المحصل من ريع المزارع إلى حوالي 70.000روبية[3] إلا أن مقدار الدخل السنوي الذي تسلمه السلطان كريع من المزارع في جوادر

---

[1] لوريمر، مرجع سابق ،ج2،مج 3،ص26-27.

[2] السلطان فيصل بن تركي:تولى السلطة في عمان(1888-1913م/1306-1331هـ) في وقت شهد فيه العالم العربي موجة استعمارية أوروبية ،خاصة البريطانية والفرنسية،لكنه استطاع أن يحافظ على استقرار دولته وسط تلك الأنواء المحيطة،من خلال تركيزه على تقوية الجبهة الداخلية بعمان، تميزت سياسته بالتوازن. راجع: وزارة الإعلام ،الموجز عن تاريخ عمان ،مطبعة مزون، مسقط،1995م ،ص 84؛ قاسم، جمال زكريا، دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقيا1741-1970م، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين،2000م ،ص 380.

[3] IOR,R/15/6/272,Confidential Letter, dated 14th June 1914,from Major S.G, Knox, Political Resident in Persian Gulf ,to S. Bray, First Assistant to the Agent to the Governor General ,Quetta, in Bailey, op.cit.,vol.II.pp.718-720.

عام 1914م قدر ب 50-60 ألف روبية[1]، وكانت زيادة المبلغ خلال السنة التالية زيادة طفيفة.

ولقد حاولت الإدارة العمانية في الحقبة الأخيرة من عمرها في جوادر تحسين أحوال الزراعة من خلال الاهتمام بجانب الري، وصيانة خزان المياه والسد باعتبار ندرة المياه هي المشكلة الأساسية التي تعيق انتشار الزراعة في المنطقة. وكان المسؤول عن تلك المهمة مدير جوادر مارتن وين[2].

2- صيد الأسماك :

ويمتهن معظم سكان جوادر مهنة صيد الأسماك[3]. ويمثل فئة الصيادين والبحارة السكان المعروفين بالميد والكماري في جوادر[4]؛ أما

---

[1]IOR,R/15/6/272,Demi-official,No.136,dated 5th June 1914, from Muscat, to the Major S.G. Knox ,Political Resident in the Persian Gulf, to the S. Bray , First Assistant to the Agent to the Governor General ,Quetta, in Bailey, op.cit.,vol.II,p.618.

[2]Jarman, op.cit.,vol.21,p.337

[3] لوريمر، مرجع سابق ،ج2،مج 3،ص26.

أهم قرى الصيد الصغيرة التي تتوافر فيها الثروة السمكية فهي تلك الواقعة في خلجان جوادر وبيشكان وصور ومصب برمباب[1]، وقدر عدد السفن التي يمتلكها السكان المحليين في عام1905م ب23سفينة، و50 قارباً صغيراً ذي حجم أصغر يستخدم لصيد الأسماك، و6سفن أخرى كبيرة الحجم،و400 مركب للصيد[2] من طراز مركب الهوري[3]، وقد بلغ عدد مركب الصيد في 3 يناير 1936م 300مركب[4]؛ مما يظهر انخفاضاً كبيراً عما كانت عليه آنفاً.

---

[4] مقابلة مع حسين بن دوشميه بن دلمراد البلوشي(ربان بحر سابق في جوادر)وابنه نياز،في بيته بالسيب ،بتاريخ 2008/3/22م.

[1]Mohammed Eqbal Baloci, Gwadur, 23/4/1950, http: //www. visiongwadar.com.

[2] لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج 3،ص29.

[3] الهوري: قارب صغير منحوت من جذوع الأشجار، يتراوح طوله عادة ما بين10-20 قدماً، يصنع من خشب العنبة المستوردة من ساحل الملبار، يستخدم في صيد الأسماك، ونقل السلع إلى مسافات قصيرة ويستخدم المجداف في تحريكه، مع الاستعانة بالشراع أو المحرك البخاري، هيكله الضيق يساعده على السير في الماء، مع خوف الصيادين من تعرضه للانقلاب أثناء هياج البحر، وكلمة الهوري لفظة هندية الأصل. وفي سلطنة عمان تطلق الكلمة بمنطقة الباطنة للإشارة إلى القوارب الصغيرة. راجع: وزارة الإعلام، مرجع سابق، ص348-349 .

[4] IOR,L/P&S/12/2972,No.5002,Muscat Intelligence Summary for the period(1933-1945), Report, dated 4th April 1936,from Major R.P. Watts ,Political Agent & H.B.M's Consul, Muscat.

ونتيجةً لوفرة الثروة السمكية في جوادر يلجأ صيادو الأسماك عادة إلى تصدير السمك الفائض عن الحاجة المحلية بعد أن يملح ويجفف، وقد بلغ عدد السفن المحلية الشراعية والتي تستخدم لتحميل السمك المملح ما يقارب 30 سفينة، وغدا هذا النوع من الأسماك يتصدر قائمة السلع المصدرة، والتي تدر ربحاً كبيراً على جوادر[1]، ومن أهم المناطق التي يتم تصدير تلك الأسماك إليها هونج كونج Hong Kong، وكولومبو Colombo [2]، وبعد انتهاء موسم الصيد في جوادر عام 1935م ساءت الأحوال الاقتصادية بعد أن فقد تجار جوادر تلك الأرباح التي كانوا يجنونها؛ مما أدى إلى هجرة بعضهم إلى أماكن أخرى حتى موسم الصيد التالي[3]، وزاد تناقص كمية الأسماك المصادة

---

[1] Saldanha .J.A, The Persian Gulf Precis, Archive Editions,1986 ,vol.II,pp.114-115.

[2]Mohammed Eqbal Baloci, Gwadur, 23/4/1950, http:/ /www.visiongwadar.com.

[3] IOR,L/P&S/12/2972, No.5002,Muscat Intelligence Summary for the period(1933-1945),Report, dated 12th November 1935,from Major R.P. Watts ,Political Agent & H.B.M's Consul, Muscat.

في عام 1936م من مشاكل صيادي الأسماك[1]، ففقدوا عملهم وبدأ عدد تجار الأسماك يتناقص[2]، لكن ارتفاع أسعار السمك المجفف عام 1936م في كولومبو جعل تجار جوادر الذين شحنوا شحناتهم إليها يحققون أرباحاً مرتفعة في تلك السنة[3]، وفي عام1953م أبدت بعض الشركات اليابانية رغبتها في الاهتمام بتلك الثروة السمكية في جوادر[4].

وكانت الضريبة التي تتقاضها حكومة مسقط من الصيادين تسمى بضريبة العشور أو العشرAshur [5]المسماة محلياً في جوادر (بالدهيك)، والتي تفرض على السمك الطازج. حيث قدرت تلك الضريبة في السابق ب5% ما لبثت أن ارتفعت عام 1934م لتصل إلى نسبة

---

(1) IOR,L/P&S/12/2972,No.5002,Muscat Intelligence Summary for the period(1933-1945),Report, dated 4th January 1936,from R.P. Watts, Major, Political Agent & H.B.M's Consul, Muscat.

(2) IOR,L/P&S/12/2972,No.4374, Muscat Intelligence Summary for the period(1933-1945),Report, dated 5th June 1936,from Major R.P. Watts, Political Agent & H.B.M's Consul, Muscat.

(3) IOR,L/P&S/12/2972,No.5002,Muscat Intelligence Summary for the period(1933-1945),Report, dated 26th June 1936,from R.P. Watts, Major, Political Agent & H.B.M's Consul, Muscat

(4) The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953, op.cit.,vol.I.p.180.

(5) ضريبة العشر: هي ضريبة تبلغ عشر الإنتاج الزراعي فرضتها الدولة الإسلامية على الأراضي الزراعية المملوكة للأفراد، وقد مدت جبايتها في جوادر إلى مصائد الأسماك منذ 1897م.راجع: لوريمر، مرجع سابق،ج1مج 3،ص84.

10% عندها قدم تجار جوادر وصيادوها شكوى لحكومة مسقط لأن هذا القرار سيؤدي إلى تضاؤل تجارتهم مع المناطق المجاورة. وقد نُظمت جباية هذه الضريبة ببيانٍ رسمي صادر من مكتب الجمارك في جوادر في 16من فبراير 1936م لمالكي المراكب من صيادي السمك في الساحل يلزمهم بتسجيل مراكبهم في مكتب الجمارك؛ كن هذا الإجراء قوبل باعتراض شديد من الصيادين[1].

ونتيجة لرغبة حكومة كلات بمنافسة جوادر عن طريق تنمية مينائها في جويني عام 1936م؛ فقد كان التجار وصيادو السمك في جوادر هم المتضررون بالدرجة الأولى من عملية التحول إلى ميناء جويني، حيث كانوا يحملون سلعهم ليتم بيعها في كلات، مما سيتحتم عليهم دفع رسوم مضاعفة، الأولى لحكومة مسقط في جوادر، والأخرى لحكومة كلات [2].

---

[1] IOR,L/P&S/12/2972,No.5002,Muscat Intelligence Summary for the period(1933-1945),Report, dated 17th March 1936,from Major R.P. Watts ,Political Agent & H.B.M's Consul, Muscat.

[2] IOR,L/P&S/12/2985,Letter,No.266,dated the 13th January 1936,b from the Political Agent in Kalat and Chagai to the Secretary to

3-الصناعة:

اشتهرت جوادر بعدد من الصناعات أبرزها :

1- صناعة الملح: وهي تعد بمثابة الصناعة الرئيسية، حيث يتم استخراج الماء المالح من آبار قرب الشاطئ شمال مدينة جوادر ويوضع بعدها في أحواض كبيرة ليتم تجفيفه عن طريق أشعة الشمس، ويستخدم الملح للاستهلاك المحلي، ولعملية تجفيف الأسماك، وقد كان الملح معفى من الضرائب حتى عام 1903م عندما فرضت السلطات العمانية دفع ضريبة تقدر ب5% من الناتج المحلي كإيراد لها [1].

2- صناعة السفن: لقد انتقلت صناعة السفن عبر العمانيين إلى تلك المناطق التي دخلت ضمن نطاق السيادة العمانية، كما هو الحال في مناطق شرقي إفريقيا وجوادر. وما زال أهل جوادر يمارسون هذه

---

the Hon'ble the Agent to the Governor-General in Baluchistan ,Sibi, IOR,L/P&S/12/2985,Letter,No.2346/65/2,dated 18th November 1936,from the Hon'ble the Political Resident in the Persian Gulf to the Foreign Secretary to the Government of India, New Delhi.

[1] لوريمر، مرجع سابق،ج2، مج 3،ص 27؛
Hughes, op.cit.,vol.II.pp.287-288.

المهنة على طول الساحل وتتنوع هذه السفن ما بين سفن الصيد أو الشحن، والتي ما زالت تستخدم في جوادر للتجارة إلى اليوم، وبنفس طريقة الصنع القديمة والأدوات، وكان يتم جلب الخشب من الهند وماليزيا ومناطق بلوشستان[1]، ومن المعلوم أن أشهر السفن التي يتم صنعها في جوادر هي تلك المماثلة لما يوجد في منطقة الخليج العربي وعمان مثل سفن البغلة، والقنجة، والبوم، السنبوق، الجلبوت، والهوري، والدهو[2] وهو أكثرها شيوعاً[3].

وتتميز هذه الصناعة بكونها تستخدم للاستهلاك المحلي فقط، ولم تفرض عليها أي رقابة أو ضرائب من قبل حكومة مسقط، ولكنها كانت تشغل أيدي عاملة كثيرة. ومن الحرف المرتبطة بهذه الصناعة صناعة

---

(1) غوادر وتربت، قناة الجزيرة(دولة قطر)، برنامج تحت المجهر ، 15 / 7 / 1999م .

(2) سفن الدهو: سفن كبيرة الحجم ذات هيكل خفيف ،تتميز بكونها تحمل أكثر من سارية واحدة، ذات شراع مثلث الشكل، تستخدم للملاحة بشكل خاص في منطقة المحيط الهندي، راجع : Wilson,op.cit.,p.2

(3) وزارة الإعلام ، مرجع سابق، ص346-347.

خيوط شباك الصيد وأقمشة الأشرعة، وما تحتاجه سفن الصيد والتجارة[1].

وكانت جوادر بالإضافة لذلك تشتهر بعدد من الصناعات الأخرى كالحدادة، وصناعة الحصر أو البسط من سعف شجرة صغيرة تشبه النخلة تنبت في الأودية والصحراء [2] ويطلق عليها اسم شجر البش، كما كانت تحاك في المنطقة بعض الأقمشة الخشنة[3].

4-التجارة:

نتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله جوادر، فقد كان من الطبيعي أن ترتبط بعلاقات تجارية محلية، وإقليمية، ودولية مع المناطق المجاورة لها؛ إذ كانت تعد المرفأ الرئيسي على ساحل مكران، ومركزاً لتجارة العبور القادمة من إيران وإقليم بلوشستان، وجزءً لا يتجزأ من الطريق البري الآمن الممتد من الهند إلى فارس عبر مكران، والذي شهد

---

(1) Bailey,op.cit.,vol.10.p.789.

(2) غوادر وتربت، قناة الجزيرة(دولة قطر)، برنامج تحت المجهر ، 15 / 7 / 1999م .

(3) لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج 3،ص28.

عبر التاريخ مرور قوافل الجمال المحملة بالبضائع[1]، وقد تركزت التجارة المحلية في إقليم مكران بين جوادر وعدد من المناطق منها كلوه Kolwah، وميناء أورماره Ormara، وباهوBahu، وكلنش Kolanch، وديزكDizak، وينجورPanjgur، وكراتشي Karachi، ولاس بيلاLas Bela لكن التجارة الهامة والرئيسية من ناحيتي الاستيراد والتصدير تركزت بين مينائي جوادر وأورماه[2]، وتمثل تجارة العبور نسبة 80% من إجمالي النشاط التجاري السنوي في جوادر عام 1936م [3].

⁂- صادرات جوادر خلال سني الدراسة:

وكانت أبرز صادرات جوادر إلى إقليم مكران وبلوجستان هي :

---

[1] لوريمر، مرجع سابق،ج1،مج 8،ص239.

[2] Hughes, A.W ,The country of Balochistan (,A.G.& fons: Karaci, 1877), p. 170.

[3] IOR,L/P&S/12/2985,Express Letter,NO.1518/56/2,dated 20th July 1936,from the Resident, Bushire, to the Foreign, Simla.

◉المنتجات الحيوانية(السمن، والصوف، وحقائب الصوف، وشعر الماعز، وجلود الحيوانات الكبيرة).

◉المنتجات الزراعية: مثل الحبوب(الأرز، والحنطة، والشعير)، والتمور(المجففة والطازجة)، والقطن، وورق شجر البش Pesh، والحصر، وسلال الحصر، والفواكه مثل الرمان (قشور الرمان)، والبذور، والصمغ Gum.

◉المنتجات البحرية(الملح، وسمك القد المملحSalt Fish، وبطارخ السمك Fish roe، وزعانف سمك القرش Shark fins، وزيت السمك Fish oil).

◉منتجات أخرى كالأدوية[1].

وكانت هناك سلع أخرى تصدر إلى الأسواق العالمية ومن ذلك الصوف الذي يصدر إلى بومباي ومسقط[2]، كما كانت إحدى السفن

---

[1] لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج 3،ص29؛ غوادر وتريت، قناة الجزيرة(دولة قطر)، برنامج تحت المجهر،15/ 7/1999م ؛ Saldanha , op.cit.,vol.II.p.113.

الأمريكية سنوياً تزور ميناء جوادر و تقوم بشراء الصوف، وأخذه مباشرة إلى أمريكا[1]، كما كان السمن يصدر إلى بومباي وكراتشي ومسقط، وتصدر الحصران والحقائب إلى بومباي والبصرة ومسقط[2].

وفي عام 1936م تعرضت تجارة الصادرات في جوادر إلى التدهور بعد محاولة كلات تحويل التجارة من جوادر إلى ميناء جويني؛ فغالبية التجار الهنود في جوادر أبدوا قلقهم من نتائج هذا التغيير على تجارة الصادرات[3]. خاصة وأن إقامة ميناء جويني لن يزيد من حجم التجارة على ساحل مكران بل يحول نسبة مقدرة من أرباح جوادر إلى جويني[4].

ولابد من الإشارة إلى النشاط التجاري القائم بين جوادر ومسقط فقد بلغ المجموع العام لحجم هذه التجارة مضافاً له حجم صادرات مسقط

---

[2]Hughes, op.cit.,p.160.

[1] Bailey, op.cit.,vol.II.p.635.

[2] Hughes, op.cit.,p.160.

[3]IOR,L/P&S/12/2985 ,Express Letter,No.1518/56/Z, dated 20th July 1936,from the Resident, Bushire, to the Foreign, Simla, and Political Agent, Muscat.

[4]IOR,L/P&S/12/2985 ,Letter,No.266,dated 13th January 1936,from the Political Agent in Kalat and Chagai to the Secretary to the Hon'ble Agent Governor- General in Baluchistan, Sibi.

إلى جوادر حوالي30 ألف روبية حسبما ورد في التقارير التجارية لعام1914م، ولكن هذا الرقم لا يمثل الواقع الحقيقي الدقيق لكون الإحصائيات غير متوفرة بشكل تفصيلي [1].

⁂- واردات جوادر خلال فترة الدراسة:

كانت جوادر تستورد عدداً كبيراً من السلع، ومنها:

- المنسوجات القطنية الزرقاء والبيضاء المستوردة من الهند[2] كما كان يستورد القطن الخام من إيران[3].

- الحبوب المختلفة (الأرز، والشعير، والقمح، والحنطة، والذرة الهندية)، والتمور الجافة، وحلوى السكر والجوز، والتمر هندي، والأناناس،

---

(1) IOR,R/15/6/272,No.136,dated 5th June 1914,from Major S.G. Knox, Political Resident in Persian Gulf ,to S.Bray,First Assistant to the Agent to the Governor- General ,Quetta, in Bailey, op.cit., vol.II,pp.716-719. Bailey, op.cit.,vol.III,p.612.

(2) Saldanha, op.cit.,vol.II,p.113.

(3) IOR,L/P&S/12/2972,No.5002,Muscat Intelligence Summary for the period (1933-1945), Report, dated 12th November 1935,from Major R.P.Watts ,Political Agent & H.B.M's Consul, Muscat.

والخيزران، والتوابل، والفلفل، والحناء، والأصباغ كالنيل، والقهوة، وبذر الكمون[1].

- المعادن (النفط، النحاس، الفولاذ، الحديد، البارود، الكبريت، والكيروسين).

- منتجات أخرى مثل العطور، والمخدرات، ولوازم المائدة[2].

ومن أهم المناطق التي تستورد منها جوادر السلع والبضائع، بومباي التي تستورد منها(المعادن، والأرز، والسكر، وحلوى السكر)، وكراتشي التي يستورد منها (الحرير، والنفط)، كما يستورد من الملبار (الخشب، وبندق الكاكو، والخيزران، والأرز)، ومن بنجور يستورد (الخشب، والبذور)، ومن البصرة (التمر)،ومن مسقط يستورد (الحرير، واللوز، والعطور) [3].

---

[1] لوريمر، مرجع سابق ،ج2،مج 3،ص28.

[2] Saldanha, op.cit.,vol.II,p.113.

[3] Hughes, op.cit.,pp.160-161.

أما بالنسبة لحجم السلع الواردة من مسقط إلى جوادر فقد بلغت حوالي 10.000روبية عام 1914م[1]، ومن السلع التي كانت تصدر من مسقط إلى جوادر السكر[2]، وكذلك الأرز المستورد من كراتشي ويعاد تصديره من مسقط[3].

وتميزت بعض فئات المجتمع في جوادر بقيامها بإدارة التجارة هناك وخاصة الهنود. والفئات المعروفة بالهندوس والخوجا[4]؛ حيث كانت في العاصمة جوادر سنة 1917م خمس بيوتات تجارية هندوسية، وعشر دور للهنود المسلمين، وكلها تقع تحت الحماية البريطانية[5]، كما كانت

---

(1) IOR,R/15/6/272,No.136,dated 5th June 1914,from Major S.G. Knox, Political Resident in Persian Gulf ,to S.Bray , First Assistant to the Agent to the Governor-General , Quetta, in Bailey, op.cit.,vol.II,p.718.

(2) P.R.O.FO.1016/208,Letter,No.3/17/6/47,dated 28 th September 1947,from Ali Mohammad Jamali , Office of the Secretary to the Sultanate of Muscat & Oman ,Muscat ,to His Britannic Majesty's Consul, Muscat, P.R.O.FO.1016/208,Letter,No.34/17/6/49,dated 31 th Desember 1949,from the Ministry of Foreign Affairs,Muscat, to the British Consulate ,and British Agent ,Gwadur.

(3) P.R.O.FO.1016/208,Telegram,No.131/16/52,dated 19th July 1952, from British Consulate, Muscat, to the British Agency, Gwadur.

(4) Hughes, op.cit.,vol.II,p.287.

(5) لوريمر، مرجع سابق،ج2،مج 3،ص28-29.

قبائل البلوش المهاجرة داخل الإقليم تجلب معها للتجارة سلعاً متعددة مثل صوف الأغنام، والسجاد، والسمن، والتمور، والحبوب، والبارود[1].

⁂- الضرائب وما تشكله من إيراد للدولة:

كان والي جوادر هو المسؤول الأول عن الدائرة المالية في جوادر التابعة لإدارة السلطان. والتي تقوم بتحصيل الرسوم والضرائب والجمارك لصالح حكومة مسقط[2]، وكانت تدر على سلطان مسقط عائدات كبيرة[3]، وقد عرف الأشخاص الذين يقومون بتحصيل الضرائب، والجمارك، والرسوم الإدارية بالأمناء، أو المحصلون الذين يعملون تحت

---

[1] Bailey, Records of Oman(1867-1947),op.cit.,vol.II,pp.635-636.

[2] لوريمر، مرجع سابق،ج1مج 3،ص84؛ لاندن، روبرت جيران، عمان منذ1856 مسيراً ومصيراً، ترجمة: محمد أمين عبدالله، وزارة التراث والثقافة بسلطنة عمان، المطبعة الشرقية، مطرح،1986م ،ص 410.

[3] The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1935, op.cit., vol.II,p.185.

إدارة مدير عام يسمى "مدير عام الجمارك"[1]، وقد أطلق عليه عام 1952م اسم الأمين ، ومقره في مسقط[2].

وتعتبر المبالغ التي يتم تحصيلها من أهم مصادر التمويل للسلطان[3]. أما بالنسبة لمكاتب الجمارك فتعرف باسم (الفرضة) في جوادر[4]، ومازالت الفرضة القديمة بحالة جيدة لكنها مقفلة يتجمع حولها الصيادون إلى الآن [5].

أما عن أهم ما يتم تحصيله فهو كالآتي:

1- الزكاة:ويتم تحصيلها من قبل حكومة مسقط وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛ حيث تفرض على (الإبل، والغنم، والتمور، والزبيب، والحبوب، والفضة، والذهب، والسلع التجارية)، ويطلق على الشخص

---

[1] الحارثي، مرجع سابق، مج4،ص318.

[2] P.R.O.FO.1016/212,Letter,NO.172/12/52,dated 19th September 1952,from British Agent, Gwadur, to Said bin Taymur, Sultan of Oman, Muscat.

[3]IOR,R/15/6/286,Letter,No.294/15-G, dated 25th Fberuary 1950,from Sultanate of Muscat and Oman, Ministry of Foreign Affairs, Muscat, to the His Britannic Majesty's Consul ,Muscat.

[4] وزارة الإعلام، مرجع سابق، ص 277.

[5] من مشاهداتي خلال زيارة جوادر بتاريخ25-2007/11/27م.

الذي يقوم بتحصيلها اسم" جابي الزكاة" الذي لا يعتبر موظفاً رسمياً، وإنما يكون تعيينه فقط لإنجاز المهمة عند الضرورة والحاجة إليه مقابل حصوله على نسبة العشر من مجموع ما يتحصل عليه من جمع الزكاة، وقد يتم جمعها عن طريق شيوخ القبائل المحليين مقابل إعفاء ممتلكاتهم الشخصية من الزكاة[1].

2- الضرائب: وهي متعددة ومن أبرزها:

(أ)- ضريبة الإنتاج الزراعي: ففي عمان ترتبط بإنتاج محصول التمر، أما في جوادر فتفرض على المحاصيل أخرى. والشخص المسئول عن تحصيلها يلقب بالملتزم[2]، وكانت حصيلة الضرائب الزراعية قد بلغت 60ألف روبية عام 1914م[3].

(ب)- الضريبة البحرية المسماة بالعشور Ushur، وتمت الإشارة إليها سابقاً.

---

[1] الحارثي، مرجع سابق، مج3،ص166.

[2] Bailey, op.cit., vol.II, pp.718-720.

[3] Bailey, op.cit.,vol.III,p.612.

(ج)–الضرائب الجمركية: فقد بلغت الرسوم المفروضة على استيراد السلع حسب القيمة بنسبة 4%[1]–5% [2] كحد أعلى للرسوم الجمركية في كل الموانئ التي أصبحت تحت الإدارة العمانية المباشرة، ويتم تحصيل الدفعة الواجبة إما نقداً أو عيناً يتم بيعها في المزاد [3].

وكانت الضرائب المفروضة على الصادرات تستوفى على بعض السلع الصادرة في بعض الأحيان[4]. وقد بلغ دخل الضرائب الجمركية في جوادر سنة1938م مبلغ103 ألف روبية[5]، وبلغت الإيرادات سنة 1953م مائة ألف جنيه إسترليني أي ما يعادل مليون ونصف روبية[6]؛ لأن سعر الجنية يعادل في ذلك الحين 15روبية تقريباً مما يظهر زيادة كبيرة بلغت نسبتها 15 ضعفاً.

---

[1] Hughes, op.cit.,p.160.

[2] لوريمر، السجل التاريخي(جغرافيا)،مرجع سابق،ج2،مج 3،ص27.

[3] Lorimer, J.G, Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, Archive Editions, London,1987 , vol.II,pp.1412-1422.

[4] IOR,R/15/6/272,No.136, dated 5th June 1914,from Major S.G. Knox, Political Resident in the Persian Gulf ,to S. Bray , First Assistant to the Agent to the Governor- General , Quetta, in Bailey, Records of Oman(1867-1947), op.cit.,vol.II,p.718.,Bailey, op.cit.,vol.II,p.618.

[5] الحارثي، مرجع سابق،مج5،ص383.

[6] Bailey, op.cit.,vol.10,p.658-663.

٭- العملات:

ظلت بعض العملات المتداولة في إقليم مكران تستخدم في جوادر حتى بعد السيادة العمانية عليها بشكل محدود، ومن تلك العملات، العملات المعدنية الذهبية المعروفة باسم السكوين (البندقية) Venetians[1]. كما ظلت تستخدم بعض العملات الأخرى على نطاق ضيق مثل kiasses, krars, mian (تساوي في جوادر17روبية) ،وبايس pies أو غاز Gaz، والمحمودي mahmudis[2]، وزرzur[3]، وكالدرkildar، و سايترمي sitarami ، وسور sur[4].

---

[1] عملة السكوين Venetian sequin أو الدوكات ducat: هي عملة صادرة من مدينة البندقية، والاسم العربي لها هو المشخص mashkhas كما ذكر باجر. وعرف في غرب الهند باسم putlis وعند الهندوس باسمsitaramis، بينما يطلق عليها البلوش اسمsurs. راجع: البنك المركزي العماني، تاريخ النقود في سلطنة عمان، البنك المركزي العماني، مسقط،1990م ، ص59-60.

[2] المحمودي mahmudis: هي التسمية العامة والشائعة منذ العصور القديمة لقطع النقود الذهبية العائدة لسلاطين كوجيرات بالهند، راجع: البنك المركزي العماني ، مرجع سابق،ص60.

[3] الزر zur or zar-imahbubs :عملة عثمانية يطلق عليها زر محبوب(تساوي ¾ دكواتية)، سكها العثمانيون مع عملة أخرى تسمى الفندق funduqs في القسطنطينية والقاهرة، عرفت بجودتها فنافست العملات الدكواتية النمساوية ودكواتية البندقية، راجع: البنك المركزي العماني، مرجع سابق،ص60.

أما أكثر العملات شيوعاً في الاستخدام في عمان وجوادر فكانت الروبية الهندية[1] التي كان تداولها جارياً في منطقة الخليج العربي ومكران وفي الموانئ العمانية خاصة مسقط، ومطرح، وجوادر[2]، وذكرت التقارير الواردة عن أخبار جوادر عام 1936م أن العملة النحاسية المحلية المسماة الغاز Gaz ظلت تستخدم لشراء السلع المحلية في جوادر بالرغم من عدم تداولها في ذلك الوقت في إقليم مكران[3]، وبعد تقسيم شبه القارة الهندية جرى تداول سكان جوادر الروبية الباكستانية بشكل عادي ومحدود في مكتب بريد جوادر منذ عام 1947م عندما

---

[4] Hughes ,op.cit.,p.171

[1] الروبية الهندية Rupee: تعتبر من العملات الفضية الهندية البريطانية التي صدرت بواسطة شركة الهند الشرقية البريطانية. ضربت في الفترة 1830-1840م.ومنها عدة فئات الروبية Rupee، والربع روبيةRupee 1/4، والنصف روبية Rupee 1/2. راجع:

Borgmann, Fred et al, World Coins, Kp Books, USA, 2006 ,p.1063.

[2] The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953, op.cit., vol.II,p.204.

[3] IOR,L/P&S/12/2972,No.5002,Muscat Intelligence Summary for the period(1933-1945) , Report ,dated 4th January 1936,from R.P. Watts, Major, Political Agent & H.B.M's Consul, Muscat.

فرضت باكستان سيطرتها على مكتب بريد جوادر، وأصرت على تداولها[1].

واستخدمت أيضاً العملات المعدنية الفضية المتمثلة في دولارات ماريا تيريزا (تالير)[2]، بيد أنه ونتيجة لأنها سُكت بشكل تجاري فقد تعرضت قيمتها لتقلبات كثيرة، مقارنةً بالروبية الهندية. واستخدمت كذلك العملات النحاسية كالبيسة أو البيزه[3]، وتتفاوت قيمتها قياساً بالروبية والدولار، ثم استعملت عملات جديدة إضافة للعملات السابقة في المدة من عام 1918- 1945م مثل الجنيه الإسترليني الذهبي، والليرتين

---

[1] The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953, op.cit., vol.II, pp.202-204.

[2] دولار ماريا تيريزا Talers of Maria Theresa : عملة فضية سميت باسم أميرة النمسا وملكة هنغاريا وبوهيميا وزوجة الإمبراطور الروماني فرانسيس الأول، كانت من أعظم حكام أسرة هبسبيرج حكمت في الفترة من 1740-1780م، أصبحت دولاراتها العملة المفضلة في مناطق شبه الجزيرة العربية وشرق إفريقيا، حيث أطلق عليها اسم "الريال الفرنسي"، ولتزايد الطلب على العملة حتى بعد وفاة الملكة، جعل دار الضرب الرئيسية في النمسا، تواصل سك العملة مع الاحتفاظ بالتاريخ نفسه 1780م،عدت العملة الرسمية في مسقط لتحصيل الجمارك والرسوم للسلطان. راجع: البنك المركزي العماني، مرجع سابق، ص 62،ص67؛

Flower, John, Coin Atlas, Facts On file, New York,1990,p.88.

[3] البيسة أو البيزة: هي أولى العملات المعدنية التي سكت بعمان من قبل السلطان فيصل في العام 1895م،لكن استعمالها اقتصر على البلدات الرئيسية والمناطق الساحلية.وكانت تحدد من خلالها أسعار المواد الغذائية المحلية. راجع: البنك المركزي العماني، مرجع سابق، ص73.

الذهبيتين الفرنسية، والروسية في منطقة الخليج عامة، وعمان بشكل خاص؛ لكن العملات القديمة المتمثلة في ريال ماريا تريزا الفضي، والروبية الهندية الفضية ظلتا العملتين القانونيتين المتداولتين حتى عام1970م في عمان والمناطق التابعة لها[1]، وفي عام 1948م سك السلطان سعيد عملة البيسة المصنوعة من النحاس والنيكل لتشكل عملة ثانوية لريال ماريا تيريزا تستخدم في عمان والمناطق التابعة لها، وأصدر بياناً ثبت من خلاله قيمة البيزة فأصبحت تساوي200 قياساً لدولار ماريا تريزا،و100قياساً بالروبية الهندية[2].

٭- تجارة السلاح:

اتهمت السلطات البريطانية السلطان بالتعاطف مع مهربي الأسلحة في مسقط، وممتلكاته على ساحل مكران(جوادر)؛ فقد أفاد

---

(1) حايك، ريتشارد إميل، الأنظمة النقدية الخليجية بين الاستقلالية والوحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية(تصدر عن جامعة الكويت)،العدد 51،السنة 13،يوليو 1987م،ص 142،147.

(2) Mc Brierty, Vincent, Mohammad Al Zubair, Oman Ancient Civilisation:Modern Nation , The Bait AL Zubair Foundation, Muscat , =2004, pp. 32-33 , Bailey, op.cit.,vol.III,p.609 , The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953,op.cit,vol.II,p.204.

الوكيل السياسي البريطاني في بلوشستان في يناير 1910م، بأن كلا من والي بيشكان ووالي جوادر تلقيا أوامر صريحة من سلطان مسقط تقضي بتقديم المساعدة الكاملة لمهربي الأسلحة الأفغان؛ مما جعل السلطات البريطانية تتشدد مع السلطان متهمة إياه بدعم تجارة السلاح، وقد كان ذلك التساهل ناتجاً عما كانت تدره تلك التجارة من إيرادات كبيرة تدخل خزانة الدولة في مسقط[1]. وبناء على الضغوط البريطانية قامت حكومة مسقط في عام 1912م باتخاذ إجراءات مشددة ضد تجارة الأسلحة منها إخضاع كافة عمليات البيع والاستيراد والتصدير لرقابة حكومية مشددة ومباشرة؛ لكن القضاء على هذه التجارة بشكل نهائي تم في عام 1914م مع اندلاع الحرب العالمية الأولى عندما أغلقت مخازن الأسلحة بمسقط، وتمت مصادرة جميع الأسلحة منها[2].

ولكن بعض الإشارات تدل على استمرار هذه التجارة سرية في جوادر بعد ذلك، ويبدو أن وجهة التجارة تغيرت فغدت من ساحل مكران

---

[1] السعدون، خالد، بريطانيا وتجارة السلاح في الخليج العربي1898-1914م، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الشارقة، الشارقة،2008م ،ط1،ص20.

[2] عبدالرحمن، مرجع سابق،ص177.

إلى مسقط عبر جوادر التي غدت نقطة لتجمع الأسلحة المهربة قبل أن تهرب من هناك إلى مسقط كسوق للبيع[1]، وكانت السلطات تحاول إبقاء تجارة الأسلحة تحت رقابة صارمة، وفي عام 1942م أصدرت سلطات سلطنة مسقط وعمان بلاغاً حول الأسلحة بكافة أنواعها إلى عموم أهل عمان بما في ذلك جوادر وينص على منع إخراج السلاح بكل أنواعه إلى البلدان الخارجية ماعدا السلاح الأبيض. كما أصدرت الوكالة السياسية البريطانية بمسقط في 15من سبتمبر 1942م إعلاناً يجعل الحظر ساري المفعول على الرعايا البريطانيين كذلك بعد صدور الأمر إليها من نظارة الشؤون الخارجية بسلطنة مسقط وعمان[2].

*- الثروات المعدنية.

ظهرت إمكانية وجود النفط في إقليم بلوشستان، ومكران عامة عام 1913م[3]. أما جوادر فقد ظهرت مؤشرات فعلية لوجود النفط فيها منذ

---

(1) El-Solh, op.cit.,pp.53-55, P.R.O.FO.371/18915, Confidential, No. C/12 of 1935,dated 22nd February 1935, From Political Resident at Bahrain, to the Government of India, New Delhi.

(2) الحارثي، مرجع سابق،مج2،ص540.

(3) Bailey, op.cit.,vol.II.p.612.

الأيام التي سبقت الحرب العالمية الأولى[1]. فقد أجريت محادثات روسية قام بها أحد المسؤولين الروس في عهد السيد فيصل بن تركي عام 1913م عندما زار مسقط بداعي التجارة وأجرى مباحثات حول الاستثمار الروسي في جوادر خاصة ما يتعلق بالنفط وتأسيس مكاتب، ومخازن، ومنازل للشركة، وقد تمت الموافقة على طلبه إلا أن التدخل البريطاني أفشل الأمر بشتى الطرق المتاحة[2].

وسعت شركة نفط بورماBurma Oil Company(البريطانية كلياً) بعدها لدخول ذلك الميدان فأبدت رغبتها بالحصول على رخصة لاستكشاف النفط والتنقيب عنه في جوادر، فجرت مراسلات سنة1914-1915م [3] بين ممثل شركة نفط بورما والسلطان أوضح خلالها أن الشركة متلهفة لاستكشاف أرض جوادر بعد حصولها على الإذن من سلطان مسقط خاصة وأنها حصلت على رخصة التنقيب في بعض أجزاء

---

(1) Wilkinson, John C, The Imamate tradition of Oman, Cambridge University Press,1987 ,p.276.

(2) دشتي، محمد إسماعيل، البلوش تاريخ وحضارة عربية،ط1، 1996م.

(3) IOR,R/15/6/432,Letter,No.857/15-G,dated 25th July 1915,from His Britannic Majesty's Consul Muscat, to the Sultanate of Muscat & Oman Ministry of Foreign Affairs Muscat .

بلوشستان كما في كلاتKalat، ولاس بيلا Las Bela؛ لكن حكومة الهند البريطانية اشترطت للموافقة على الطلب التزام شركة نفط بورما وشركائها بالحفاظ على تعهداتها للحكومة البريطانية في حالة قيامها باستكشافات نفطية في بلاد فارس وأي مكان آخر وفق الاتفاقية المبرمة بينها وبين الحكومة البريطانية[1] على أن يكون حق شراء زيت الوقود المنتج في المقام الأول للحكومة البريطانية بثمن وسعر معقول[2]، وخلال المدة 1915-1923م توقفت أي مباحثات نفطية مع السلطان،

---

[1] نصت الاتفاقية المبرمة بين شركة نفط بورما وبين الحكومة البريطانية على أن الشركة ستظل شركة بريطانية مسجلة في بريطانيا يقع مقرها الرئيسي فيها. وسيكون رئيسها في كل الأوقات من الرعايا البريطانيين، وانه لا يجوز نقل الامتياز الذي حصلت عليه الشركة من السلطان إلى أي شخص، أو مؤسسة بدون موافقة كتابية مسبقة من الحكومة البريطانية، وان الحكومة البريطانية لن تعطي موافقتها على نقل الامتياز إلا إذا كانت الشركة المنقول إليها الامتياز شركة بريطانية مسجلة في بريطانيا ورئيسها = من الرعايا البريطانيين، كما أن موظفي الشركة في أراضي السلطان سيكونون من الرعايا البريطانيين أو من رعايا السلطان. ولابد من الحصول على موافقة الحكومة البريطانية أو المقيم السياسي في الخليج للأشخاص التابعين لجنسيات أخرى والعاملين في الشركة. راجع: منسى، عبدالله سراج، العلاقات العمانية الأمريكية بين الحربين العالميتين 1919-1939م،1996م،ص348.

[2] IOR,R/15/6/183,Letter,dated 5th February 1914,from A. H. Grant, Deputy Secretary, Foreign and Political Department, Delhi,to J. G. Lorimer, Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, in El-Solh, op.cit.,p.122.

ولعل ذلك بسبب أحداث الحرب العالمية الأولى وما تلاها من مشاكل داخلية في عمان.

هذا وقد تحرك الموضوع ثانية حين كتب السلطان تيمور بن فيصل للقنصل البريطاني في مسقط في 10 من يناير 1923م متعهداً بعدم منح أي موافقة لاستغلال النفط واستخراجه من أراضيه إلا بعد استشارة الوكيل السياسي في مسقط وموافقة حكومة الهند. وفي نوفمبر عام 1924م استطاعت شركة النفط الأنجلو فارسية المحدودة Anglo-Persian Oil Company, Limited[1] التقرب من السلطان تيمور عن طريق القنصل والوكيل السياسي البريطاني في مسقط واقترحت على السلطان منحها امتيازاً حصرياً لاستكشاف الغاز الطبيعي، والنفط والاسفلت (القار) لمدة سنتين في جوادر على أن تدفع الشركة مبلغ 10,000روبية لحكومة مسقط مقابل منح السلطان الرخصة للشركة

---

[1] شركة النفط الأنجلو فارسية: من أوائل الشركات النفطية التي قامت بمسح جيولوجي في عمان عام 1924–1925م.وهي تابعة لشركة دارسي D'Arcy Exploration Company. لكنها تخلت عن امتيازها بعد أن ظهرت نتائج المسح الجيولوجي وكانت مخيبة للآمال. راجع: هولي، دونالد، عمان ونهضتها الحديثة، ص 179.

ومساعدته وحمايته لموظفي الشركة، وقد درس السلطان مسودة الاتفاقية بعناية أثناء وجوده في بومباي، وفي ابريل 1925م خول السلطان مجلس وزراء مسقط التوقيع على الاتفاقية[1]. كما بعث المقيم السياسي بالخليج العربي في بوشهر إلى سلطان مسقط يخبره بوصول الفريق الجيولوجي التابع لشركة النفط الانجليزية الفارسية إلى جوادر في يناير1928م. ويطلب منه أن يوجه والي جوادر ليهيأ مكاناً لهم[2] ؛كن أعمال ذلك الفريق لم تسفر عن نتيجة مما جعل الشركة تعتذر عن مواصلة عملها في جوادر، وتحت هذه الظروف عدت اتفاقيتهم مع السلطان منتهية في18مايو1928م[3].

كما سعت شركة النفط الأنجلو فارسية عام 1933م للحصول على إذن لتخزين النفط في بندر جوادر وبلغت مساحة الأرض الممنوحة 235

---

[1]Bailey, op.cit.,vol.II,p.179.

[2] El-Solh , op.cit.,p.201. IOR,R/15/6/423,Lettar,No.C.98,dated 23rd June 1928, From Political Agent& H.BM's Consul Muscat, to the Council of Ministers to H.H. the Sultan of Muscat and Oman, Muscat.

[3] El-Solh, op.cit.,p.204, IOR,R/15/6/423,Telegram-Q,No.75,dated 16th June 1937,From Political, Muscat, to the British Consul, Bushire.

قدماً طولاً، و138 قدماً عرضاً على الساحل الواقع بالخور الشرقي في نهاية الطرف الشمالي من جوادر على شرط أن يدوم الامتياز مادامت الشركة في حاجة لتلك الأرض والمخازن، وراغبة في استعمالها وفي حالة انتهاء حاجتها عليها إبلاغ حكومة مسقط بذلك على أن تدفع الشركة بالمقابل مبلغ 1000روبية،وبذلك منحت الشركة الإذن بالبناء وأعطيت ورقة إباحة من السيد سعيد بن تيمور[1].

وعادت شركة نفط بورما Burmah Oil Company في عام 1932م،مع شركة امتيازات النفط الهندية المحدودة Indian Oil Concessions Limited[2] لتبديا رغبتهما في الحصول على امتياز نفطي في جوادر ولكنهما لم تفلحا[3]، وتكرر سعي شركة نفط بورما

---

[1] رسالة مؤرخة 30 مارس 1933م،من السيد سعيد بن تيمور، إلى المستر ايج اليف مارتينس ممثل شركة النفط الأنجلو فارسية، والرسالة محفوظة في متحف القوات المسلحة ببيت الفلج في مسقط .

[2] شركة النفط الهندية المحدودة Indian Oil Concessions Limited تتشاطرها كل من بريطانيا والولايات المتحدة بمعدل النصف لكل منهما. راجع:
Arabian Gulf Oil Concessions 1911-1953 (Muscat and Oman), op.cit.,vol.5,p.29 .

[3] The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1935,op.cit.,vol.II,p.192

للحصول على امتياز نفطي في جوادر عام 1937م، واختارت موقع جبل مهدي[1] الواقع بالقرب من جوادر ليتم التنقيب فيه عن النفط [2].

وقد جرت المفاوضات الختامية بين السلطان خلال وجوده في لندن وشركة نفط بورما وأسفرت عن توقيع اتفاقية في ابريل 1938م لاستغلال النفط في جوادر[3]، ومن أهم بنود الاتفاق:

- إن المنطقة التي يشملها الامتياز تشمل كل أرض منطقة جوادر المحدودة من الشمال والشرق والغرب بولاية كلات، ومن الجنوب ببحر العرب.
- يشمل الامتياز استخراج النفط والغاز الطبيعي والمواد الأخرى كالزيت المعدني ومنتجاته.

---

[1] يقع جزؤه الغربي ضمن مقاطعة مسقط والجزء الشرقي تابع لبلوشستان (أرض بريطانية) و خط التقسيم بين الجزأين غير معلوم لعدم ترسيم الحدود. راجع:

IOR,L/P&S/12/2985,Letter,dated 22th November 1937,from W.E. Abraham, Bushire, to the W.R. Hay, Deputy Secretary to the Government of India.

[2] IOR,L/P&S/12/2985,Letter,No.797-S/37,dated 8th 1937,from the British Residency& Consulate-General, Bushire , to the Burmah Oil Company Ltd, Digboi P.O. Assam

[3] IOR,R/15/6/432,Letter,No.6467, dated 12th April 1938,from the Sultan of Muscat and Oman, to the Burmah Oil Company Limited, in Bailey, op.cit ,vol.VII, pp. 294 -295.

- تدفع الشركة عند توقيع الاتفاقية مبلغ 57 ألف روبية للسلطان.
- مدة الاتفاقية 60 سنة من تاريخ التوقيع عليها.
- عند انتهاء المدة المحددة للاتفاقية للشركة الحق بتجديد الاتفاقية.
- ستدفع الشركة للسلطان خلال فترة الخيار وهي السنوات الخمس الأولى بعد التوقيع مبلغاً وقدره 2,500 روبية شهرياً.
- للشركة الحرية في إنهاء الاتفاقية في أي وقت أثناء فترة الخيار، وفي هذه الحالة فإن جميع ممتلكاتها من آلات، وأبنية، ومخازن تصبح ملكاً للسلطان دون أي مقابل .
- تمنح الشركة للسلطان جعالة Royality مقدارها 8 آنات مقابل كل 40 جالون من النفط أو الغاز المنتج والمباع، أي بمعدل 5.000روبية في بداية كل شهر.
- للشركة الحق دون عوائق أن تشغل مولدات الطاقة، ومعامل التكرير، والمصافي، وخطوط الأنابيب، وصهاريج التخزين، وحفر آبار الماء، وخطوط ومنشآت التلغراف، والتليفون، والمنشآت

اللاسلكية، والطرق، وخطوط السكك الحديدية، والتراموايات، والموانئ والمرافئ، والأبنية اللازمة للطيران، ومهابط الطائرات، والأرصفة، ومحطات الزيت والفحم، وما يلزم من إنارة، وغير ذلك من تسهيلات أو أعمال تعتبرها الشركة ضرورية، كما يحق للشركة أن تستعمل دون أي رسوم كل ما تحتاج إليه من الحجارة، والرمل، والحصى، والجبس والجير، والطين، والطابوق، وخزانات الماء.

- ويحق للشركة أن تنشأ جميع وسائل النقل برا، وجوا، وبحرا، وفي حالة رغبة الشركة بإنشاء طريق يربط بين المنطقة ومنطقة أجنبية لابد من الحصول على رخصة من السلطان. ولها الحق في استخدام الطرق بدون دفع عوائد أو ضرائب، كما أن لها الحق في استخدام الموانئ وإنشاء أي أرصفة أو ملحقات لاستعمالها الخاص [1].

---

[1] IOR,R/15/6/432,Letter,No.6467, dated 12th April 1938, op.cit., pp.299-302.

- للشركة الحق في استعمال الأرض واحتلال ووضع اليد على الأراضي غير المزروعة التي تحتاجها لأعمالها على أن تعلن الشركة نيتها للسلطان أو ممثله قبل شهر واحد من رغبتها بإشغال أي أرض غير مشغولة. وقبل شهرين لإشغال أي أرض مزروعة أو فيها بيوت أو بنايات على أن تدفع لمالكي الأرض المزروعة أو البيوت أو البنايات تعويضاً عادلاً.
- سماح الشركة في جميع الأوقات للسلطان بالسفر على بواخر الشركة المبحرة بين الخليج العربي وجوادر، على أن يتم توفير السكن المناسب لطاقم السفينة.
- سماح الشركة للسلطان في الحالات الطارئة بالسفر في الطائرة الخاصة بالشركة والموجودة في جوادر بشكل مجاني.
- إن الشركة، وموظفيها، وأعمالها، وإيراداتها، وأرباحها، وممتلكاتها في أراضي السلطان ستكون معفاة خلال مدة الاتفاقية من مكوس الموانئ، ومكوس الواردات، والصادرات والضرائب، والعوائد، والرسوم الحالية أو المستقبلية سواء أكانت

ضريبة حكومية عامة أو محلية أو عوائد مرور أو أجور سطح الأرض من أي نوع كانت؛ لكن تلك الاتفاقية لم تنفذ ولم يجرِ أي تنقيب عن النفط في جوادر نتيجة إثارة مسألة ترسيم الحدود بين جوادر وكلات[1]، حسبما جرى بيانه في الفصل الأول.

❋-الوضع الاجتماعي والصحي:

إن السمة العامة للتغيرات الاجتماعية التي جرت في جوادر خلال مدة الدراسة هي الزيادة العددية لبعض فئات السكان على الأخرى، وأبرز مثال لذلك البلوش الذين رحل عدد منهم من إقليم بلوشستان الإيراني إلى جوادر وكلات في عام 1936م؛ وذلك بسبب التوتر السياسي الحاصل هناك[2]. كما زاد عدد الإسماعيليين الذين كانوا يعترف

---

[1] IOR,L/P&S/12/2985,Confidential,No.429-S/3-N.S/37,dated 4th June 1938,from Baluchistan, Zixat ,to the Foreign , Simla , The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1935,op.cit.,vol.II,p.185.

[2] IOR,L/P&S/12/2972,Letter,No.5002,Muscat Intelligence Summary for the period (1933- 1945), Report, dated 4th April 1936,from Major R.P.Watts ,Political Agent & H.B.M's Consul, Muscat.

بهم كرعايا بريطانيين تحت إشراف مدير التلغراف في الخليج العربي[1]، وقد زاد عدد سكان جوادر عموماً حتى وصل عام 1945م إلى حوالي 7773 نسمة، كما في الجدول التالي[2]:

المدينة	فئات متنوعة من الرعايا البريطانيين MISCELLANEOUS	العرب	البلوش
مدينة جوادر	825 يضاف له (الخوجه400)،(الهندوس120)	50	5,000
بيشكان	20	2	500
صور	30	–	300
نيجور	15	–	1,000
بلبري	1(حاجي جاهربب شاه البلوشي)	–	30
	891	52	6,830

فمن خلال الجدول السابق نلحظ بأن عدد سكان مدينة جوادر وحدها قد بلغ حوالي5875نسمة.أما قرى الصيد الصغيرة فعدد سكانها قليل، فقد

---

(1) Balochistan Through the Ages, Government of Pakistan Record, nisa traders, Quetta, vol.II, p.563.
(2) Bailey, op.cit.,vol.II,p.791.

كان في صور 330نسمة، وبيشكان 522 نسمة، وتصدر البلوش قائمة الفئة الأكثر عدداً في جوادر حيث بلغ عددهم الإجمالي6.830 نسمة، يليهم الخوجة. أما أقل الفئات عدداً فهم العرب الذين لم يتجاوز عددهم 52 نسمة في هذه الفترة.

وظل معظم السكان في عام 1949م ينتمون لقبائل البلوش، ولم يزد عدد الإسماعيليين من الخوجة(الأغاخانية) بل بقي بحدود 400 شخص في مدينة جوادر، وانخفض عدد الهندوس إلى مائة نسمة وكلا الفئتان تعدان من الرعايا البريطانيين[1]، وتواصل ارتفاع عدد سكان جوادر ليصل في عام1950م إلى 8000نسمة في مدينة جوادر وحدها، أما قرى الصيد الصغيرة فشهدت زيادة سكانية أيضاً؛ ففي صور بلغ عدد السكان1500 نسمة، وفي بيشكان بلغ العدد2500 نسمة[2]، وفي تقديرات عام 1951م لعدد سكان المدن الساحلية العمانية الهامة المحددة بمسقط ومطرح وجوادر بلغ عدد سكان جوادر وحدها

---

[1] The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1935, op.cit., vol.II,p.185.

[2] Gwadur, Mohammed Eqbal Baloci, 23/4/1950, http:// www.visiongwadar.com.

20.000نسمة[1]، وهذه الزيادة لعلها ناتجة من هجرة كبيرة من الداخل، ولا يعقل أن يتضاعف عدد سكان جوادر مرتين ونصف خلال سنة واحدة إلا أن تكون قد حدثت موجة نزوح سكاني نحوها أو أن تكون الإحصاءات غير دقيقة وهو الأرجح.

أما بالنسبة للوضع الصحي فقد كانت جوادر تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات الصحية؛ إذ أقيم بها مستوصف صغير للعناية بالسكان، وكان يعتمد على الزيارة الدورية للطبيب الهندي أو الباكستاني المستأجر من قبل السلطان من وقت لآخر وتبقى بعدها المنطقة لبضعة أشهر دون خدمات طبية[2]، ولم يكن الوضع الصحي المتدهور في جوادر استثناء عما هو عليه الحال في بقية أراضي عمان[3].

وفي مذكرة إدارية حول ميزانية مسقط لعام 1927م أعدها السيد توماس أحد وزراء السيد تيمور جاء أنه على الرغم من حالة التقشف

---

[1] الحارثي، مرجع سابق،مج3،ص؛Morres, op.cit.,p.140.71.

[2] Kechichian, Joseph A, Oman and the World, Rand press , Santa Monica, 1995 , p.226, The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1935,op.cit.,vol.II,p.185.

[3] شهداد، مرجع سابق،ص149.

التي انتهجها السلطان لزيادة الدخل العام؛ إلا أن الوضع المالي الحالي لا يستطيع تمويل الاحتياجات العاجلة ومنها إقامة مركز صحي في جوادر لمعالجة تردي الوضع هناك نتيجة تفشي مرض الجدري[1].

ومع ذلك سعى السيد سعيد بن تيمور لتحسين الأوضاع الصحية في جوادر عن طريق تعيين مختصين في المجال الصحي من المفتشين الصحيين[2]، كما اهتم بإنشاء الحجر الصحي في جوادر خوفاً من تفشي الأوبئة هناك عام 1931م حين تطلب إنشاء الحجر الصحي مبلغاً قدر بحوالي2,400روبية تمت زيادته إلى حوالي 7000روبية في عام1932م بسبب إجراء إصلاحات بالمحجر وزيادة عدد الموظفين هناك مع تزويده بطبيب ليكون بمثابة مستشفى ومحجر في آن واحد؛ وذلك لعدم وجود ترتيبات طبية أخرى في جوادر في ذلك الوقت، وقد تم

---

[1] الحارثي، مرجع سابق، ج3،ص254.

[2] Bailey, op.cit.,vol.10,pp.793-794.

تزويد المحجر بصندوق مالي يزود بالمال من الضريبة المفروضة على كل مسافر ينزل في مسقط والبالغة خمس روبيات[1].

كما اهتم السلطان بتعيين الأطباء ففي عام 1946م طلبت حكومة مسقط من حكومة السند مساعدتها لإيجاد مرشحين مناسبين لعدد من الوظائف الشاغرة سيتم ملؤها في جوادر ومنها:

- وظيفة طبيب مؤهل براتب قدره 425-450روبية (تضاف له 50روبية كبدل سكن).
- مفتش للصحة براتب قدره150روبية (تضاف له 30روبية كبدل سكن).
- صيدلي براتب قدره 180روبية (تضاف له 30روبية كبدل سكن) [2].

---

[1] El-Solh, The Sultanate of Oman 1918-1939,op.cit.,p.53.

[2] IOR,R/15/6/274,Express Letter,No.C200-8/82,dated 15th February 1946,from Political, Muscat, to the Resident , Bushire.

كما تم تزويد جوادر لاحقاً بطبيب هندي بعد نشر إعلان في الجرائد الهندية والباكستانية مع محاولة السلطان توفير بناية للكادر الطبي في جوادر تكون بمثابة مستشفى وصيدلية وسكن في آن واحد[1].

---

[1] Innes, op.cit.,p.199.

الفصل الثالث

انتهاء السيادة العمانية على جوادر

◉- الظروف الداخلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى انتهاء السيادة :

كانت مدة حكم السيد سعيد بن تيمور(1932-1970م) من الفترات الحرجة في تاريخ عمان حيث عانت عمان عدداً من المشاكل الداخلية وشهدت تطورات إقليمية ودولية، كان لها الأثر الأكبر في انتهاء السيادة على جوادر، ومن أهم تلك المشاكل:

1- كان الحرص البريطاني على استمرار الحكم العماني في جوادر لتأمين المصالح البريطانية هناك عاملاً مهماً من عوامل استقرار السيادة العمانية في جوادر، وقد انتهت تلك المصالح باستقلال دولتي شبه القارة الهندية سنة 1947م[1]. ولكن قرار الانسحاب البريطاني من شبه القارة الهندية لم يعن انسحاباً عمانياً آلياً من جوادر لأن سلطان مسقط كان يتمتع بالاستقلال القانوني ويمتلك نظرياً حرية التصرف رغم كون مستشاريه من البريطانيين[2].

---

[1] إبراهيم، مرجع سابق، ص 145.

[2] لاندن، مرجع سابق،ص477.

2-كان تطور الأحداث في عمان وبروز قضية ثورة الإمامة[1] كمشكلة داخلية ذات أبعاد خارجية قد أدى إلى ازدواجية السلطة في عمان وإلى إحداث تفكك داخل صفوف العمانيين بين الداخل والساحل، وقد اشتركت فيها القوات البريطانية بجانب قوات السلطان للقضاء على تلك الثورة؛ مما جعل السلطان بحاجة إلى مساندة بريطانيا بينما هي مرتبطة نوعاً ما بمساندة حليفتها باكستان[2].

---

[1] قضية الإمامة: تركزت مشكلة الإمامة في داخل عمان بهدف الاستقلال عن السلطان، وتزعمها عدد من الزعماء المحليين أمثال محمد بن عبدالله الخليلي والشيخ عيسى بن صالح زعيم الحرث، والشيخ سليمان بن حمير زعيم بني ريام، وعلى الرغم من توقيع هؤلاء الزعماء المحلين اتفاقية السيب 1920م.والتي منح السلطان بموجبها الإمام وأهل الداخل سلطة الإشراف على سير العدالة، والتجارة، والإدارة مقابل موافقة الإمام على عدم مهاجمة السلطان. إلا أن العلاقة تدهورت بين الطرفين عام 1954م في عهد الإمام غالب بن علي بعد طلب الإمام غالب مساعدة المملكة العربية السعودية له للاستقلال الكامل، ورفضه أي امتيازات نفطية منحها السلطان في المناطق الواقعة تحت سيطرته، كما تقدم بطلب للعضوية في جامعة الدول العربية، وفي عام 1957م نشب قتال بين قوات السلطان يساعدها سلاح الطيران الملكي، وكشافة ساحل عمان المتصالحة، وبين قوات الإمام واستمرت هذه الحرب الأهلية لسنوات عديدة.راجع: هولي ، مرجع سابق،ص48؛ عمان في المحافل الدولية وفي مختلف مراحلها، تقرير اللجنة الخاصة بقضية عمان التابعة لهيئة الأمم المتحدة 1966-1967م، دار اليقظة العربية، بغداد، د.ت ،ص162-193م؛ البدواوي، سيف محمد، بريطانيا والخليج العربي سنوات الانسحاب، مكتبة الفلاح، الكويت،2007م ، ط1،ص54-57.

[2] لاندن، روبرت جيران، مرجع سابق، ص 477-478؛ شهداد، مرجع سابق، ص 122.

3-إن المشاكل الاقتصادية التي عاناها العالم في فترة ما بين الحربين العالميتين، جعلت عمان تقع تحت وطأة الأزمة الاقتصادية، وأن استمرار انخفاض دخل جوادر الناجم عن حصار كلات، جعل السلطان يعتقد أن الدخل المتحصل من عمان سيعوضه عن فقده لجوادر خاصةً بعد احتمال ظهور النفط في عمان على إثر توقيع عمان اتفاقية عام 1925م مع شركة دراسي؛ مما ينبئ عن دخول عمان مرحلة جديدة من الاكتفاء الاقتصادي، وهو ما سيمكن السلطان من تسديد ديون عمان، وتوفير سيولة مالية للصرف والنفقات، وزيادة القوة العسكرية،الأمر الذي يغني عمان عما كانت تحصل عليه من دخل جوادر[1].

4-مشكلته مع كل من مصر، والمملكة العربية السعودية، بعد مساندة الدولتين لقضية الإمامة؛ مما جعله يتفهم قضية جوادر

---

[1] وزارة الإعلام، عمان في التاريخ، مرجع سابق،ص481؛ وزارة الإعلام، الموجز من تاريخ عمان، مرجع سابق،ص85؛ الحارثي، مرجع سابق،مج2،ص381.

ويسعى لحلها بالتي هي أحسن لكي لا يفتح جبهة جديدة من الصراعات والمشاكل الإقليمية والدولية[1].

5-قضية واحة البريمي[2]:كانت من أهم مشكلات السيد سعيد مع المملكة العربية السعودية بسبب النزاع الحدودي القائم على واحة البريمي[3].

6-إن قيام دولة باكستان[4] عام 1947م بعد انفصالها عن الهند جعلها تتحرك لاستعادة هذا الإقليم الحيوي والهام من الناحية

---

[1] الحارثي، مرجع سابق،مج4،ص457.

[2] البريمي منطقة متنازع عليها في الماضي بين المملكة العربية السعودية وعمان لفترة تربو على قرن من الزمان. فقد اتخذها الوهابيون في القرن التاسع عشر الميلادي قاعدة لهم مما جعل عبد العزيز آل سعود يطالب بها في القرن العشرين. وفي عام 1950م احتلت قوة سعودية بقيادة تركي بن عطيشان قرية الحمصة في مجمع واحات البريمي والتي تقع ست منها ضمن =أراضي أبوظبي، وثلاث ضمن أراضي السلطنة. وفي عام 1955م قامت قوات السلطنة بالاشتراك مع قوة كشافة ساحل عمان المتصالح بإخراج السعوديين من البريمي. راجع: هولي، مرجع سابق، ص48.

[3] وزارة الإعلام، عمان في التاريخ، ص 481-482.

[4] تقسيم الهند وباكستان في 15أغسطس1947م:بعد الحرب العالمية الثانية قسمت الهند البريطانية إلى دولتين مستقلتين هما الهند وباكستان. وهما عضوان في رابطة الشعوب البريطانية، هذا التقسيم لم يحدث بسهولة بل نتيجة للضغط والاضطرابات التي قام بها مسلمو الهند. راجع: عمر، عمر عبدالعزيز، ومحمد علي القوزي، دراسات في تاريخ أوروبا الحديث

الاستراتيجية (الموقع)، والاقتصادية(البترول)؛ إذ بدأت الضغط على السيد سعيد لاستعادة الإقليم، وكان من الممكن أن يتطور إلى صدامٍ مسلحٍ بين عمان وباكستان، كما هو الحال في كشمير اليوم فأبعاد القضية بين الهند وباكستان مشابهة لقضية جوادر؛ ولكن السيد سعيد آثر حلها سلمياً دون الدخول في صراع سياسي عسكري مع باكستان للحفاظ على العلاقات السلمية الحضارية بين الطرفين.

7- كان لقرار الانسحاب البريطاني من شبه القارة الهندية تأثيرات على منطقة الخليج العربي[1]؛ إذ حل لديها الشرق الأوسط محل الهند لاعتبارين اقتصادي يكمن في وجود الثروة النفطية، واستراتيجي يتمثل في موقعه كمركز هام للمواصلات البرية والبحرية، وترتب على ذلك ظهور ما سمي "بحلف بغداد" عام 1955م والذي اشتركت فيه باكستان إلى جانب بريطانيا بهدف

والمعاصر 1815-1950م، دار النهضة العربية،بيروت،1999م ،ط1، ص450؛ غرانت، نيل، صراعات القرن العشرين، ترجمة: إياد ملحم، الشفق للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،2001م ،ط1،ص279.

[1] البدواوي، مرجع سابق،ص23-25.

إطالة عمر النفوذ البريطاني في المنطقة بشكل غير مباشر وتكلفة أقل[1]، ومن الطبيعي لذلك أن تميل بريطانيا لوجهة نظر باكستان حيال جوادر، كما أن الصراع الدولي وانقسام العالم إلى معسكرين غربي رأسمالي و شرقي شيوعي، وبروز كتلة عدم الانحياز[2]، وانعقاد مؤتمر باندونج1955م[3]، الذي أكد على مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها" [4] تركت آثارها على قضية جوادر وجعلت ضغط باكستان يتواصل لاستعادتها.

---

[1] البدواوي، مرجع سابق،ص24-26؛ الخصوصي، بدر الدين عباس، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، منشورات ذات السلاسل، الكويت،1988م،ط1،ج2،ص198

[2] مجموعة عدم الانحياز Nonalignment Countries: هي الدول التي أعلنت رسمياً بان سياستها الخارجية هي سياسة عدم الانحياز للكتلتين الكبيرتين. وبلغ عدد المجموعة عام 1976م 85دولة. راجع: الكيالي، عبدالوهاب، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1994م ،ج4،ص25-26.

[3] مؤتمر باندونج ابريل 1955م:جاء هذا المؤتمر ليوضح فشل السياسة الأمريكية وحلفائها الغربيين، شاركت فيه29دولة من إفريقيا وآسيا. خاصة الدول المتحررة منذ عام 1945م. راجع: يحي، جلال، العالم المعاصر، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية،1980م، ص353-354.

[4] بدوي، احمد زكي، المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، القاهرة،1989م ،ص384؛ الجاسور، ناظم عبدالواحد، موسوعة علم السياسة، مجدلاوي للنشر والطباعة، عمان،2004م ، ص173.

◎- مباحثات تسليم المنطقة إلى باكستان وتطورها:

من الخطأ الاعتقاد بأن قضية جوادر ظهرت بعد تأسيس دولة باكستان عام 1947م؛ لأن جذور القضية تمتد إلى سنوات طويلة سابقة كما مر في التمهيد؛ فقد كانت فكرة سلخها عن السيادة العمانية مطروحة منذ سنة 1917م. حينما طرح الوكيل السياسي في مسقط فكرة بيع جوادر من قبل حكومة مسقط لحكومة كلات كحل لمعالجة الوضع المالي المتدهور للسلطان تيمور بن فيصل، واقترح أن ترسل الفكرة كطلب للسلطان في رسالة لاحقة[1]، وقد رفع المقيم السياسي البريطاني في الخليج ذلك المقترح إلى حكومة الهند البريطانية، وسأل في الوقت نفسه الوكيل السياسي في مسقط عن السعر المقترح للبيع؛ لكن المقترح رفض من قبل حكومة الهند التي طالبت سلطان مسقط بعدم البت بمثل هذا الأمر

---

[1] IOR,R/15/6/48,Confidentia,dated 30th October 1917,From Major L. Haworth, Political Agent, Mascat, to Denys Bray, Deputy Secretary to the Government of India in the Foreign and Political Department, in El-Solh, The Sultanate of Oman 1914-1918,op.cit.,p.297.

دون الرجوع إليها والحصول على موافقتها بناء على المعاهدات السالفة بينه وبينها[1].

أعيد إحياء ذلك الاقتراح بعد سنين حين قدم اقتراح مماثل في عام 1927م من الرائد ميرفيMajor Murphy الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط للسلطان لبيع جوادر أو تأجيرها لحكومة الهند بمبلغ135ألف جنيه؛ نظراً لأهمية جوادر في إقامة الخط الجوي حينئذ، وأوصى ميرفي بأن يقوم السلطان بدفع نسبة25% من قيمة الصفقة لخان كلات تعويضاً له لكن المقترح رفض[2]، وكان ميرفي قد مهد لاقتراحه ذاك بإعداد تقرير حول تاريخ جوادر أظهر فيه جلياً تبعيتها لسلطان مسقط، وأن المسألة لا

---

[1]IOR,R/15/1/417,Telegram P,No.811-35/87,dated 22 April 1920 ,from Trevor, Political , Bushire ,to Foreign and political Department, Government of India, The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953, op.cit.,vol.I,p57, إبراهيم، مرجع سابق، ص 145؛ الحارثي، مرجع سابق، ص283.ص2مج2،ص283.

[2]The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1935, op.cit., vol.II, p.185.

يمكن أن تقرر من قبل حكومة الهند بل عن طريق السلطان ويشكل مستقل دون ضغوط عليه[1].

هذا وقد عادت حكومة الهند البريطانية لتؤكد على مسألة تبعية جوادر لسلطان مسقط في عام 1928م رداً منها على ادعاءات حاكم كلات و الجشكيين[2]، وفي عام 1933م استحقت ديون كثيرة على عمان بلغت 2,000,000 مليوني روبية أغلبها مستحق لجهات حكومية، ومنها90 ألف روبية للتجار، وقد عجزت سلطات مسقط عن دفع تلك الديون من الميزانية العامة لعمان؛ مما جعل الضغط على مسقط كبيراً لدرجة الاعتقاد بأنها ستقبل العروض السابقة للبيع أو الإيجار لإيفاء تلك الديون[3].

---

[1] Kechichian,op.cit.,p228 , Bailey, op.cit.,vol.II,p.613.

[2]The Persian Gulf Historical Summaries1907-1953, op.cit., vol.II,p.57,.283ص،ج2، مرجع سابق، الحارثي

[3]El-Solh ,op.cit,pp.53-55,and p.142, P.R.O, FO 371/ 15998, Confidential, dated 10th Novber 1934, No.E847-E/34, From the Foreign Secretary to the Government of India, New Delhi, to The Under Secretary of State for India, Political Department, India Office, London.

ولكن ذلك الاعتقاد لم يتحقق وبقيت المسألة معلقة حتى عام 1938م حين زار السلطان لندن، وجرت جولات من المباحثات والمفاوضات بين الحكومة البريطانية والسلطان مرتبطة بموضوع الامتيازات النفطية في جوادر وترسيم الحدود مع كلات طلبت خلالها الحكومة البريطانية من السلطان التنازل عن جوادر لحكومة كلات؛ لكن السلطان طلب أن تكون أي مناقشة لمسألة التنازل عن جوادر لحكومة الهند البريطانية وليس لحكومة كلات[1]؛ ولذا طلبت الحكومة البريطانية من السلطان إبراز الوثائق والمستندات التي تثبت ملكيته للأرض[2].

وبعد سنة دفعت حاجة السلطان المتزايدة للمال لمواجهة مشاكله الداخلية إلى مبادرته بعرض بيع جوادر أو تأجيرها لحكومة الهند البريطانية[3] فاجتمع مع النقيب ت. هيكينبوثام .T

---

(1) El-Solh, op.cit.,pp.338-339.

(2)IOR,L/P&S/12/2985,Confidential,No.C/780,dated 23 nd November 1939,from the Political Resident in the Persian Gulf to the Secretary to the Government of India ,External Affairs Department, New Delhi.

(3) The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1935,op.cit., vol.II, p.185.

Hickinbotham الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط) في 25 يوليو1939م وعرض عليه مشاكله الداخلية وأزمته المالية ومحاولته معالجتها حتى لو عن طريق التنازل عن جوادر، وختم السلطان حديثه بالتهديد بالتنازل عن العرش كما فعل والده من قبل إن لم تبادر بريطانيا لمساعدته بتوفير التمويل المطلوب له، وقد جاء قيام الحرب العالمية الثانية منقذاً للسلطان من وضع تهديده ذاك موضع التطبيق؛ فقد كتبت وزارة الهند بلندن في 15سبتمبر1939م مفيدة بأن الحكومة البريطانية ستعمل على حماية السلطان من أي عدوان خارجي بما في ذلك حماية ممتلكاته في جوادر مقابل استعداد السلطان لتقديم التسهيلات الضرورية في بلاده ومياهه الإقليمية وقت الحرب، كما بادرت لتقديم الدعم المالي له مقابل تقديم التسهيلات اللازمة لمجهودها الحربي، فصرف السلطان النظر عن اقتراحه بيع جوادر أو تأجيرها[1].

[1] الحارثي، مرجع سابق،مج2،ص378-390.

وبقيت قضية جوادر معلقة طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية إلى أن جرت تطورات الانسحاب البريطاني من شبه القارة الهندية؛ مما جعل السلطات البريطانية حريصة على تصفية موضوع جوادر، فاجتمع القنصل البريطاني في مسقط مع السلطان في نوفمبر عام 1947م، وتحدث معه عن مشكلة جوادر بعد قرار كلات الانضمام لباكستان، وبالتالي انتقال المطالبة بجوادر من كالات لحكومة باكستان. فأصبحت باكستان بذلك الوريث الشرعي لمطالب كالات السابقة على اعتبار أن كلات تعتبر جزءاً إدارياً وسياسياً من باكستان[1]، وطلب القنصل رأي السلطان في هذا الأمر؛ فأجابه السلطان أنه في حالة رغبة باكستان بإثارة القضية والمطالبة بجوادر؛ فإنه يجدر بالحكومة البريطانية التدخل لحل المشكلة بنفسها، وأضاف أنه لا يمكن على الإطلاق أن يوافق على انفصال أي جزء من المناطق التابعة لسلطنته[2].

---

[1] El-Solh, op.cit.,pp.338-339.

[2] Bailey, op.cit.,vol.10,p.807.

ومـن جانبهـا طلبـت الحكومـة الباكسـتانية مـن الحكومـة البريطانية تنازل مسقط عن جوادر لحكومة مكران التي انضمت إلى باكستان و قام الطلب على أسس علمية وقانونية مثيرة للجدل، وعرضت باكستان أن تدفع للسلطان مبلغاً مساوياً لريع جوادر خلال عشر سنين(خاصة السنوات العشر التي سبقت الحرب العالمية الثانية)؛ إلا أن المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي اعتبر هذا العرض غير كافٍ، ورجح احتمال عدم معارضة السلطان التنازل عن جوادر للحكومة البريطانية وليس للحكومة الباكستانية، وعلى ذلك اقترح تفويضه إخبار السلطان بوجهات نظر الحكومة الباكستانية، والاستفسار منه حول رغبته في البيع أو التأجير للحكومة البريطانية بغية تحويلها لباكستان لاحقاً، وحبذ قيام الحكومة البريطانية بنصح السلطان بالبيع، ورجح قبوله النصح لأنه حكيم ويعلم بأن جوادر هي بالطبع جزء من مكران وأنه سيجد نفسه في حرج إذا تمت إثارة القلاقل ضد حكم العرب هناك. وفي حالة معارضة السلطان فسيطلب المعتمد السياسي البريطاني

توجيهات جديدة، واقترح في حالة موافقة السلطان على بيع جوادر قيام الحكومة البريطانية بإعادة جزر كوريا موريا[1] له وهي التي تنازل عنها سلطان عمان سابقاً لبريطانيا العظمى عام 1854م، تقديرا لموقفه و علامة على عمق الصداقة بين الجانبين[2].

ولم تحظ وجهة النظر تلك بإقرار وزارة الهند في لندن؛ إذ كانت ترى من وجهة النظر الاستراتيجية الخاصة بالإمبراطورية ضرورة وجود جيوب بريطانية على الأرض خاصة في حالة تحول الهند إلى دولة معادية أو سقوطها في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، أو حتى في حالة نشوب حرب عالمية ووقوف الهند على الحياد، فعندها لابد من البحث عن محور جديد يعزز محور الشرق

---

[1] جزر كوريا موريا: تتمتع بموقع مميز في جنوب عمان، وتمتد لمسافة 35ميلاً.تتكون من عدد من الجزر هي الحاكسية والسودة والحلانية وقبلية وجرزوت. أطلق العرب على هذه الجزر اسم جزر بني خلفان، أما الأوروبيون فقد سموها جزر كوريا موريا، ويسميها البعض اسم فرتان مرتان، واليوم تعرف بجزر الحلانيات. راجع: ب،س، مايلز، الخليج بلدانه وقبائله، المطابع العالمية، روى،1994م ،ط4،ص403-406.

[2] الحارثي، مرجع سابق،مج4،ص590.

الأقصى الذي ستستثنى منه الهند؛ ولابد من بقاء جوادر جزءاً من أرض السلطان في تلك الحالة[1].

وكانت الأدميرالية من جانبها ترى أهمية الاحتفاظ بحق إعادة تأسيس الميناء الجوي واستخدام الطائرات المائية في جوادر، وبالتالي أهمية احتفاظ سلطان مسقط بجوادر خاصة في حالة عدم بقاء الهند ضمن دول الكومنولث؛ مما سيحتم على السلطان إبقاء جوادر والاحتفاظ بالوضع القانوني فيها حتى يستقر مستقبل الهند السياسي[2]، وتخوفت بريطانيا من ضم كلات للهند التي تعتبرها هي الأخرى جزءاً من أراضيها؛ حسبما ورد في كلام الزعيم الهندي نهرو عندما قال: "كلات جزء من الهند، ربما لن نتمكن من استخدام جوادر حالياً، مع أملنا في ذلك مستقبلاً"[3].

---

[1]IOR,L/P&S/12/2985,Letter,No.3411,dated 4th March 1947,from India Office to F.A.K .Harrison, IOR,L/P&S/12/2985,Secret Letter ,No.214/47,dated 19th February 1947,from the Government of India ,to M.W. Low, Air Ministry, Whitehall .S.W.I.

[2]IOR,L/P&S/12/2985,Secret Letter ,No.0375/47,dated 11th March 1947,from Admiralty to F.A.K .Harrison.

[3]IOR,L/P&S/12/2985, Letter, dated 29 January 1947,from the Air Ministry to the Political, Muscat.

ويمكن القول بأن موقف بريطانيا من القضية كان متأثراً بعاملين متعارضين مما جعلها ميالة للعب دور الوسيط بين الطرفين المتنازعين، ويتمثل ذلك العاملان بالرابطة القوية بين سلطان مسقط وبريطانيا، وما يربطه بها من معاهدات خاصة المعاهدة التجارية عام 1891م.والتي تمنع السلطان من أن يبيع أو يؤجر أو يتنازل عن أي جزء من ممتلكاته لدولة أخرى غير بريطانيا[1]، ويقابل ذلك ارتباط باكستان ببريطانيا كونها احدى دول الكومنولث البريطاني[2].

وبحلول عام 1948م أصبحت ممتلكات سلطان عمان في جوادر مطوقة بأراض باكستانية من جميع الجهات، وأصرت

---

[1] منسي، عبدالله سراج عمر، ميناء جوادر على عهد السيد سعيد بن تيمور (دراسة وثائقية)، ص15.

[2] الكومنولث Commonwealth: كلمة انجليزية بمعنى الخير العام، يقصد بها اصطلاحاً تنظيم سياسي واقتصادي مكون من 50 بلداً مستقلاً تعترف بالتاج البريطاني كرمز لاتحادها الحر ضمن الإمبراطورية البريطانية العظمى، وتعقد هذه الدول اجتماعات دورية لتنسيق سياساتها. راجع: نبهان، يحي محمد: معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2005م،ص227-230؛

Bahr, Lauren S., Bernard Johnston, Louise A Bloomfield, Collier's Encyclopedia, Collier's Limited, New York, 1996 ,vol.7,p.67.

باكستان على استعادة جوادر؛ فهي من مخلفات عهد الاستعمار من وجهة نظرها، كما مارست بريطانيا الضغط على السيد سعيد بن تيمور للتفاوض والتنازل عن جوادر باعتبارها الوسيط في الأمر[1]؛ فقد سأل روبرت هيRupert Hay المقيم السياسي البريطاني المعين حديثاً بالخليج العربي السيد سعيد في ابريل من عام 1948م عن موقفه في حالة رغبة باكستان التفاوض معه حول جوادر، وكان رد السلطان يتمثل في عدم رغبته في التخلي بأي شكل عن أملاكه هناك. وأن الحكومة البريطانية هي المسؤولة عن علاقاته بباكستان مادامت ضمن الكومنولث[2].

وقد سعى السيد سعيد في عام 1948م لإجراء عدد من التغييرات الإدارية في جوادر محاولاً إصلاح الأمور؛ لأنها ستساعده

---

[1] بلخانوف، سرجي، مصلح على العرش قابوس بن سعيد سلطان عمان، ترجمة: خيري الضامن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة،2004م ،ص 155؛

Kechichian, op.cit.,p.228.

[2]IOR,R/15/6/298,Memorandum,No.546/37,dated the 5th November 1947,from Office of the Secretary to the Sultan of Muscat & Oman, Muscat, to His Britannic Majesty's Consaul, Muscat ,in Bailey, op.cit., vol. II, pp.806-807.

IOR,R/15/6/187,Secret Letter,No.E9854/73/91,dated 26th August 1948,from Foreign Office to COL.A.C. Galloway, Political Resident ,Bahrain.

في بقاء سيادة عمان على جوادر، فطلب من الحكومة البريطانية أن تزوده بمدير بريطاني يدير جوادر[1]، وقد أشار رؤساء هيئات الأركان البريطانيين ومكتب علاقات الكومنولث في26أغسطس 1948م بأن تعمل الحكومة البريطانية بكل وسعها لمساعدة السلطان على تحسين إدارته في جوادر مهما كانت نهاية قضية تبعية جوادر لمسقط مستقبلاً[2].

ولما ناقش إليسون Randall Erskine Ellison القنصل البريطاني في مسقط عام 1949م السلطان حول التقرير الذي أعده عن مسألة جوادر، وجد بأن السلطان لن يوافق على بيع جوادر بل ربما سيناقش مسألة الإيجار؛ لأنه يرى أن البيع قد ينهي حكم سلالته هناك من جهة، وقد يثير ضده غضب وعداء الرأي العام من جهة أخرى، ورجح أن أي زيادة في السعر

---

[1] IOR/R/15/6/272,Letter,No.17,dated 7th April 1948,from His Majesty's Government's, to the Political Agent ,Muscat, in Bailey, op.cit.,vol.II,p.808.

[2] IOR,R/15/6/187,Secret Letter,No.E9854/73/91,dated 26th August 1948,from Foreign Office to B.A.B. Burrows, the Commonwealth Relations Office for the information of the United Kingdom High Commissioner at Karachi.

المعروض لن تؤثر على رأي السلطان الذي ما زال يرى بأن سيادته قويـــة فـــي جـــوادر، وأن الحالـــة مشـــابهة لمســـألة قضـــية بونديتشيري Pondicherry[1]، ولابد أن تكون مفاوضات حكومة باكستان على أساس هذه القاعدة[2].

ويمكن القول بأن علاقة عمان وباكستان في هذه المرحلة غدت تشوبها الشكوك بسبب مسألة جوادر، الأمر الذي جعل السلطان يصر على أن تكون المفاوضات حول جوادر من خلال

---

[1] بونديتشيري Pondicherry : مدينة بوندشيري الهندية هي عاصمة المستعمرات الفرنسية في الهند منذ القرن السابع عشر. استعمرت بونديشيري على يد الفرنسيين عام 1674م.كما سيطر عليها الهولنديين في الفترة من 1693-1699م.ثم البريطانيين عام 1761م.إلا أن المدينة بقيت بعد ذلك تحت السيطرة الفرنسية حتى عام 1954م لتصبح جزءا من الاتحاد الهندي، وطبقا للاتفاق الهندي الفرنسي فقد منح السكان خيار الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية أو الهندية، وسمح للذين اختاروا الجنسية الفرنسية بالإقامة داخل أراضي اتحاد مدينة بونديشيري، فهناك حوالي 10000 مواطن فرنسي من أصول هندية يقيمون داخل الاتحاد يدلون بأصواتهم في انتخابات البرلمان الفرنسي، كما أقامت الحكومة الفرنسية مراكز اقتراع لمواطنيها داخل اتحاد بونديشيري الذين يمكنهم الانخراط في صفوف الجيش الفرنسي والعمل في المرافق الحكومية في فرنسا. راجع: http://travel.maktoob.com

[2] IOR,R/15/6/237,Telegram M Pad, No.106,dated 16th June, 1949, from Ellison, Political ,Muscat , to the Political ,Bahrain.
IOR,R/15/6/273,Telegram,No.301,dated18th June 1949,from Residency, Bahrain, to S.R. Hay , Foreign Office, London, in Bailey, op.cit., vol.III,p.615.

الحكومة البريطانية.وعلى الرغم من ذلك فقد أوضح السلطان للحكومة الباكستانية أكثر من مرة أن موضوع جوادر ليس عقبة أمام توطيد علاقته بها.وحاولت كل من عمان وباكستان تحسين علاقتهما؛ ففي نهاية عام1949م استقبل السلطان أثناء زيارته الرسمية لباكستان بشكل جيد حيث عرضت عليه مسألة جوادر من جهات غير رسمية في باكستان؛ ولكنه بعد عودته أخبر الوكيل السياسي البريطاني بعدم رغبته ببيع أو تأجير جوادر[1].

وتمخض عن مباحثات 22مايو1950م بين وزارة الخارجية البريطانية والحكومة الباكستانية في كراتشي الاتفاق على عدم قيام باكستان بأي أنشطة في جوادر؛ فأصدرت الحكومة الباكستانية الأوامر إلى نواب باي خان Nawab Bai khan أحد قادتها العسكريين لمنع أي عمل قد يؤدي إلى حدوث مشاكل هناك، وقد كتبت الحكومة البريطانية إلى سلطان مسقط تطمئنه بعدم وجود أي نوايا عدوانية من قبل الحكومة الباكستانية قد تخلق مشكلة بينها

---

[1] The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1935.op.cit., vol.II, pp.192-193.

وبين السلطان، وأن رئيس الوزراء الباكستاني ظفر الله خان Zafrulla Khan سيناقش المسألة في لندن مع السلطان[1]، وكان سبب محاولة باكستان طمأنة السلطان هو ما قام به نواب خان والحشود العشائرية وتهديده بتوجيهها لاجتياح جوادر، وما أحدثه من هياج عام في مكران هدفه استعادة جوادر عنوة على إثر الدعوة التي أثارها راديو باكستان لمحاصرة جيب جوادر براً؛ ولكن الحكومة الباكستانية تراجعت واعترضت بقوة على أي محاولات لاحتلال جوادر ووعدت بإعاقة مساعي نواب خان، وقد أمرت الحكومة البريطانية الوكيل السياسي في مسقط بإبلاغ السلطان بتلك المعلومات والتحركات، وتحذيره بأن الحكومة البريطانية لن تتحمل مسؤولية حماية جوادر، وبالفعل في يوليو 1950م ناقش وزير الخارجية الباكستانية موضوع جوادر أثناء زيارته لندن، مؤكداً

---

[1] P.R.O,FO 1016/92,Secret letter,No.DSP/27/49,dated the 22th May 1950,from Government of Pakistan, Ministry of Foreign Affairs and Commonwealth Relations, Karachi, to His Excellency Sir Laurence Grufftey -Smith, High Commissioner for the United Kingdom in Pakistan, Karachi.

على رغبة الحكومة الباكستانية لامتلاك الجيب بالكامل سواء بالبيع أو الإيجار، وأن باكستان ستقدم لتحقيق ذلك سعراً أكبر[1].

هذا وقد خيرت الحكومة البريطانية السلطان بين بيع جوادر لها أو تأجيرها، مع تفضيلها لخيار البيع على أن تنقل جوادر لاحقاً لحكومة باكستان، واشترط السلطان بأن يكون على علم بالسعر المعروض خلال مناقشات وزير خارجية باكستان إكرام الله Ikram Allah مع الحكومة البريطانية، وأوصت باكستان بزيادة عرضها العالي في حالة استهانة السلطان بالسعر المعروض عليه، علماً بأن السلطان كان متردداً في التخلي عن جوادر خلال مراحل المفاوضات[2]، وقد ذكر نيل مكلود Neil McLeod Innes وزير الشؤون الخارجية في سلطنة مسقط وعمان (1953-1958م) بعد إجراء استفتاء عام لآراء أهالي جوادر عام 1950م حول استعادة

---

[1] The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1935,op.cit., vol.II, pp.186-187.

[2] Innes, op.cit., p.256, P.R.O, FO 371/104318/27051, Letter, No EA1082/2,dated 12th January 1953,from D.N.Lane, to Mr. Baig, the Permanent Secretary to the Pakistan Ministry of Foreign Affairs and Commonwealth Relations.

باكستان إقليم جوادر بأن جميع سكان جوادر يفضلون البقاء تحت سلطة سلطان عمان، وأنهم على ثقة بأن السلطان لم تكن لدية نية مطلقة بالمتاجرة بهم أو التخلي عن أرضهم لباكستان[1].

أرادت الحكومة الباكستانية في نوفمبر عام 1951م بالتنسيق مع الحكومة البريطانية إرسال وفد إلى مسقط ليتفاوض مع السلطان حول مسألة جوادر، ويعرض عليه السعر المقترح؛ لكن السلطان رفض بشدة استقبال الوفد الباكستاني الرسمي الذي كان من المقرر أن يضم عدداً من مسؤولي الحكومة الباكستانية، والتفاوض معه في شأن جوادر،لاشتراطه أن يكون التفاوض بشكل غير مباشر عن طريق الحكومة البريطانية، ووعد السلطان بالنظر في مقترح باكستان في حالة استجابتها لمطالبه من خلال الحكومة البريطانية التي كانت وسيطاً بينهما، كما ذكر السلطان حكومة بريطانيا باتفاقية عام 1891م الموقعة بمسقط بين عمان

---

[1]Innes, op.cit.,p.44,and p.256.

وبريطانيا، والتي تحرم على السلطان التخلي عن أرضه لأي جهة عدا الحكومة البريطانية، وأن الاتفاقية مازالت مستمرة[1].

وقد ثارت مخاوف باكستان في 12يناير1953م نتيجة توقيع السلطان مع الهند معاهدة صداقة وتجارة[2]، حيث أرسلت باكستان برقية للحكومة البريطانية تستفسر فيها عن معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة تلك بين سلطان مسقط والهند ومدى استمرارها، وأن الحكومة الباكستانية تنظر لمحاولة الهند التفاوض لإيجار أو بيع جوادر من السلطان على أنها عمل عدائي ضد باكستان، على اعتبار جوادر جيباً واقعاً في الأرض الباكستانية[2]، وحاولت باكستان إقناع الحكومة البريطانية للتأثير على السلطان لبيع جوادر إليها؛ فكان الرد على ذلك أن بريطانيا ستحاول استخدام علاقتها الجيدة مع السلطان لإقناعه بتأجير جوادر لباكستان بدل البيع؛ لكن

---

[1] The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1935,op.cit., vol.II, pp.192-193.

[2] Kechichian, op.cit.,p229.

[2] P.R.O,FO 371/104318,Letter,No EA1082,dated 20th December 1952,from Eastern Department , to the Mr. Baig, the Permanent Secretary to the Pakistan Ministry of Foreign Affairs and Commonwealth Relations.

البريطانيين استبعدوا الضغط على السلطان الذي كان حاكماً مستقلاً كليا يمكنهم التعامل معه فقط كوسطاء مع عدم رغبتهم في التفاوض مع السلطان نيابةً عن باكستان، وقد أوضحوا ذلك بجلاء خلال مباحثات مستر بيك Mr. Baig السكرتير الدائم لوزارة الشؤون الخارجية ومكتب علاقات الكومنولث في كراتشي مع الحكومة البريطانية[1].

وأبدت الحكومة الباكستانية قلقها كذلك من تزايد تهريب السلع، ودخول المهاجرين بشكل غير شرعي إلى جوادر وناقش رئيس الوزراء الباكستاني وبعض المسؤولين الباكستانيين تلك المشكلات في يونيو 1953م بلندن، مطالبين بحقهم الشرعي في الامتلاك ورغبتهم في تقديم شيء للسلطان مقابل الإيجار، وقد تبادلت الحكومتان البريطانية والباكستانية كل الوثائق الخاصة بالحيازة والمؤثرة على المسألة من الناحية القانونية، وقد وافق

---

[1] P.R.O,FO371/104318,Letter,No.EA1082/1,dated 12th January 1953,from D.N. Lane,to Mr. Baig, the Permanent Secretary to the Pakistan Ministry of Foreign Affairs and Commonwealth Relations.

السلطان على قيام المستشار القانوني البريطاني بإعداد مسودة الوثيقة التي وضحت فيها مطالب باكستان، واتضح للمستشارين القانونين بما لا يقبل الشك مصداقية سيادة السلطان على جوادر؛ مما رجح مسألة الإيجار بشكل أولي؛ فأرسل مكتب علاقات الكومنولث برأيه وبالمسودة لحكومة باكستان التي أبدت رغبتها بتأجير جوادر بشكل مباشر من السلطان؛ لكن الحكومة البريطانية لم ترغب بالضغط على السلطان وتركت له خيار الرفض أو الموافقة[1]، كما طلبت باكستان بدورها نسخ الوثائق التي تمتلكها الحكومة البريطانية والخاصة بقضية جوادر، مطالبةً بعرضها على مستشارين قانونين لتفحصها، وبينت في الوقت نفسه إصرارها على إقناع السلطان بالبيع لباكستان، والحصول على حقوق السيادة المستقلة على أرض جوادر؛ لأن التأجير الدائم لباكستان

---

[1] The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1935,op.cit., vol.II,p.187.

وممارستها السيطرة الإدارية والتشريعية الفعلية في جوادر سيحدثان تضارباً بين سلطة مسقط وباكستان[1].

وقد أجرى السلطان عدداً من المناقشات والمباحثات عند زيارته بريطانيا في 26مايو-27يوليو1953م، حول المساعدة البريطانية العسكرية، والإعانة المادية لعمان مع التطرق لمسألة جوادر، حيث رحب السلطان بتحويل جوادر إلى باكستان بشروط.؛ فقوبل ذلك بابتهاج من الجانب الباكستاني[2]، وقد توسطت بريطانيا في ابريل 1954م بين السلطان والحكومة الباكستانية حول مسألة إيجار جوادر للباكستانيين بصورة دائمة؛ ثم أعدت الحكومة البريطانية مسودة لبنود الإيجار، وقد وافقت عليها الحكومة الباكستانية[3]، وقبل السلطان الاقتراح من حيث المبدأ وطلب أن تبلغ قيمة الإيجار 100,000جنيه إسترليني في العام وهو ما يعادل

---

[1] P.R.O,FO 371/104318,Confidential,dated 15th June 1953,from Aziz Ahmed (Secretary to the Cabinet), Pakistan Delegation ,London, to R. Ross, Western and United Nations Department, Commonwealth Relations Office ,London.

[2] The Persian Gulf Gaztte and Supplements 1953-1972,vol.I, Archive Editions, London, 1987 ,p.336.

[3] منسي، مرجع سابق،ص15.

ما حصل عليه السلطان من جمارك جوادر في العام السابق للاقتراح، كما اشترط عدم منح باكستان امتياز التنقيب عن النفط في جوادر إلا بعد موافقته، وهو ما سوف يضمن له عائداً مجزياً كشرط لموافقته على الإيجار؛ لكن السلطان تراجع لاحقاً ورفض مسألة التأجير؛ فنصحته الحكومة البريطانية بأن الحل البديل هو البيع النهائي؛ نظراً لحاجته للمال حينئذ، وانه في حالة البيع باستطاعته طلب مبلغٍ كبيرٍ نظير التخلي عن جوادر، كما يمكنه أن يطالب بنصيبه من عوائد الموارد النفطية التي قد يتم اكتشافها في جوادر مستقبلاً وأبلغت الحكومة البريطانية باكستان برد فعل السلطان ونصحتها بعرض مبلغ كبير من المال يكفي لإقناعه بالبيع النهائي[1].

وقد أظهر السلطان بمطالبه هذه حساً تفاوضياً واضحاً فأبدى رغبة في الحصول على أكبر قدر من المكاسب تحسباً لما قد يتعرض له من التنازلات أثناء المفاوضات اللاحقة، مع حرصه على

---

[1] Bailey, op.cit.,vol.10,pp.658-663.

عدم التفريط في السيادة، الأمر الذي دفعه أن يطلب من بريطانيا زيادة العرض المالي؛ مما ينم عما يمتلكه السلطان من حس فطري تجاه الأمور المالية، والذي بدوره جعل باكستان تواجه صعوبة في التعامل مع السلطان بشأن الأمور المالية المتعلقة بالبيع أو التأجير، خاصة عندما طلب زيادة العرض المالي الباكستاني اللازم لإتمام الصفقة[1].

وقد قامت دائرة العلاقات التابعة لدول الكومنولث بتهيئة الأجواء قبل زيارة السلطان بريطانيا في 16 أغسطس 1955م، لإجراء لقاء بينه وبين المندوب السامي الباكستاني تتم خلاله مناقشة قضية جوادر؛ فرحب السلطان بلقاء المندوب السامي لكنه اعتذر عن عدم رغبته في مناقشة قضية جوادر، وأصر على مناقشة القضايا العالقة مع باكستان من خلال الحكومة البريطانية، ولم تحقق تلك الزيارة أي تغير في مسار القضية؛ ولذا أرسلت الخارجية البريطانية تعليماتها إلى المقيم السياسي في الخليج

---

[1] منسي، مرجع سابق،ص16-17.

بوروزBurrows أثناء زيارة السلطان البحرين تطلب منه مناقشة موضوع جوادر مع السلطان، وأن يوضح له ما قد يتعرض له من مشاكل قد تثيرها باكستان في حالة رفضه، وأن الحكومة البريطانية ترى مصلحته في الموافقة على مبدأ الإيجار الدائم الذي اقترحته الحكومة الباكستانية؛ فوافق السلطان على مبدأ الإيجار، شريطة أن تتولى بريطانيا المفاوضات مع باكستان بالنيابة عنه، وتعديل بنود الاتفاق لتتوافق مع مصلحة بلاده، كالتالي:

-أصر السلطان على أن يكون الاتفاق ثلاثي الأطراف(عماني باكستاني بريطاني)، على أن تتولى بريطانيا مسؤولية الإشراف على تنفيذ الاتفاق؛ مما يعني ضماناً لاستمرار باكستان في دفع قيمة الإيجار بشكل منتظم.

-أعلن السلطان أنه يحتاج إلى ضمانات قوية لاستمرار دفع قيمة الإيجار تحت أية ظروف.

-وافق السلطان على فكرة تحديد مدة الإيجار، مع إمكانية التجديد بعد ذلك لمدة خمس سنوات أخرى قبل انتهاء مدة العقد.

-طلب السلطان بأنه في حالة اكتشاف النفط في جوادر فيجب على باكستان زيادة قيمة الإيجار؛ وليكن ذلك مثلاً بنسبة مئوية من الأرباح.

-اعترض السلطان على ذكر أي كلمة ترد في بنود الإيجار وتعني ضمناً الاعتراف بحق باكستان في جوادر.

-اقترح السلطان أن تكون قيمة الإيجار مائة ألف جنيه إسترليني في العام وهو ما يعادل ما حصل عليه من الجمارك في العام الذي سبق هذا الاقتراح.

- كما اشترط عدم منح باكستان امتياز التنقيب عن البترول في جوادر إلا بموافقته، وهو ما سوف يضمن له عائداً مجزياً كشرط لموافقته على الإيجار.

وقد طلب السلطان من المقيم السياسي في البحرين ضرورة أن يفهم الباكستانيون أنه وافق على مبدأ الإيجار نتيجة لنصيحة بريطانيا وليس خوفاً من أي شيء يمكنهم القيام به[1].

---

[1]Bailey, op.cit.,vol.10,pp.658-660.

وقد عرضت تلك المقترحات على المندوب السامي الباكستاني في لندن بشكل غير رسمي لمعرفة آرائه، ورغم ترحيبه بالفكرة إلا أنه فضل أن تكون مدة الإيجار عشر سنين، وأن الحد الأقصى للمبلغ الذي ستدفعه حكومته هو 2 مليون جنيه إسترليني، وأنه يود البدء بعرض مبلغ قدره مليون ونصف مليون جنيه، يدفع منها نصف المبلغ مقدماً، ويدفع النصف الباقي في نهاية السنوات العشر مع الأخذ في الحسبان مسألة البيع؛ أما السلطان فقد أبدى بعد علمه بالموقف الباكستاني قلقه من المقترح البريطاني؛ مما جعله يطلب مزيداً من الوقت للتفكير ملياً في القضية ولكن المندوب الباكستاني رفض تأجيل الموضوع أو إلغائه وعرض أن يزور مسقط إذا كان ذلك سيساعد في حسم الموقف[1].

ونتيجة لرغبة بريطانيا في الحفاظ على صداقة كل من عمان وباكستان، ولإنهاء الأزمة قام بوروز بزيارة صلالة في نوفمبر عام 1955م والتقى خلال الزيارة مع السلطان محاولاً

---

[1] الحارثي، مرجع سابق،مج3،ص438.

الضغط عليه لإجراء مباحثات بشأن عقد اتفاق لبيع جوادر أو تأجيرها، وأخبره بأن بريطانيا تربط حصول السلطان على تأييد بريطاني عند عرض قضية الإمامة في المحافل الدولية بالتزامه لبريطانيا بحل قضية جوادر[1].

واستطاع بوروز بعد كل مراحل المفاوضات السابقة أن يحصل على موافقة مبدئية من السلطان لتأجير جوادر أو بيعها، وإن كان السلطان ظل راغباً في التوصل إلى تسوية لقضية عمان أولاً، أما عن مطالب السلطان فتلخصت في عدد من البنود وهي كالآتي:

- ينال مقابل بيع جوادر خمسة ملايين جنيه إسترليني، يتم دفعها في مسقط أو لندن حسب اختيار السلطان، ويتم تحويل جزء يبلغ(5% أو10%)من المبلغ إلى دولارات.

- يقسم البترول حين يكتشف في جوادر بين الجانبين وسوف تتم المفاوضة على كيفية القسمة لاحقاً.

---

[1]Bailey, op.cit.,vol.10,pp.682-684.

- يحق للجانبين كليهما التفاوض مع أي شركة بترول ترغب بالتنقيب في الإقليم.

-لا يتم الإعلان عن هذه الاتفاقية إلا بعد التوقيع عليها نهائياً، وإذا أعلن الأمر قبل ذلك؛ فإنه يحتفظ لنفسه بالحق في إلغاء موافقته على البيع.

- أن لا يكون هناك إجبار لرعايا السلطان المقيمين في جوادر لكي يتحولوا إلى باكستانيين.

- أن يكون هناك فاصل زمني مدته ثلاثة أشهر -مثلاً- بين التوقيع والتسليم.

- تتعهد باكستان بتوفير العمالة الفنية من موظفين وأطباء ومدرسين ومدربين عسكرين لقوات السلطان المسلحة ...إلخ) متى كانت مسقط في حاجه إليهم.

- يطلب السلطان تجنب ذكر كلمة بيع في أي بيان علني.

- إبلاغ باكستان بكل ما تقدم على أن تظل المباحثات سرية إلى يوم النقل والتسليم[1].

ولم تكن هذه البنود نهائية بل كانت موضوع تفاوض بين الطرفين في سلسلة مفاوضات لاحقة دون أن تسفر عن نتيجة محددة حتى حلت سنة1957م ، فازدادت خلالها حاجة السلطان للأموال في محاولته لقمع ثورة الإمامة في داخل عمان، وقد وقفت بريطانيا إلى جانبه، بينما ساندت كل من مصر والمملكة العربية السعودية قضية الإمامة، وكانت بريطانيا تميل للطرق الدبلوماسية لحل المشاكل بين أصدقائها؛ ولذلك سعت لتقريب وجهات النظر بين الجانبين لإنهاء مشكلة جوادر، وكان وقوف البريطانيين مع قوات السلطان ضد الإمامة؛ مبرراً لباكستان كي تطلب من شريكتها في حلف بغداد بريطانيا الضغط على السلطان ليتنازل لها عن جوادر، وقد عبر رئيس الوزراء الباكستاني سهروردي عن ذلك في رسالته لرئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان

---

[1]Ibid , Jarman, Robert (editor), Political Diaries of the Arab World-Persian Gulf, Archive Editions Limited, London, 1998 , vol.21, p.339.

H.Macmillan عندما طلب منه صراحة مساندة بلاده لباكستان في هذا الشأن، وفي ربيع عام 1958م اضطرت بريطانيا لاستخدام نفوذها لإجبار السلطان على إنهاء مشكلة جوادر مستغلةً حاجة بلاده إلى مدرسين وفنيين أجانب لتطوير السلطنة، حيث إنه بإمكان الباكستانيين المشاركة في ذلك إن تحسنت العلاقة بينهم وبين عمان[1].

كما سعت عدد من الشخصيات السياسية الباكستانية لإنجاح الصفقة، أمثال حاجي محمد إقبال البلوشي Haji Muhammad Iqbal Baluchابن خدا دره خان Kohda Durra Khan،والخان لياقت علي خان Khan Liaqat ali Khan أول رئيس وزراء باكستان، وقامت تلك الشخصيات بالضغط على الحكومة الباكستانية لمواصلة المفاوضات لاستعادة

---

[1] منسي، مرجع سابق، ص19.

جوادر، لأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية؛ مما يحتم السعي لجعلها جزءاً من باكستان[1].

◉- نهاية السيادة العمانية على جوادر :

عادت قضية جوادر للتحرك مجدداً مع مطلع سنة1958م حين تعهد السلطان في 22 يناير1958م بتوضيح موقفه من قضية جوادر عند قدومه إلى لندن، وبالمقابل توقفت حكومة باكستان عن ممارسة الضغوط حتى تتم معرفة نتائج زيارة السلطان للندن، مع اعتمادها على الحكومة البريطانية في حسم المسالة بطريقة ودية وبشكل نهائي؛ أما موقف الحكومة البريطانية فتمثل بقرار مجلس الدفاع الأعلى في 20 يناير1958م المتضمن الخطوط الإرشادية التي يجب اتباعها في المفاوضات المستقبلية بشأن جوادر وتتلخص في:

* الاستمرار في ممارسة كل أنواع الضغوط على السلطان.

* الاستمرار في تشجيع الباكستانيين على ضبط النفس.

---

[1] Gwadar Historical Background, http-www_visiongwadar_com-historical.htm.

* التشاور مع الباكستانيين قبل عقد أي اتفاق مع السلطان.

وأوصى المجلس الحكومة البريطانية أن تعمل إما على زيادة قيمة العرض الباكستاني أو أن يمنح السلطان عقداً طويل الأمد للإيجار بدل البيع السريع[1].

وجرت على ضوء تلك الأسس مباحثات عديدة توجت بزيارة السلطان لندن في يوليو 1958م حيث جرت المفاوضات النهائية لتقرير مستقبل جوادر، ووافق السلطان على مناقشة المسألة مع الطرف الباكستاني بما يؤدي إلى حل المسألة نهائياً بين الطرفين مع الحفاظ على خصوصية العلاقة التي تربط بين البلدين[2]، ووافق السلطان على مقترح البيع وأرجع السبب إلى حرصه على مساعدة بريطانيا في المنطقة وليس لأجل باكستان. وهذا ما حمل بريطانيا مسؤولية وضع الاتفاق حيث أعده الدبلوماسيون البريطانيون الذين أوكلت لهم المهمة، مع أخذهم بعين الاعتبار كون السلطان مفاوضاً بارعاً، وقارئاً جيداً للوثائق، وعلى استعداد لملاحظة أي

---

(1) الحارثي، مرجع سابق،مج4،ص 462-463.

(2) بلخانوف، مرجع سابق، ص 154؛ Burdett, op.cit., vol.II,p.534.

غموض قد يفسر لغير صالحه؛ فجاءت بنود الاتفاق تتلاءم مع مطالب السلطان[1]، وبدا أن عرض باكستان مبلغ 3 ملايين جنية مقبولاً بالنسبة للسلطان[2].

وكانت الشروط النهائية للاتفاق التي قبلتها الحكومة الباكستانية هي:

- دفع مبلغ ثلاثة ملايين جنيه إسترليني، على أن يتم دفع مبلغ (2.700,000) بالجنيه الإسترليني ويتم دفع الباقي بالدولار الأمريكي.

- عند اكتشاف النفط في جوادر تحصل السلطنة على نسبة(10%) من أرباح البترول لمدة خمسة وعشرين عاماً.

- تزيل باكستان أية عوائق أمام توظيف المواطنين الباكستانيين الذين يخدمون في مسقط، وتستمر في مد مسقط بما تحتاجه من الأرز، والمساعدات الفنية.

---

[1] منسي، مرجع سابق،ص19.

[2] Kechichian, op.cit.,p.229.

-من أراد من المواطنين المقيمين في جوادر أن يبقى تحت سيادة السلطان يسمح له بذلك[1].

حرصت الحكومة البريطانية بعدها على التأكد من سيطرة الباكستانيين على جوادر دون حصول أي خلاف مع السلطان، على أن يتم تسليم جوادر لباكستان في الأسبوع الثاني من ديسمبر[2].

وكانت سنة 1958م سنة حاسمة في تاريخ جوادر باعتبارها آخر ممتلكات الإمبراطورية العمانية فيما وراء البحار[2]؛ إذ انتهت فيها السيادة العمانية على جوادر وعادت عمان تسمى باسم "سلطنة مسقط وعمان"[3]، وقد جاءت تلك النهاية على شكل اتفاقية

---

[1] منسي، مرجع سابق، ص ص19-20.

[2] Ward Philip ,Travels In Oman, The Oleander Press LTD, England, 1987 ,p.552, Graz, Liesl, The Omanis Sentinels of the Gulf, Longman Group Ltd , Lebnan ,1982 ,p.10.

[2] بلخانوف، مرجع سابق، ص 154؛ الريس، رياض نجيب، العرب وجيرانهم، رياض الريس للكتب والنشر، لندن،1991م ،ط2،ص 32-33.

[3] العبري، مرجع سابق،ص81-82.

بين عمان وباكستان، وقد مثل فيها الطرف الباكستاني المشير محمد أيوب خان، والطرف العماني السيد سعيد بن تيمور[1].

وفي 2سبتمبر 1958م أرسل القنصل البريطاني العام في مسقط رسالة إلى السلطان يخبره فيها بأن مبلغ 3ملايين جنيه المقدم من الحكومة الباكستانية نظير جوادر قد أودع منه 2.700.000جنيه، وأن عليه انتظار مبلغ 300ألف جنية الذي تقوم وزارة الخارجية البريطانية بلندن بعملية تحويله للدولار الأمريكي، وطلب القنصل البريطاني من السلطان إكمال عملية نقل جوادر بعد استلامه للمبلغ المحدد[2].

جرت عملية التسليم والتسلم بين عمان وباكستان في مساء الثامن من ديسمبر 1958م بصورة غير مباشرة؛ إذ وجهت وزارة الداخلية العمانية إدارة جوادر لتسليم مسؤولية الجيب إلى القنصل

---

[1] إبراهيم، مرجع سابق، ص 145؛ Peyton, W.D, Old Oman, Stacey International, London,1991 ,p54, Graz, Liesl, Les Omanis, nouveaux gardiens du Golfe, Editions Albin Michel,Paris,1981 ,p.33, Rush, A., Ruling Families OF Arabia Sultanate of Oman in the Royal Family of AL -Busaid , Archive Editions, London, 1999 ,vol.2, pp.588-589.

[2] Rush , op.cit. v.o.l 2 ,p.587.

العام البريطاني في مسقط لكي يتصرف بها حسب ما لديه من تعليمات، وقام القنصل العام بتسليم إدارة جوادر إلى آغا عبد الحميد ممثل رئيس جمهورية باكستان اسكندر ميرزا[1]، وغادر جوادر بعدها الوالي العربي والمدير البريطاني بمعية القنصل العام للحكومة البريطانية في مسقط.

وقد ترتبت على انتهاء السيادة العمانية على جوادر أثار عديدة اقتصادية واجتماعية؛ فقد ساءت حالة جوادر الاقتصادية من جراء رحيل العديد من التجار العرب منها إلى مسقط، وكذلك انتقل بعض التجار المحليين إلى مسقط ومطرح وما زالوا إلى اليوم يمارسون التجارة هناك، ويطلق عليهم اسم "الجوادريين" وهم يحملون الجنسية العمانية، كما انتهى التواصل التجاري الذي كان قائماً بين مسقط وجوادر ولم تعد المراكب التجارية تبحر بحرية بين

---

[1] الحارثي، مرجع سابق،مج4،ص596-599.

الميناءين؛ مما أضر ببعض تجار مسقط ومطرح الذين يعملون بتجارة إعادة التصدير[1].

أما من الناحية الاجتماعية فقد حدثت هجرة سكانية من جوادر إلى الأراضي العمانية بعد انتقال ملكية الجيب إلى باكستان وشكا السلطان إلى وزير الخارجية البريطانية أثناء محادثتهما في الثاني من فبراير 1959م بقوله: "إن العديد من الناس يتركون جوادر متجهين إلى مسقط"[2]، ومن عجزوا عن الرحيل وظلوا في ديارهم فقد انتشر بينهم شعور بالاستياء وخيبة الأمل[3]؛ ولكن ذلك لم يمنع عدداً كبيراً منهم من التمسك بالجنسية العمانية وحمل جوازات السفر العمانية، ويظهر بعضهم ولاءهم الوطني لعمان برفع صور سلاطين عمان في منازلهم ومحلاتهم التجارية[4].

---

[1] Jarman, op.cit.,vol.21,p.339.

[2] الحارثي، مرجع سابق،مج4،ص649.

[3] O'Sullivan, Edmund, The New Gulf, Motivate Publishing,London, 2008 ,p.238.

[4] مقابلة مع فقير بن محمد البلوشي من سكان جوادر بتاريخ25-2006/11/27م؛ غوادر وتريت، قناة الجزيرة(دولة قطر)، برنامج تحت المجهر1999/7/15م؛ مشاهداتي خلال زيارة جوادر بتاريخ 25-2006/11/27م.

وظل هناك رابط مادي يشد جوادر إلى عمان رغم انتهاء سيادتها عليها، ويتمثل في وجود المجندين من بلوش جوادر في القوات العمانية[1]، وكانت هناك وكالة تجنيد عمانية في منطقة جوادر لإجراء عملية الاختيار لمقدمي طلبات الانضمام للجيش العماني لزيادة كفاءة المجندين من منطقة جوادر بحيث تكون الأولوية في التجنيد للحاصلين على مؤهلات، وفي عام 1965م أوقفت حكومة باكستان السماح بانضمام الباكستانيين وبالأخص البلوش من جوادر إلى قوات السلطان المسلحة، وهذا ما عد خرقاً لتعهدات باكستان حسب اتفاقية جوادر؛ فأقام السلطان مكاتب تطوع في عمان لضم البلوش المقيمين في عمان إلى جيشه بدلاً من جلبهم من جوادر[2].

---

[1] Bailey , op.cit.,vol.8,p.42.

[2] الحارثي، مرجع سابق ،مج 5،ص549، ومج6،ص 199.

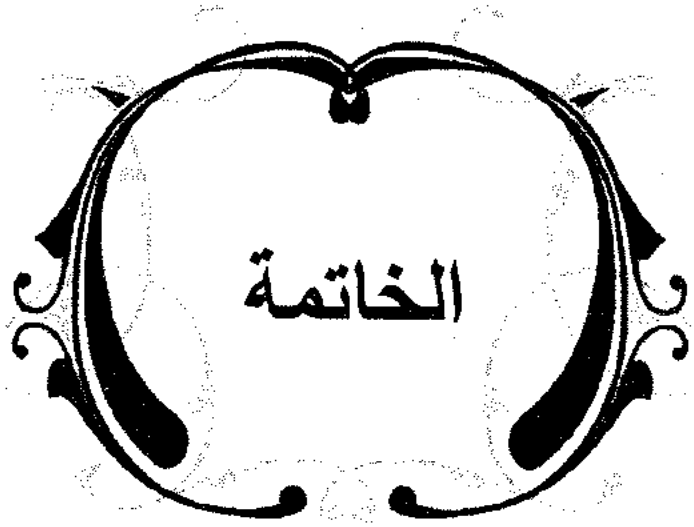

الخاتمة

الخاتمة

في خاتمة البحث لابد من الإشارة إلى أهم ما تم التوصل إليه من نتائج، وكل جديد احتواه و تضمنه، ومن ذلك :

ركزت الدراسة على إبراز أهم التغيرات الإدارية في جوادر زمن السيد تيمور وابنه السيد سعيد، حيث تعاقب على جوادر خلال مدة الدراسة عشرة ولاة ينتمي غالبيتهم للأسرة البوسعيدية، وكان هذا التغيير المستمر للولاة ناتجاً عن المشاكل السياسية التي عانت منها عمان، كما يمثل التغيير حرص سلاطين البوسعيد على الكفاءة الإدارية لولاتهم الذين كانوا يخضعون لرقابة السلطان المباشرة، وبدا جلياً خلال البحث حرص الحكومة المركزية في مسقط على التطوير الإداري في جوادر؛ فقد رصدت مبالغ مالية لتلك الإصلاحات على الرغم من الضائقة المالية التي كانت تعانيها السلطنة، وأوكلت مهمة القيام بالإصلاح هناك إلى مدير رشحته الحكومة البريطانية.

أما بالنسبة للقضاء العماني في جوادر فكان قائماً على الشريعة الإسلامية، مع ملاحظة عدم وجود قانون مكتوب، وقد تم تعيين قاضي

شرعي يقوم بمهمة القضاء بين أهالي جوادر على اختلاف فئاتهم وملـلهم ويساعد الوالي في مهامه الإدارية، أما الرعايا البريطانيون فكان القضاء بينهم من اختصاص الوكيل السياسي البريطاني في جوادر الذي كان يعد قاضياً من الدرجة الثالثة توكل له مهمة الفصل في القضايا الجنائية.

لقد اتضح من خلال الدراسة بأن جوادر عانت من قلاقل كثيرة جعلت الحفاظ على الأمن من أولويات الإدارة العمانية هناك، لكن الحامية العسكرية الصغيرة المرابطة في جوادر لم تكن كافية للحفاظ على الأمن والاستقرار؛ لكثرة المشاكل والنزاعات الحاصلة بين طوائف المجتمع المختلفة خاصة البلوش والخوجة من جهة، والنزاع الحدودي المستمر مع حكومة كلات من جهة أخرى.وقد أعاقت مسألة ترسيم الحدود بين كلات وجوادر العديد من المشاريع الاقتصادية الضرورية للمنطقة مثل مشروع إنشاء سكة الحديد، وتعبيد عدد من الطرق، وموضوع الامتيازات النفطية، والتجارة الداخلية القائمة بين جوادر ومناطق مكران

وبلوشستان، وإدارة الجمارك مسببة توقف العمل مع ما يسببه من خسائر مادية وبشرية.

وقد حرصت حكومة مسقط على تطوير إدارة الموانئ والجمارك في جوادر لما لها من أهمية كبيرة في رفد الخزينة المركزية بإيرادات مالية سنوية، وجرى اهتمام مماثل بالتعليم حيث بدأ التعليم النظامي في جوادر بإنشاء المدرسة السعيدية في عهد السيد سعيد الذي حرص على توفير الكفاءات التعليمية للمدرسة لتعمل جنب إلى جنب مع المدرسة الآغاخانية الخاصة بجالية الخوجة، ورغم الأزمة المالية فقد كانت هناك مساعي لتطوير المدرسة السعيدية في جوادر بفضل جهود مارتن وين مدير جوادر وعمله على فتح الباب أمام الإناث للدراسة فيها بعد أن كانت الدراسة قاصرة على الذكور فقط، ومع زيادة الإقبال على التعليم هناك فقد تم إنشاء مدرسة جديدة عام1949م.

وظل الإشراف البريطاني على مكتب البريد في جوادر قائماً حتى عام 1947م حين نقلت إدارته لباكستان، فتم دمج مكتب البريد والبرق في مكتب واحد، وقد عانى المكتب بعد النقل من عدد من الشكاوى

المتكررة نتيجة لسوء الإدارة الباكستانية، ولم ينجح السلطان في محاولته لاستعادة الإشراف على مكتب البريد عام1949م واكتفى بتقديم عدد من الاقتراحات للسلطات البريدية الباكستانية لتحسين العمل بالمكتب.

وبدأت فكرة إنشاء مطار جوادر عام 1928م،وتكمن أهمية المطار في موقعه الاستراتيجي بالنسبة للخطوط الجوية الإمبراطورية البريطانية حيث استخدم مهبطاً لطائراتها، وللتزود بالوقود، ولاستراحة الركاب، ولتقديم الخدمات اللازمة للطائرات وقد أصبح المطار حقيقة واقعة بعد عقد بريطانيا الاتفاقية الجوية المدنية مع السلطان عام1934م، وبدأت بعدها شركات الطيران الأوروبية خاصة الفرنسية، والهولندية، والإيطالية بمراسلات مع السلطان تهدف لاستخدام المطار الذي ظل يستخدم حتى عام 1947م، وقد حذفت جوادر لاحقاً من الاتفاقية الجوية البريطانية مع السلطان عام 1958م لانتقال إدارتها إلى باكستان.

تمثل الجانب الاقتصادي في جوادر في عدد من الأنشطة التقليدية مثل الزراعة، وصيد الأسماك، والصناعة، والتجارة، وبدا واضحاً خلال البحث أن التجارة كانت تمثل الصدارة في الإيرادات الحكومية في جوادر

نتيجة لنشاط الميناء الواسع في خدمة مناطق الداخل، وكان الهنود والبلوش هم الفئة التي تدير قطاع التجارة في جوادر، ويتأتى دخل حكومة مسقط من عدد من الضرائب التي فرضتها هناك مثل ضريبة المراعي، وضريبة العشر، والضرائب الجمركية المفروضة على الصادرات والواردات والبالغة نسبة5%.

وقد بدأ اهتمام الشركات النفطية باستكشاف النفط والتنقيب عنه في جوادر قبيل الحرب العالمية الأولى عام 1914م،وكانت أولى تلك الشركات هي شركة نفط بورما، ثم ظهرت لاحقاً شركات منافسة كشركة النفط الأنجلو فارسية، وشركة النفط الهندية المحدودة، واستطاعت شركة نفط بورما الحصول على امتياز نفطي في جوادر ووقعت مع السلطان اتفاقية في 12إبريل 1938م.لكنها ما لبثت أن انسحبت بعد أن أثارت كلات مسألة ترسيم الحدود التي ظلت حجر عثرة أمام كل مشروع اقتصادي في جوادر.

هذا ويجدر بي الإشارة إلى أن تعدد الأعراق والفئات الاجتماعية في جوادر أوجد مزيجاً سكانياً مثلته قبائل الميد، والكماري، والخوجه،

والبانيان، والسيخ، والهندوس، والأفارقة، والبلوش بطوائفهم المختلفة والذين يمثلون الأكثرية العددية في المنطقة، أما العرب فقد تميزوا بقلة عددية على مدى فترة السيادة العمانية في جوادر، ومع ذلك كانت المنطقة تفتقر لأدنى مستلزمات الخدمات الصحية الضرورية لأولئك السكان نتيجة الوضع المالي المتدهور لحكومة مسقط خلال مدة الدراسة ولكن ذلك لم يمنع الحكومة المركزية من القيام بمحاولات غير مجدية لتحسين الأوضاع الصحية هناك.

ولم تظهر قضية جوادر كمشكلة سياسية إلا بعد استقلال باكستان عن شبه القارة الهندية عام 1947م، وكانت حقيقة ملكية عمان لجوادر سواءً أكانت مستندة إلى الوثائق الرسمية أو على مبدأ التقادم لا اختلاف عليها؛ ولكن تجمعت عدد من العوامل المحلية، والإقليمية، والدولية لتكون سبباً في نهاية السيادة العمانية على جوادر، وقد لعبت بريطانيا دور الوسيط بين الجانب الباكستاني والعماني لما تلتزم به بريطانيا من معاهدات وعلاقات تربطها بالطرفين؛ ولكن تلك الوساطة اتسمت بعطف واضح على وجهة النظر الباكستانية وضغط على

السلطان سعيد؛ بيد أنه رغم الضغط الذي تعرض له من الجانبين البريطاني والباكستاني أبدى قدرة على المناورة وبراعة في التفاوض.

هذا وقد انتهت السيادة العمانية على جوادر في 8ديسمبر 1958م بدون مراسيم احتفالية حين سلم والي جوادر المدينة إلى القنصل البريطاني الذي سلمها بدوره إلى آغا عبد الحميد ممثل رئيس جمهورية باكستان، وترتبت على انتهاء السيادة العمانية على جوادر آثار اجتماعية وسياسية وعسكرية واقتصادية، فظل تدفق أهل جوادر على عمان مستمراً بالرغم من انقطاع التواصل التجاري، وما زال الجوادريون في مسقط ومطرح لهم وجود ملموس في الوسط التجاري، كما لازال بعض أهل جوادر يحرصون على حمل الجوازات العمانية وتعليق صور سلاطينها في منازلهم ومحالهم التجارية كتعبير منهم عن استمرار ولائهم الوطني لعمان .

الملاحق

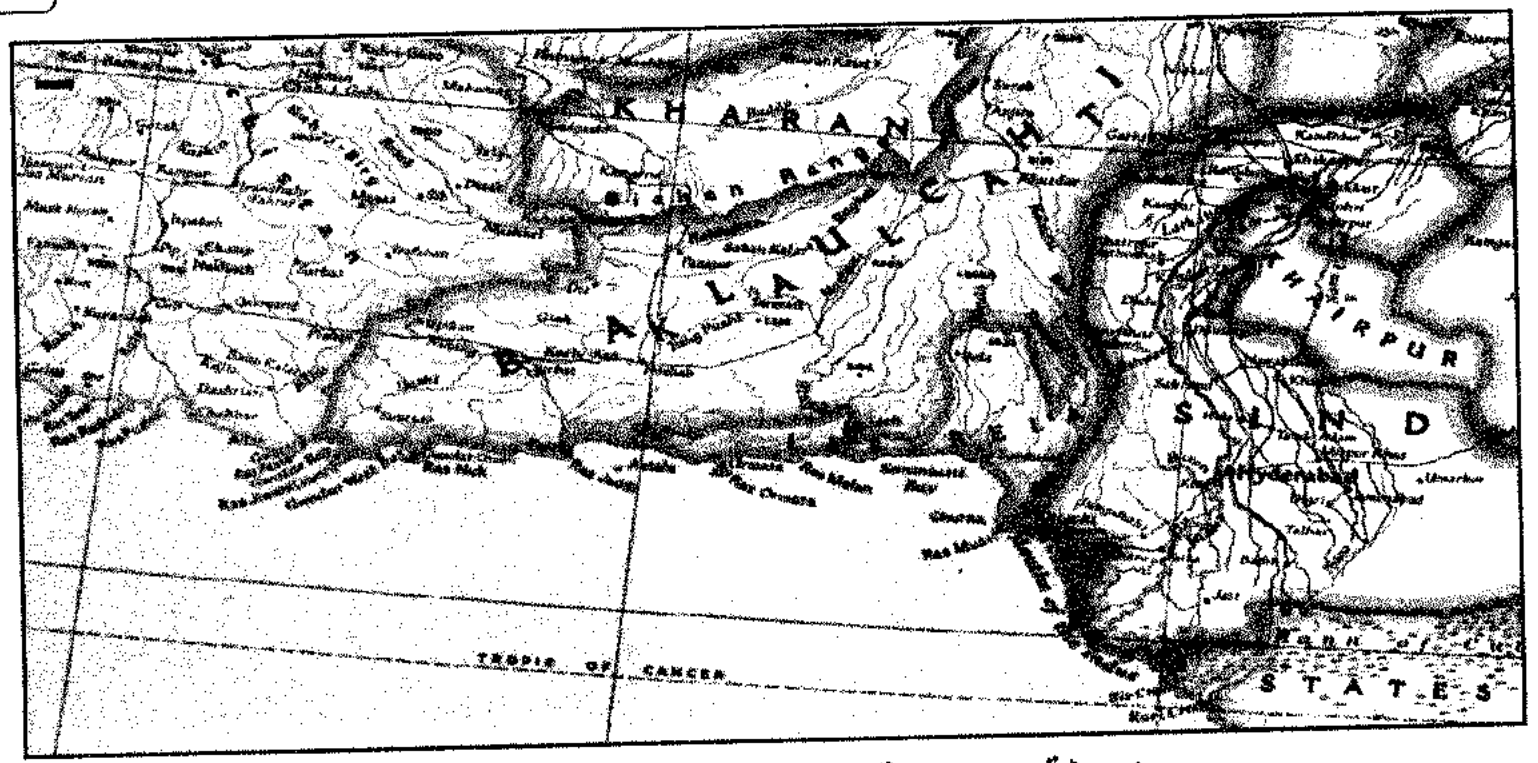

خريطة تبين موقع جوادر على ساحل مكران

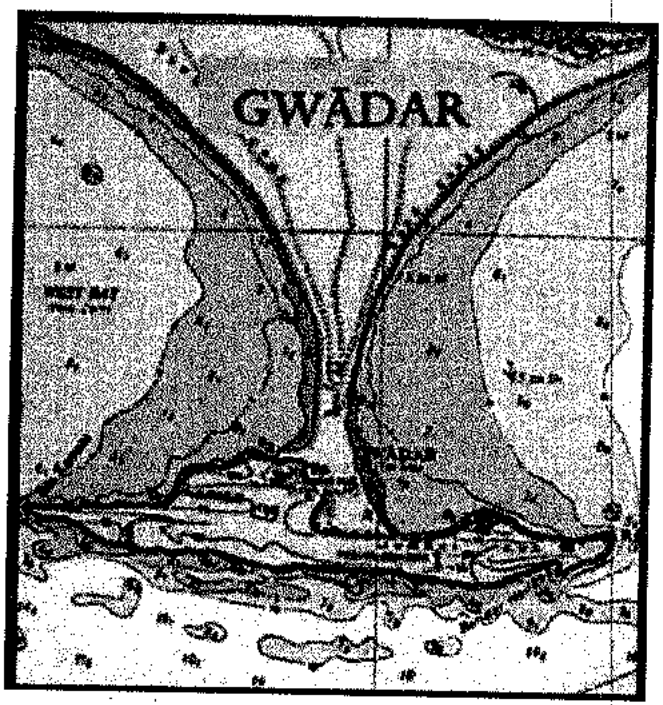

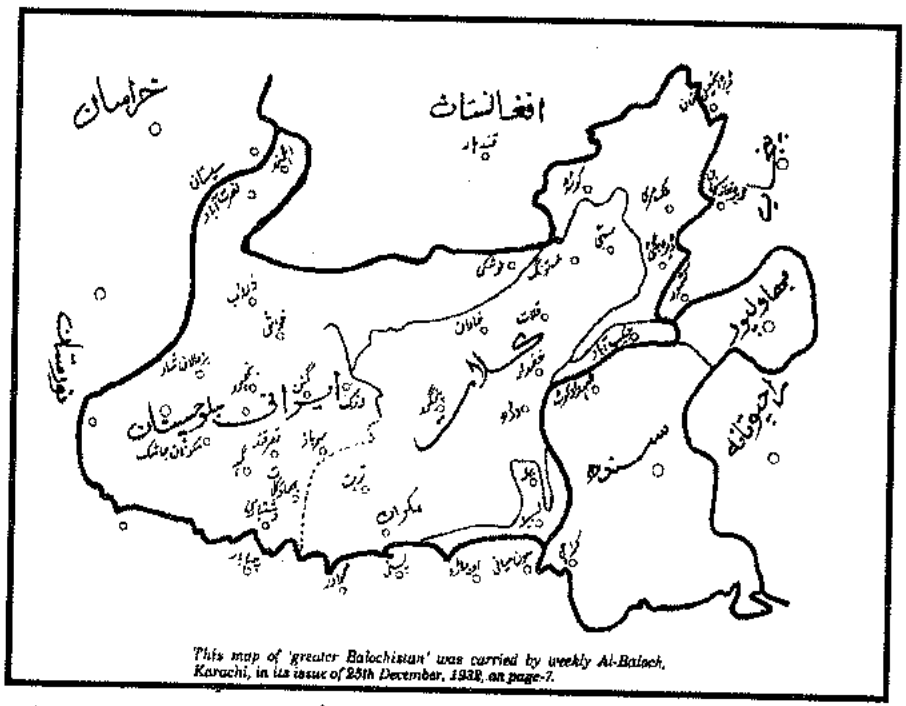

خريطة تبين حدود جوادر وموقعها

خريطة لموقع جوادر في بلوتشستان

موقع جوادر وبعدها عن مسقط من الناحية البحرية

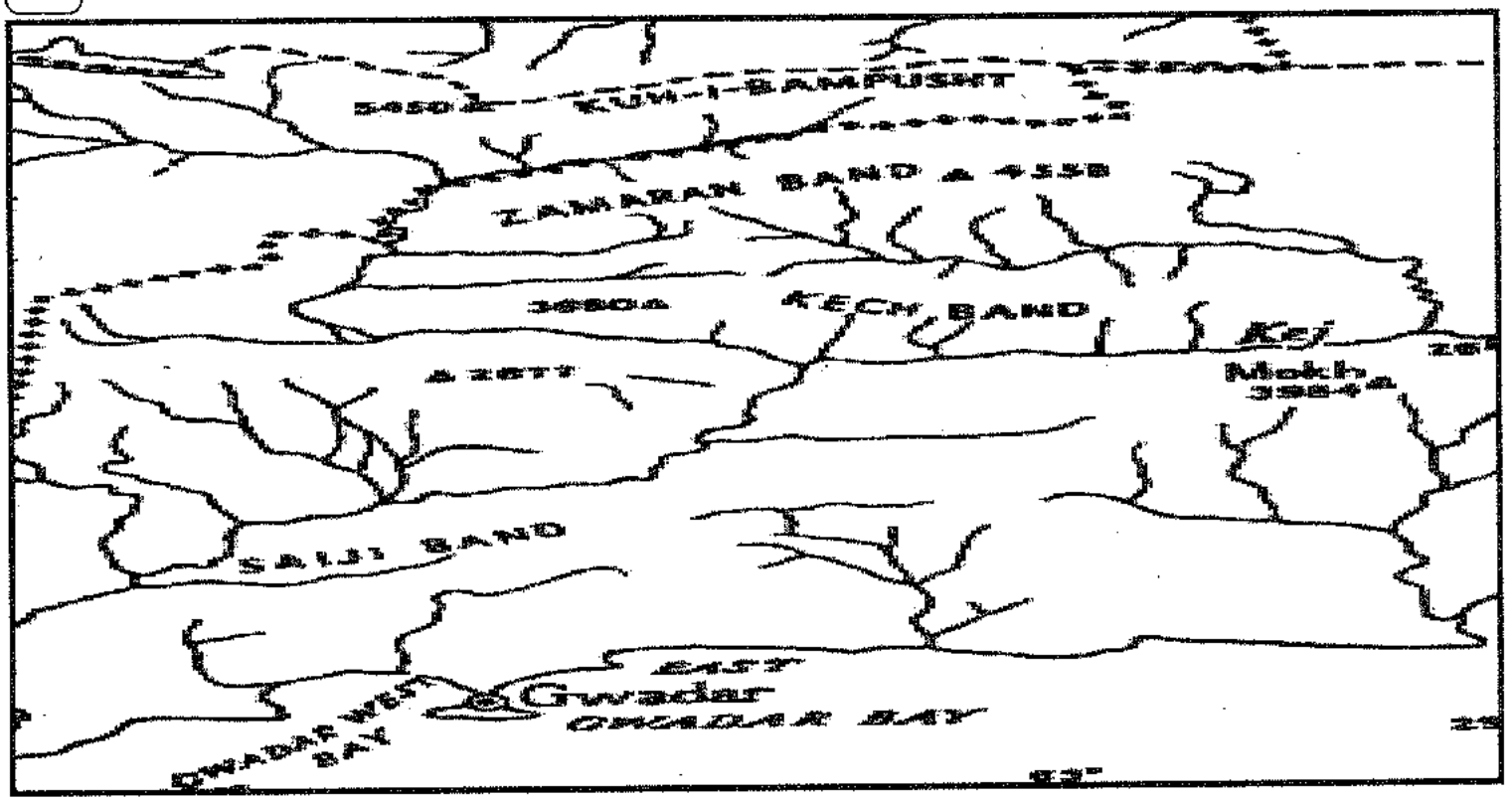

-Middle East Intelligence Handbooks1943-1946,Archife Editions,1987.

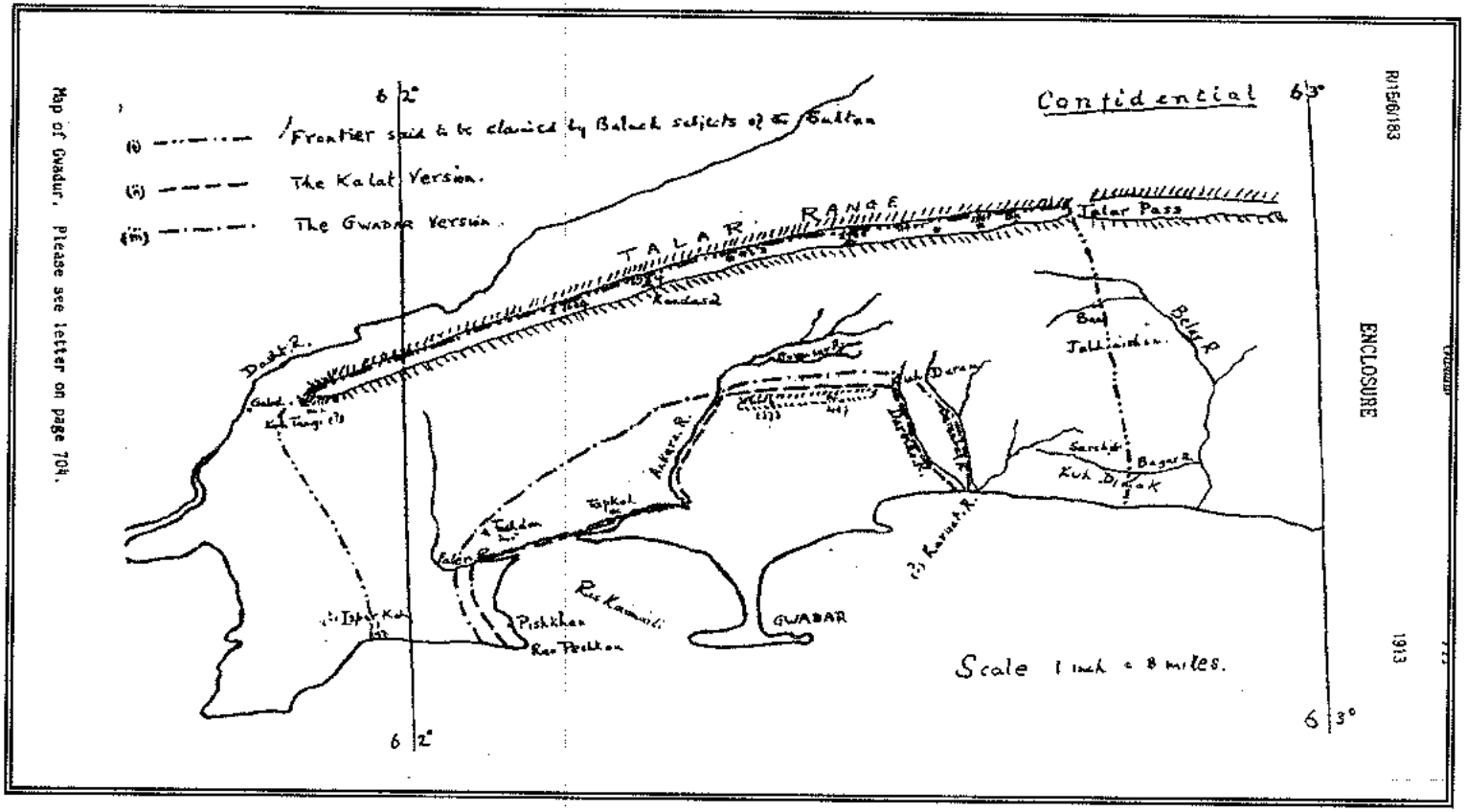

Bailey,R.W:Recrds of Oman(1867-1947),op-cit,VOL II, p711.

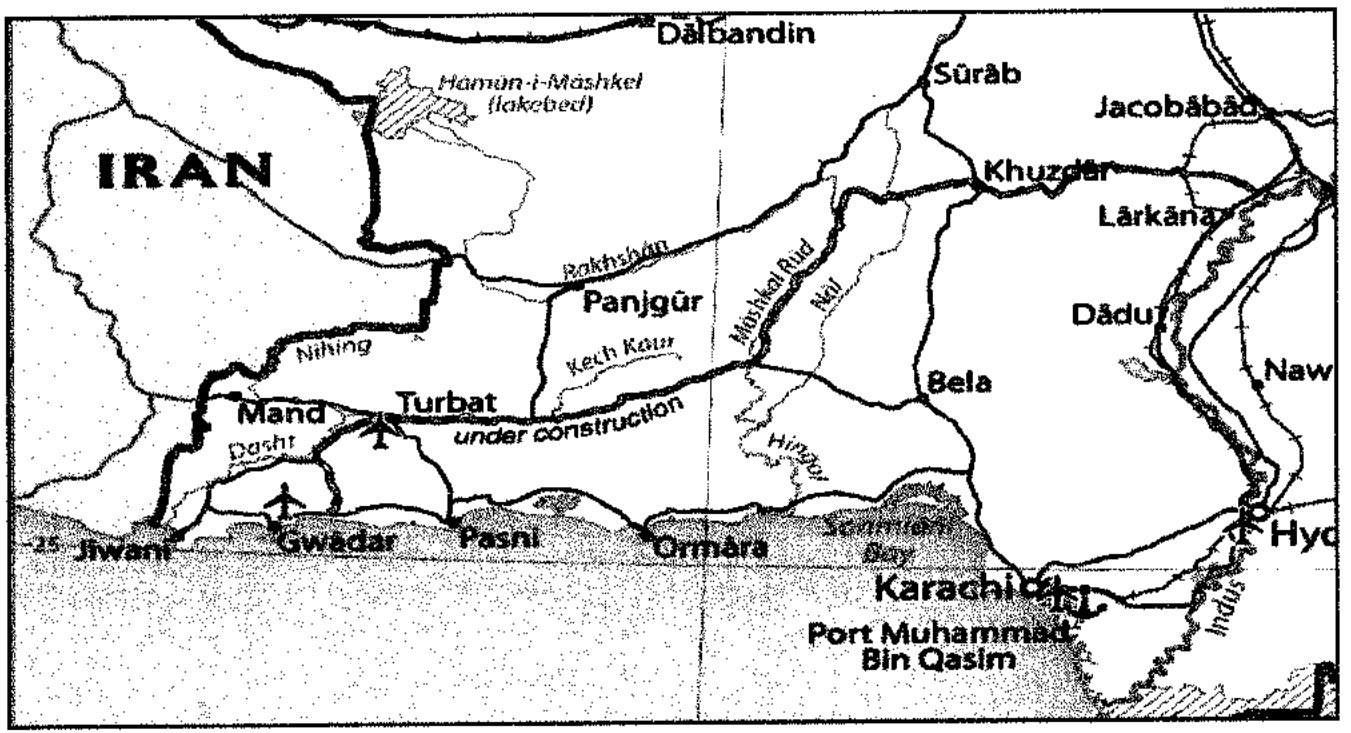

خريطة حديثة لموقع جوادر

رسالة السلطان سعيد بن تيمور حول تأسيس بلدية جوادر سنة 1946م

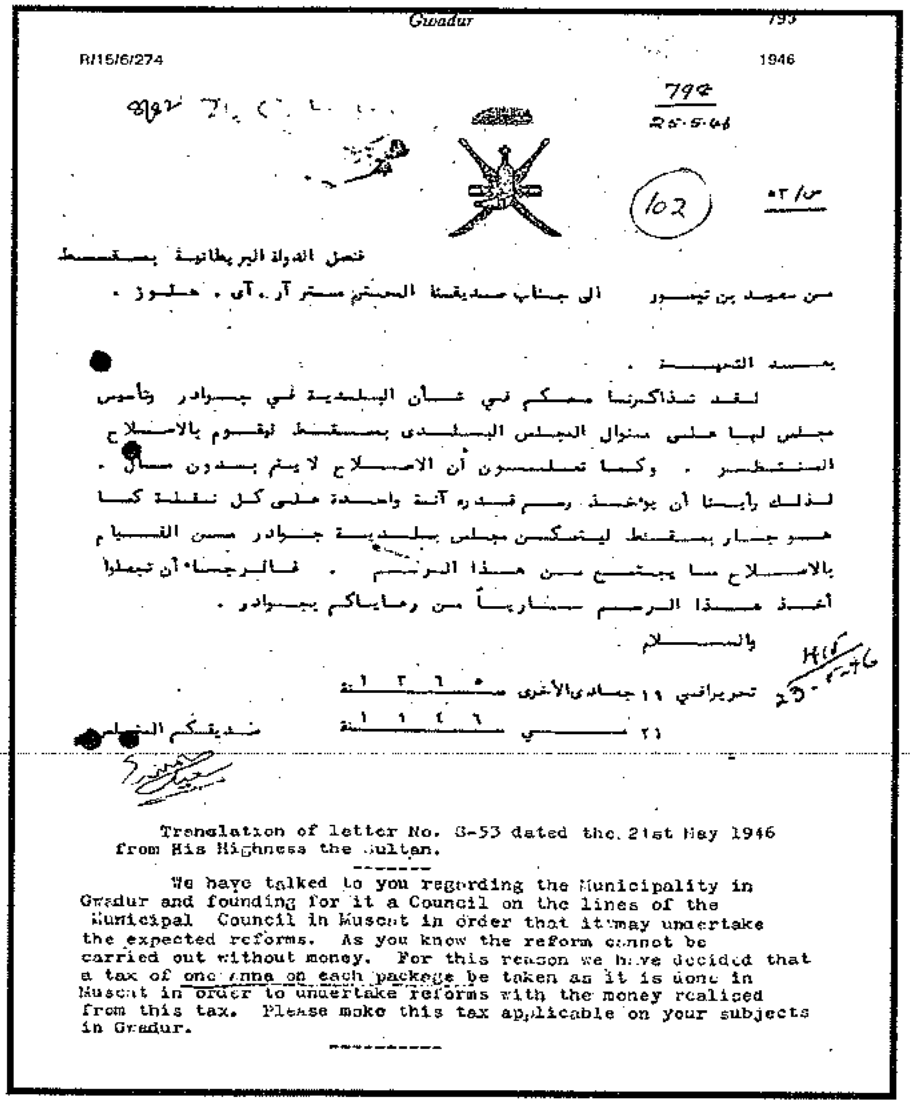

Gwadur 793

R/15/6/274 1946

792
20.5.46

102

فنصل الدولة البريطانية بمسقط

من سعيد بن تيمور الى جناب صديقنا المحترم مستر آر . آي . هلوز .

بعد التحية .

لقد تذاكرنا معكم في شأن البلدية في جوادر وتأسيس مجلس لها على منوال المجلس البلدي بمسقط لقوم بالاصلاح المنتظر . وكما تعلمون أن الاصلاح لا يتم بدون مال . لذلك رأينا أن يؤخذ رسم قدره آنة واحدة على كل نقلة كما هو جار بمسقط ليتمكن مجلس بلدية جوادر من القيام بالاصلاح ما يجتمع من هذا الرسم . فالرجاء أن تجعلوا أخذ هذا الرسم سارياً من رعاياكم بجوادر .

والسلام

تحريراً في ١٩ جمادى الأخرى سنة ١٣٦٥

٢١ مايو سنة ١٩٤٦

صديقكم المخلص

Translation of letter No. S-53 dated the 21st May 1946 from His Highness the Sultan.

We have talked to you regarding the Municipality in Gwadur and founding for it a Council on the lines of the Municipal Council in Muscat in order that it may undertake the expected reforms. As you know the reform cannot be carried out without money. For this reason we have decided that a tax of one anna on each package be taken as it is done in Muscat in order to undertake reforms with the money realised from this tax. Please make this tax applicable on your subjects in Gwadur.

Bailey, Records of Oman(1867-1947),vol.III,p.797

رسالة السلطان سعيد بن تيمور إلى أهالي جوادر للقيام بإصلاحات عام 1946م

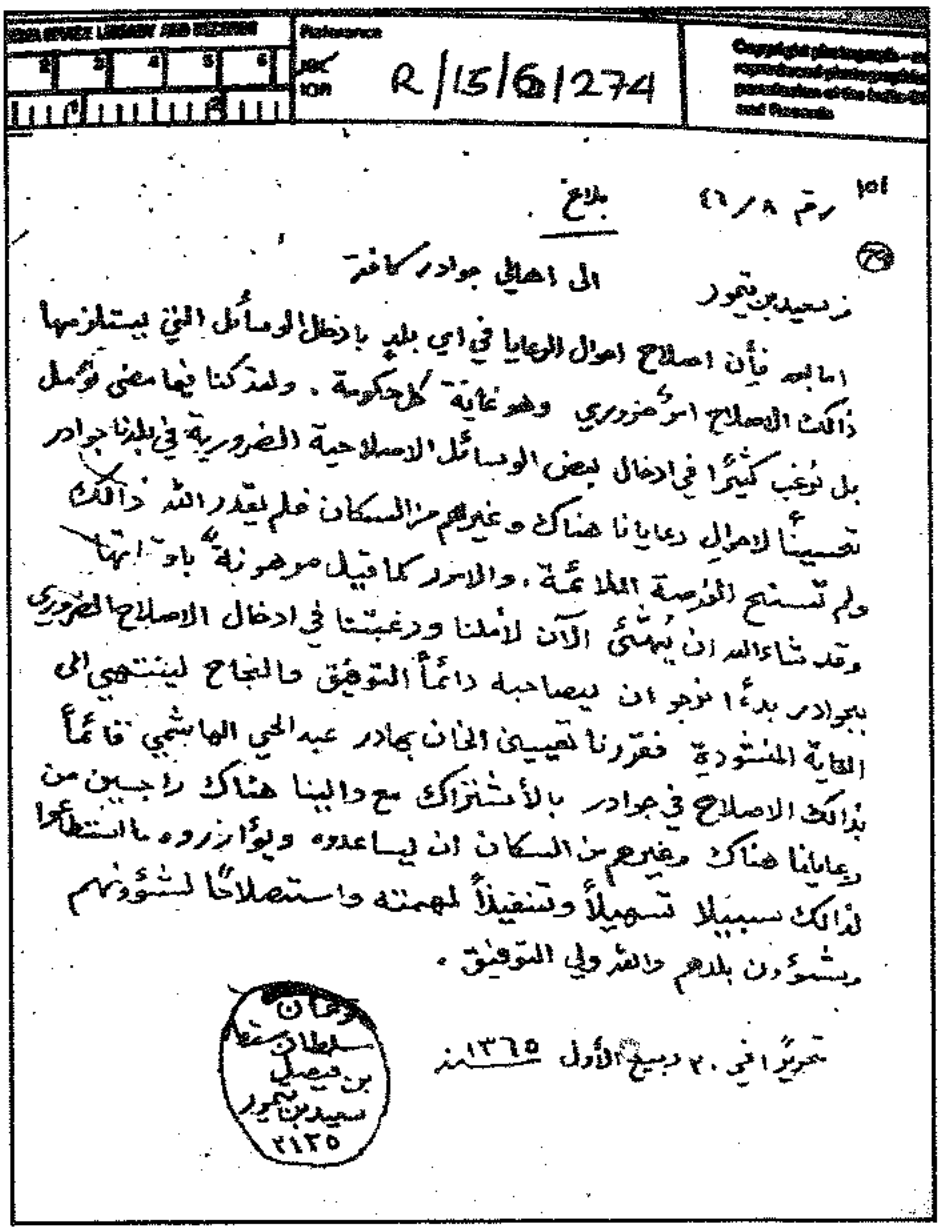
INDIA OFFICE LIBRARY AND RECORDS
Reference
R/15/6/274

١٥١ رقم ٨/٤٦ بلاغ

الى اهالي جوادر كافة

من سعيد بن تيمور

امابعد فأن اصلاح احوال الرعايا في اي بلد يدخل الوسائل التي يستلزمها ذالك الاصلاح امر ضروري وهو غاية كل حكومة . ولقد كنا فيما مضى نؤمل بل نرغب كثيرًا في ادخال بعض الوسائل الاصلاحية الضرورية في بلدنا جوادر تحسينًا لاحوال رعايانا هناك وغيرهم من السكان فلم يقدر الله ذالك ولم تسنح الفرصة الملائمة . والامر كما قيل مرهون باوقاته وقد شاء الله ان يهيئ الآن لأملنا ورغبتنا في ادخال الاصلاح الضروري بجوادر بدءًا نرجو ان يصاحبه دائمًا التوفيق والنجاح لينتهي الى الغاية المنشودة فقررنا تعيين الخان بهادر عبد الحي الهاشمي قائمًا بذالك الاصلاح في جوادر بالأشتراك مع والينا هناك راجين من رعايانا هناك وغيرهم من السكان ان يساعدوه ويؤازروه ما استطاعوا لذالك سبيلا تسهيلاً وتنفيذاً لمهمته واستصلاحًا لشؤونهم وشؤون بلدهم والله ولي التوفيق .

تحريرًا في ٢٠ ربيع الأول ١٣٦٥هـ

سلطان سعيد بن فيصل بن سعيد بن تيمور ٢١٢٥

بلاغ السلطان سعيد بن تيمور لأهالي جوادر حول تأسيس البلدية

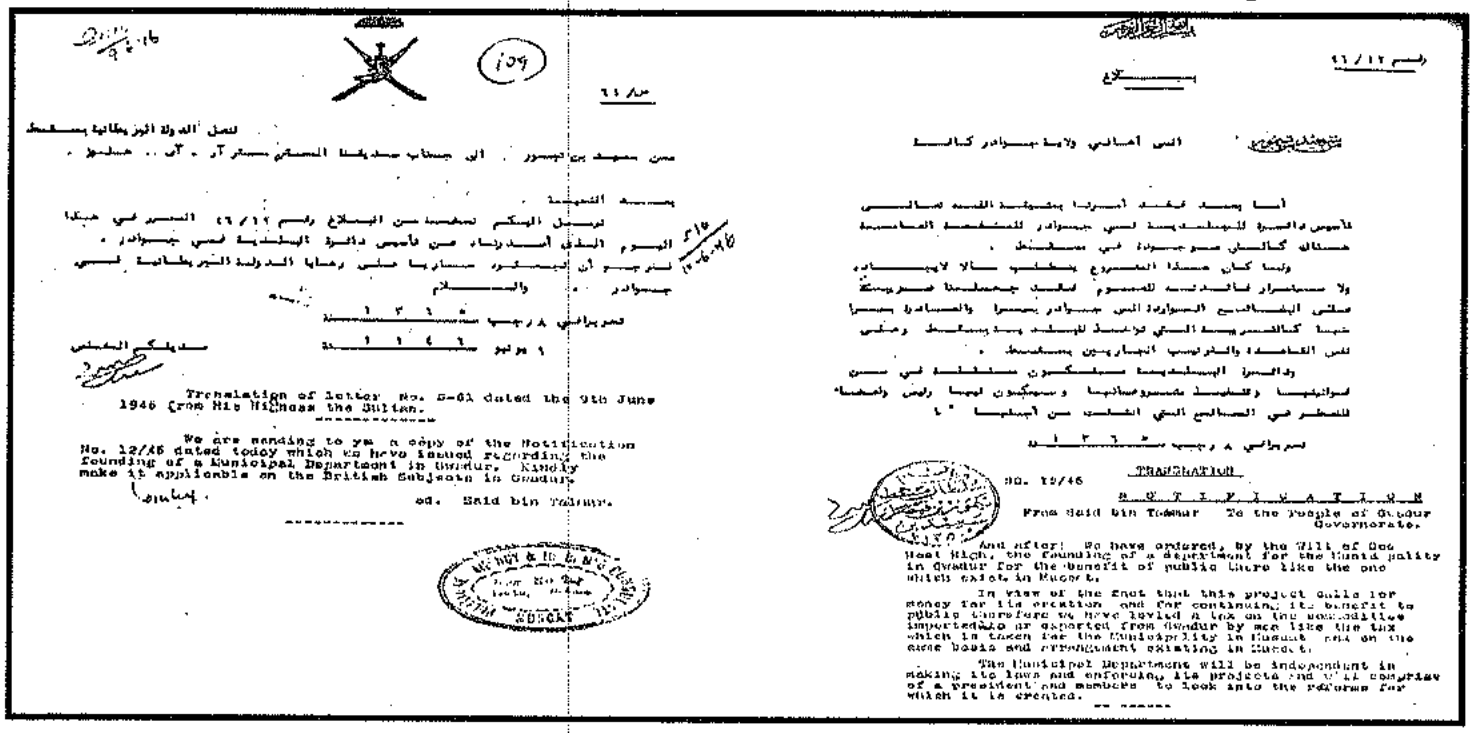

Bailey, Records of Oman(1867-1947),vol.III,p.795

مقتطف من الاتفاقية النفطية المبرمة بين شركة نفط بورما والسلطان سنة 1938م

6467
1938

AN AGREEMENT made this day of in the year One thousand nine hundred and thirty BETWEEN His Highness The Sultan of Muscat and Oman (hereinafter called "the Grantor" which expression shall include his successors and assigns and the Government for the time being of the State of Muscat and Oman) of the one part and the Burmah Oil Company Limited, incorporated in Scotland and having its registered office at Glasgow (hereinafter called "the Company" which expression shall include its assigns) of the other part.

WHEREAS the Company has requested the Grantor to grant to it a concession or sole and exclusive right to explore for and win or obtain petroleum and natural gas and other forms of mineral oil and their products in the whole territory of the Grantor in the neighbourhood of Gwadar bounded on the north east and west by Kalat State and on the south by the Arabian Sea (herein referred to as "the Territory") which the Grantor has agreed to grant for the considerations and upon the terms hereinafter appearing.

NOW IT IS HEREBY AGREED AS FOLLOWS:-

1. (a) A "ton" shall mean a long ton of 2240 lbs avoirdupois.

(b) A "Gallon" shall mean a British Imperial Gallon.

(c) A "Rupee" shall mean a rupee of British Indian currency and "Rupees" shall include British Indian currency notes.

(d) "The Substances" shall mean petroleum and natural gas and other forms of mineral oil and their products.

(e) "The Grantor" shall include his representative appointed under Clause 27 hereof.

2. Upon the execution of this Agreement by the Grantor the Company has paid to the Grantor the sum of Rs. 75,000/- (seventy five thousand rupees) the receipt whereof is hereby acknowledged by the Grantor.

3. This Agreement shall be deemed to have come into force as from the date hereof and shall subject to the power of earlier determination hereinafter contained be for the period of 60 years from the date hereof provided that at any time during the first five years from the date hereof the Company shall be at liberty to notify to the Grantor its intention of continuing to operate in the Territory (but subject to the power of determination hereinafter contained). Such five years or the period between the date of this Agreement and the date when the Company shall declare its intention as aforesaid is referred to as the "Option Period".

4. Upon the expiration of the above period of 60 years the Company shall have the right to be granted a renewal of this Agreement for a further term of 30 years upon the same terms as are herein contained save that there shall not be an Option Period in the Agreement for renewal.

5. During the option period the Company will pay to the Grantor the sum of Rs. 2,500/- (two thousand five hundred rupees) per month but in the event of the Company terminating this Agreement during the Option Period or declaring its intention to operate upon the Territory before the expiration of five years from the date hereof the Company shall pay to the Grantor such sum as together with the monthly payments of Rs. 2,500/- previously made to the Grantor shall total the sum of Rs. 1,50,000/-.

6. The Company shall be at liberty at any time during the option period to terminate this Agreement and upon such termination the Company shall be entitled to remove from the Territory all machinery plant tools and other property of the Company which may be in the Territory.

7. If the Company shall give notice of its intention to continue to operate in the Territory the Company shall pay to the Grantor the sum of Rs. 1,50,000/- within one month thereafter and thereafter shall pay to the Grantor one an

Bailey, Records of Oman 1867-1947,vol.VII, pp. 294 -295.

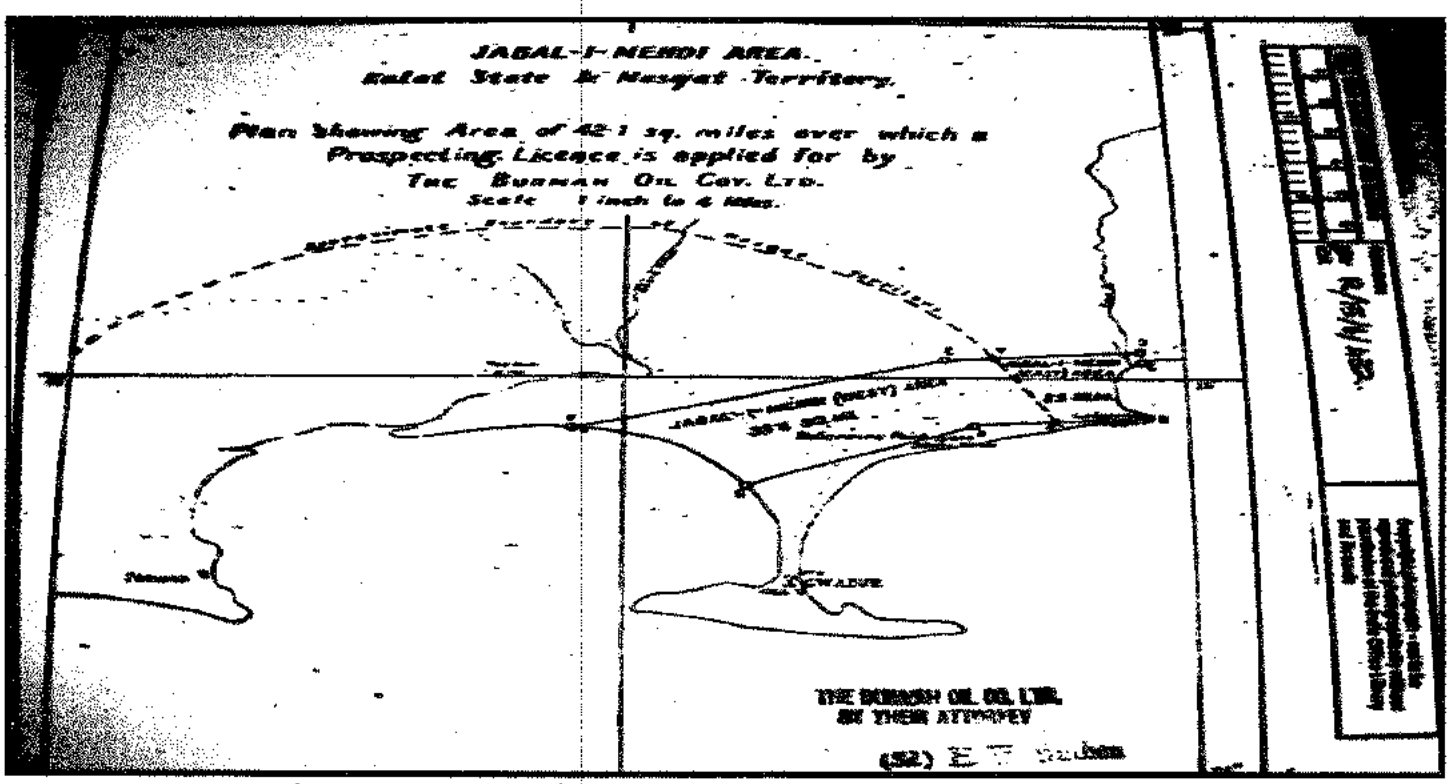

وثيقة تظهر منطقة جبل مهدي التي كان من المفترض أن تنقب بها شركة نفط بورما

حكام البوسعيد خلال مدة الدراسة

السلطان تيمور
بن فيصل

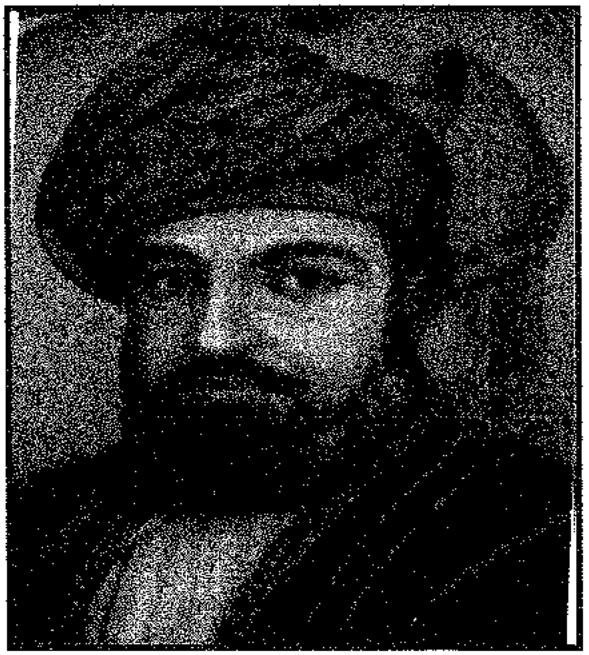

السلطان
سعيد
بن تيمور

ظرف بريدي يعود لمكتب بريد جوادر 1952م

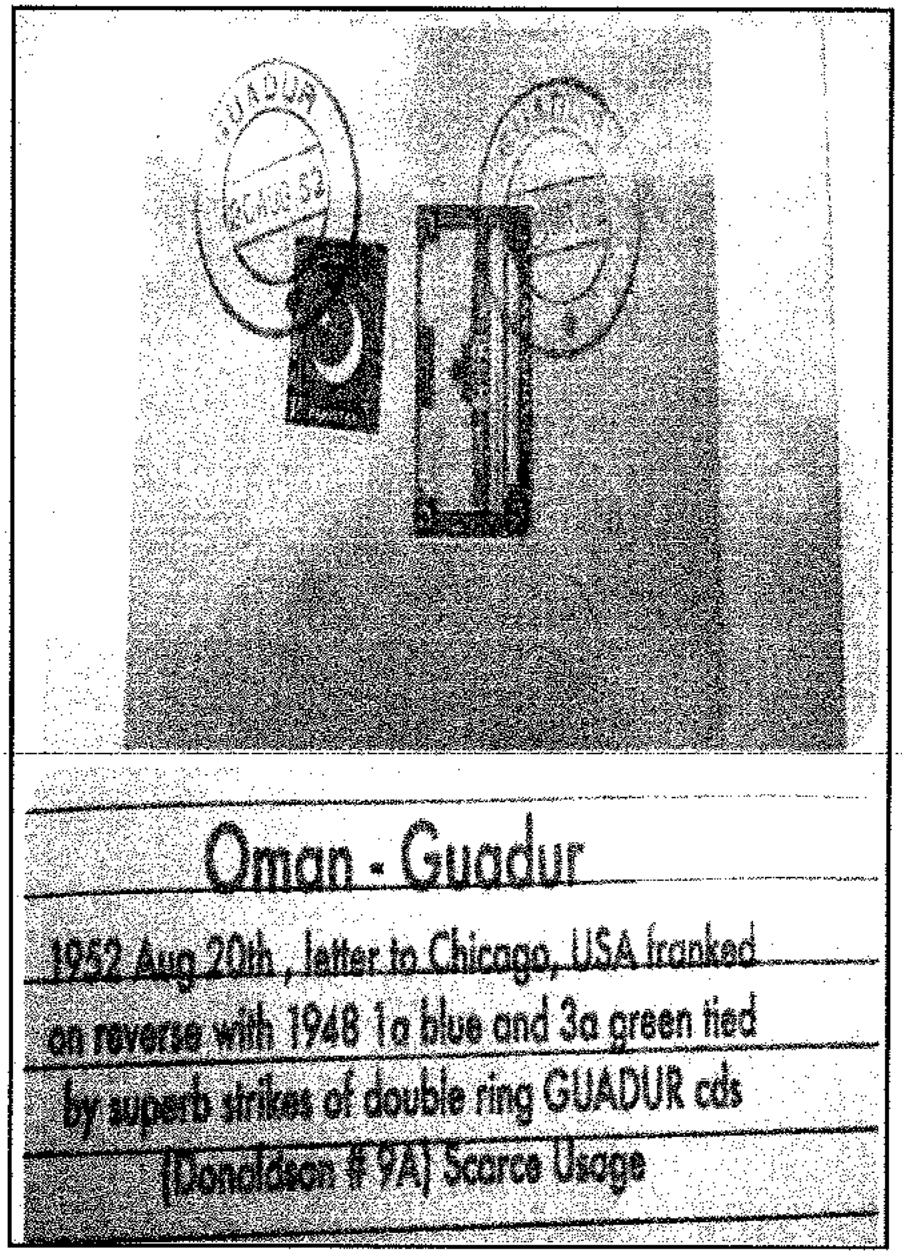

ظرف بريدي يعود لمكتب بريد جوادر 1938م

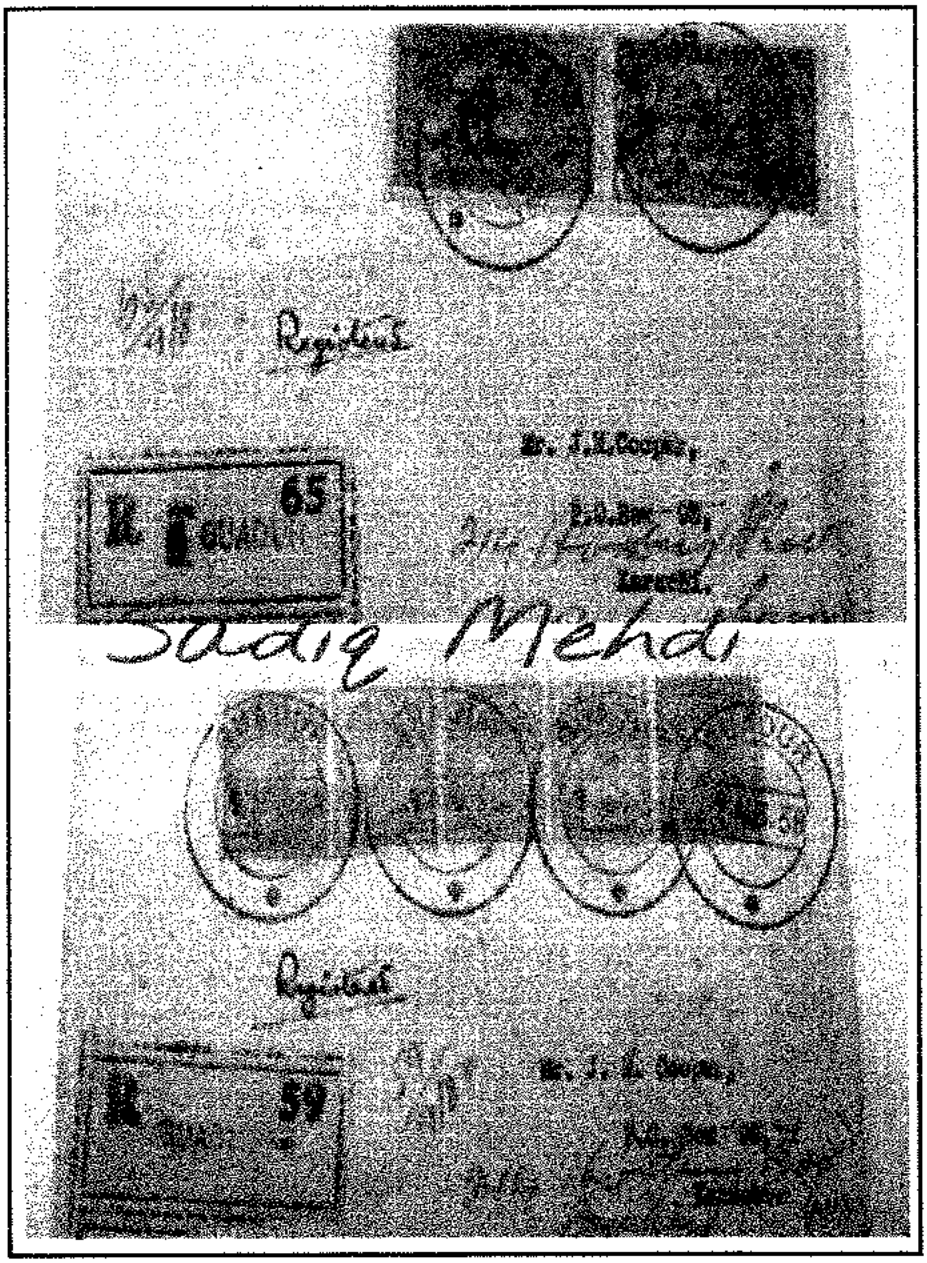

ظرف بريدي يعود لمكتب بريد جوادر 1931م

GUADUR T.11 **جـــوادر النـوع ١١**

غـلاف أول رحلة جـــــوادر - تنجـانيـكا

F.F. Cover GUADUR-TANGANIKA

غلاف خاص لنادي كالكتا الهوائية الطوابع الجبويه مرسل من جـوادر بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٣١م الى موانزا عليه طوابع بريد جوي ٣ آنه وطابع نيودلهي ½ ١٥ ، ٢ آنه على الظهر ختم بصرة (الشرق) تاريخ ٢٦ فبراير وختم الوصول لموانزا بتنجانيكا بتاريخ ١٠ مارس ١٩٣١م

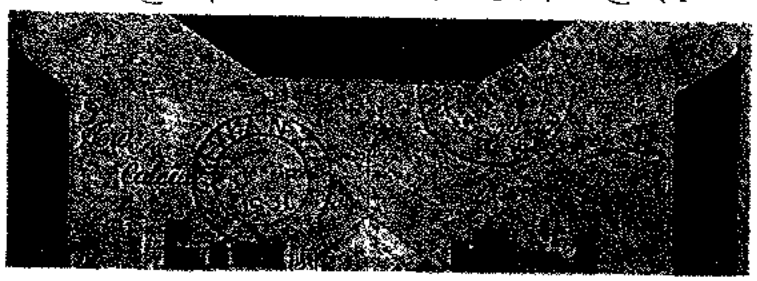

مطار جوادر عام 1930م

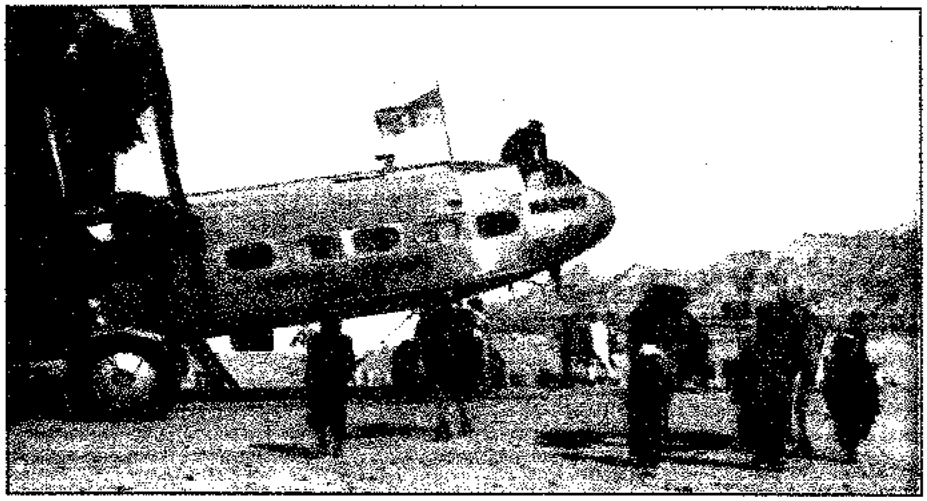

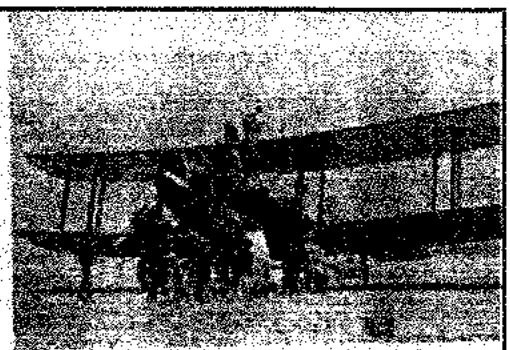

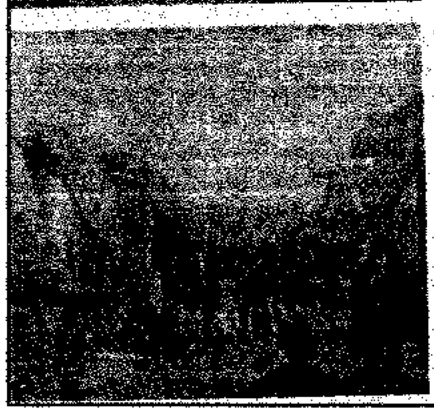

Opposite "Scene of the lads of Gwadar" – Gerald Murphy, Political Agent, third from the left, and staff of the British Agency at Gwadar (now part of Pakistan).

Above, left The British Political Agency.

Left High Street, Gwadar.

Above Imperial Airways City of Delhi refuelling at Gwadar. (Imperial Airways was the forerunner of BOAC).

منظر جوي لجوادر قديماً

سلطنت مسقط و عمان کے دور میں گوادر کا طائرانہ منظر

والي جوادر مع عدد من شخصيات المدينة

منظر جوي لجوادر حالياً

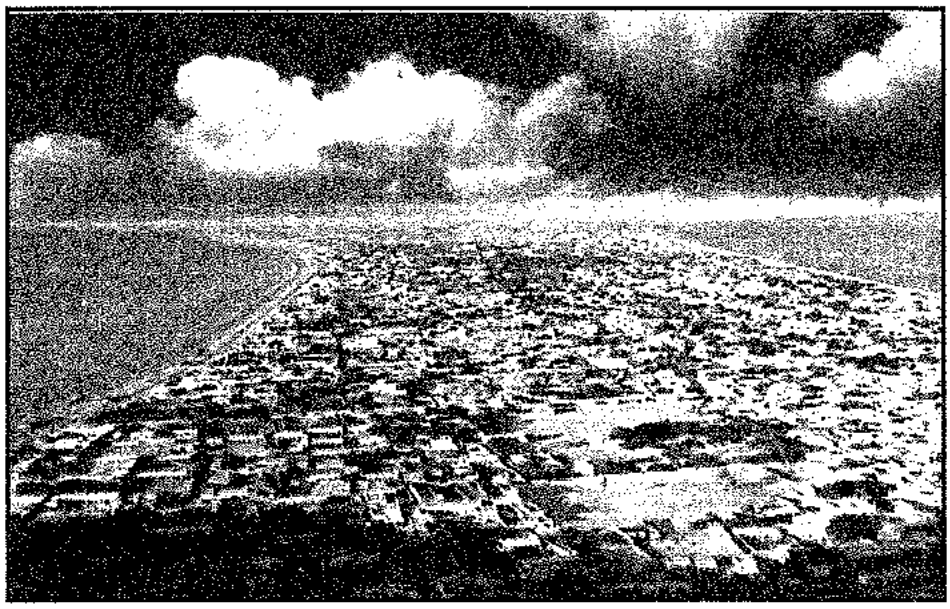

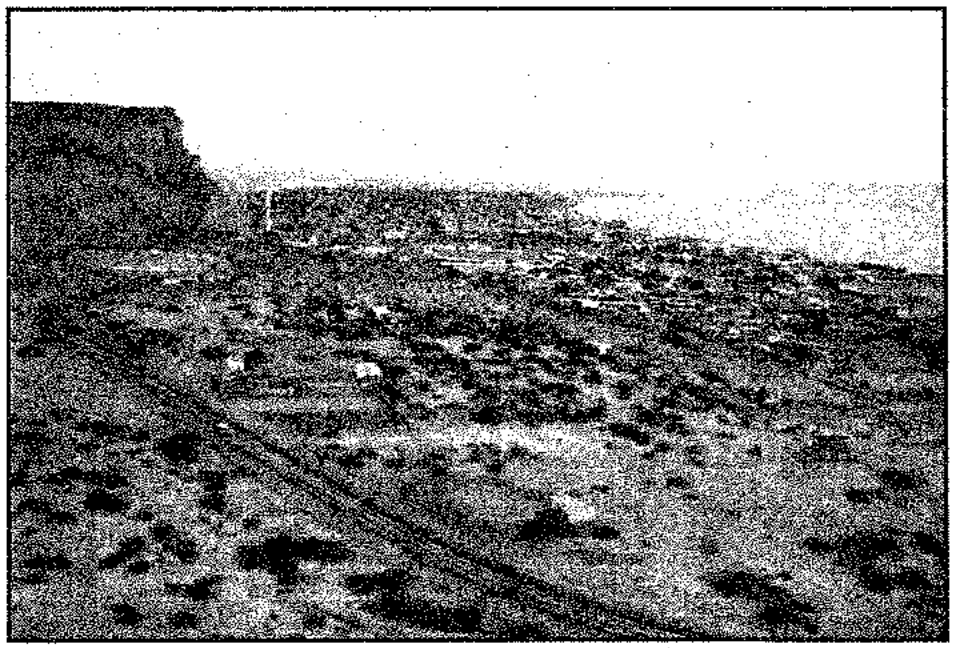

رسالة إلى السيد فيصل بن تركي سلطان مسقط من الميجر

ناكس قنصل الدولة الانجليزية بمسقط عام 1937م خاص

بموضوع سكة الحديد في جوادر

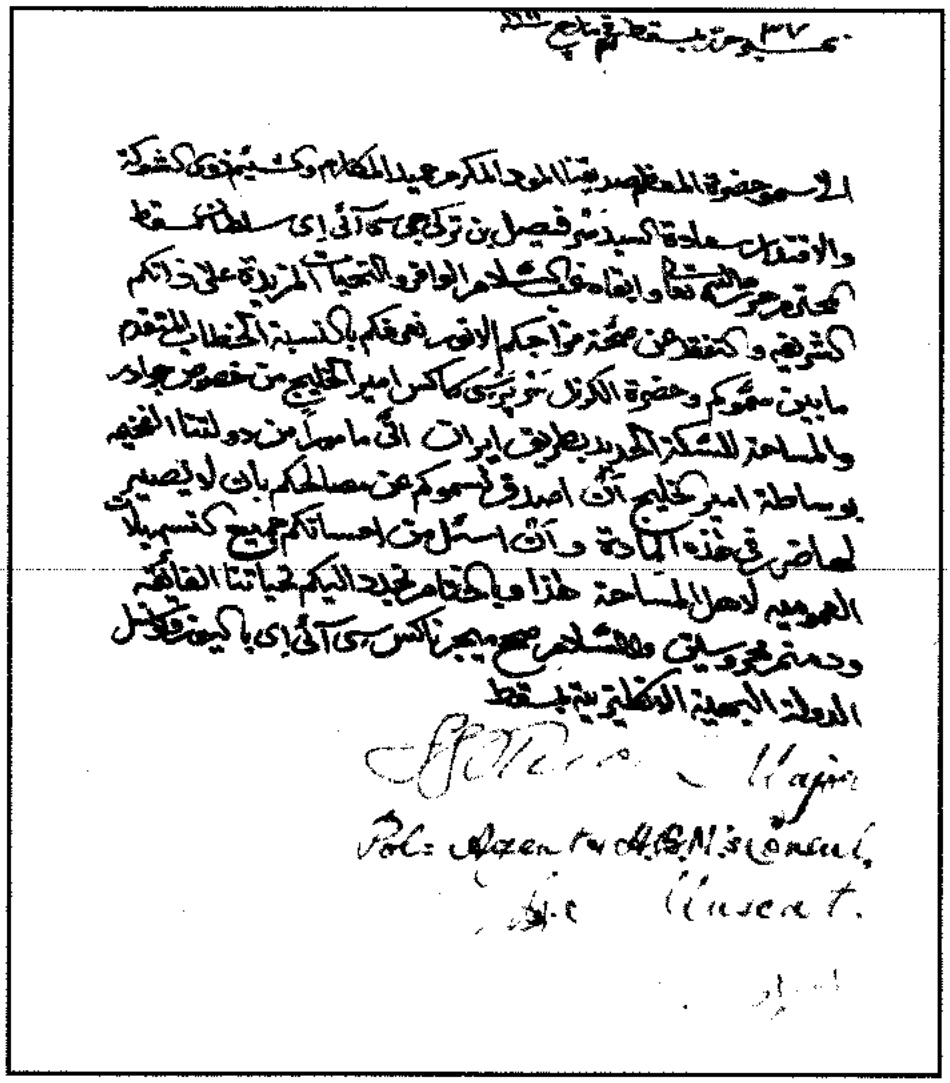

رسالة إلى السيد فيصل بن تركي سلطان مسقط خاص

بموضوع حدود جوادر 1901م

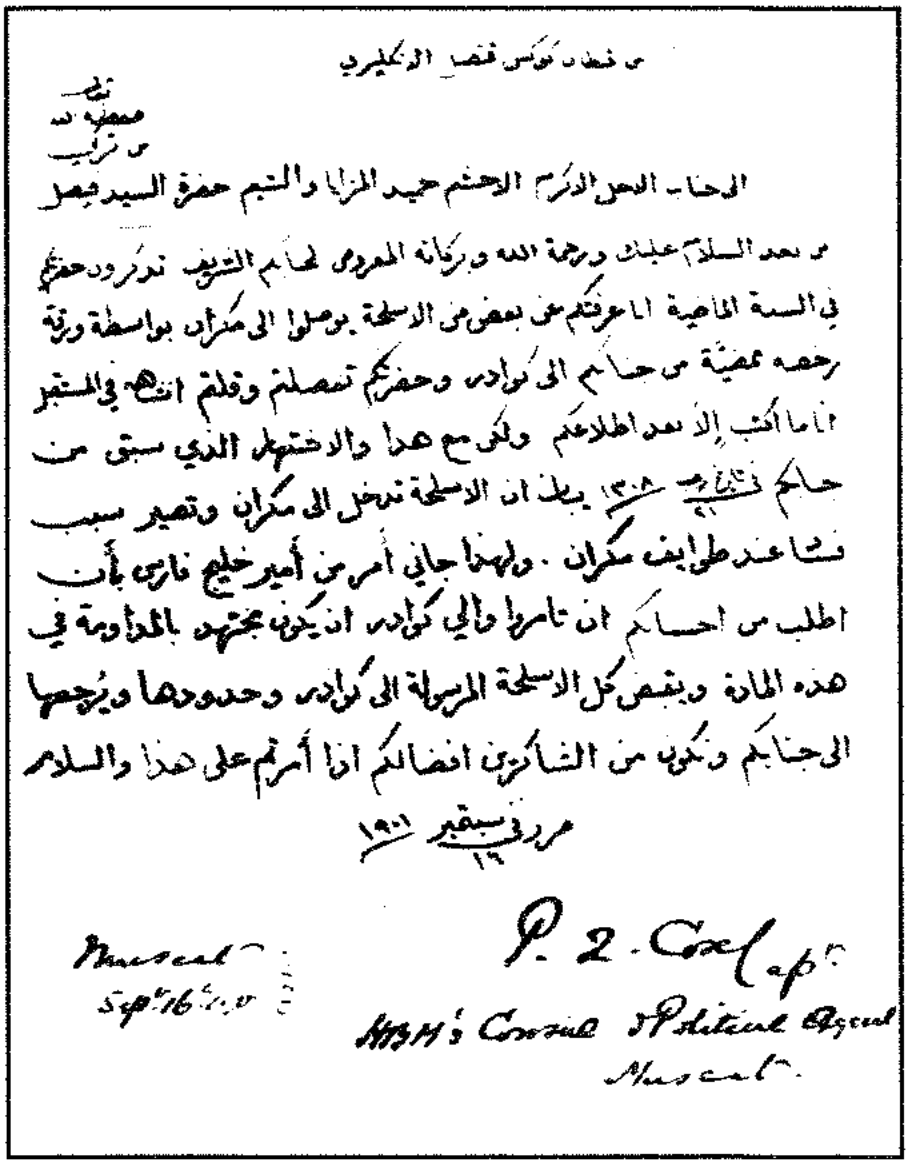

من قنصل كوكس قنصل الانكليز

الى جناب الفخم الاكرم الاعظم حميد المزايا والشيم حضرة السيد فيصل

بعد السلام عليك ورحمة الله وبركاته المعروض لجنابكم الشريف تذكرون حضرتكم في السنة الماضية انه عرفتكم عن بعض من الاسلحة بوصلوا الى مكران بواسطة ورقة رخصه ممضية من جنابكم الى كوادر وحضرتكم تسلمتم وقلتم انكم في المستقبل انما اكتب الا بعد اطلاعكم ولكن مع هذا والاشتهار الذي سبق من جنابكم في تاريخ ١٣٠٨ يبان ان الاسلحة تدخل الى مكران وتصير سبب فساد طوايف مكران . ولهذا جاني امر من أمير خليج فارس بأن اطلب من احسانكم ان تامروا والي كوادر ان يكون مجتهد بالمداومة في هذه المادة ويقبض كل الاسلحة المرسلة الى كوادر وحدودها ويرجعها الى جنابكم وتكون من الشاكرين افضالكم اذا أمرتم على هذا والسلام

مرقوم في سبتمبر ١٩٠١

P. Z. Cox Capt

H.B.M's Consul & Political Agent

Muscat

Muscat
Sept 16 1901

وثيقة مرتبطة بموضوع انفصال جوادر عن عمان (1)

CONFIDENTIAL

for recruiting in Gwadur and Mekran for the Sultan's forces. Such recruits would be taken upon Sultanate terms and they would be regarded whilst serving and whilst on leave as an integral part of the Sultan's forces, and in the Sultanate will be dealt with as Sultanate subjects. Deserters would be extradited if required.

6. The Pakistan Government will afford facilities for training, especially for military purposes, to persons nominated by the Sulten in technical schools in Pakistan, e.g. for wireless operators, mechanics, and medical attendants, etc., and these facilities will be extended at favourable rates as for the Pakistan Government's own trainees.

7. The Pakistan Government will make available to the Sultan if required exports of rice upon payment and without restriction and at normal trade rates.

8. Persons in Gwadur who wish to remain the Sultan's subjects shall be free to do so without forfeiting any rights or privileges which may be enjoyed by nationals of Pakistan in Gwadur and the Pakistan Government shall recognise them as such and they shall be treated justly and their property shall be respected.

9. The Sultan will supply for the Pakistan Government a map of Gwadur, prepared by the Sultan's Administrator, Mr. Wynne, after his tours some years ago, showing the boundary up to which the Jurisdiction of the Sultanate extends.

وثيقة مرتبطة بموضوع انفصال جوادر عن عمان (2)

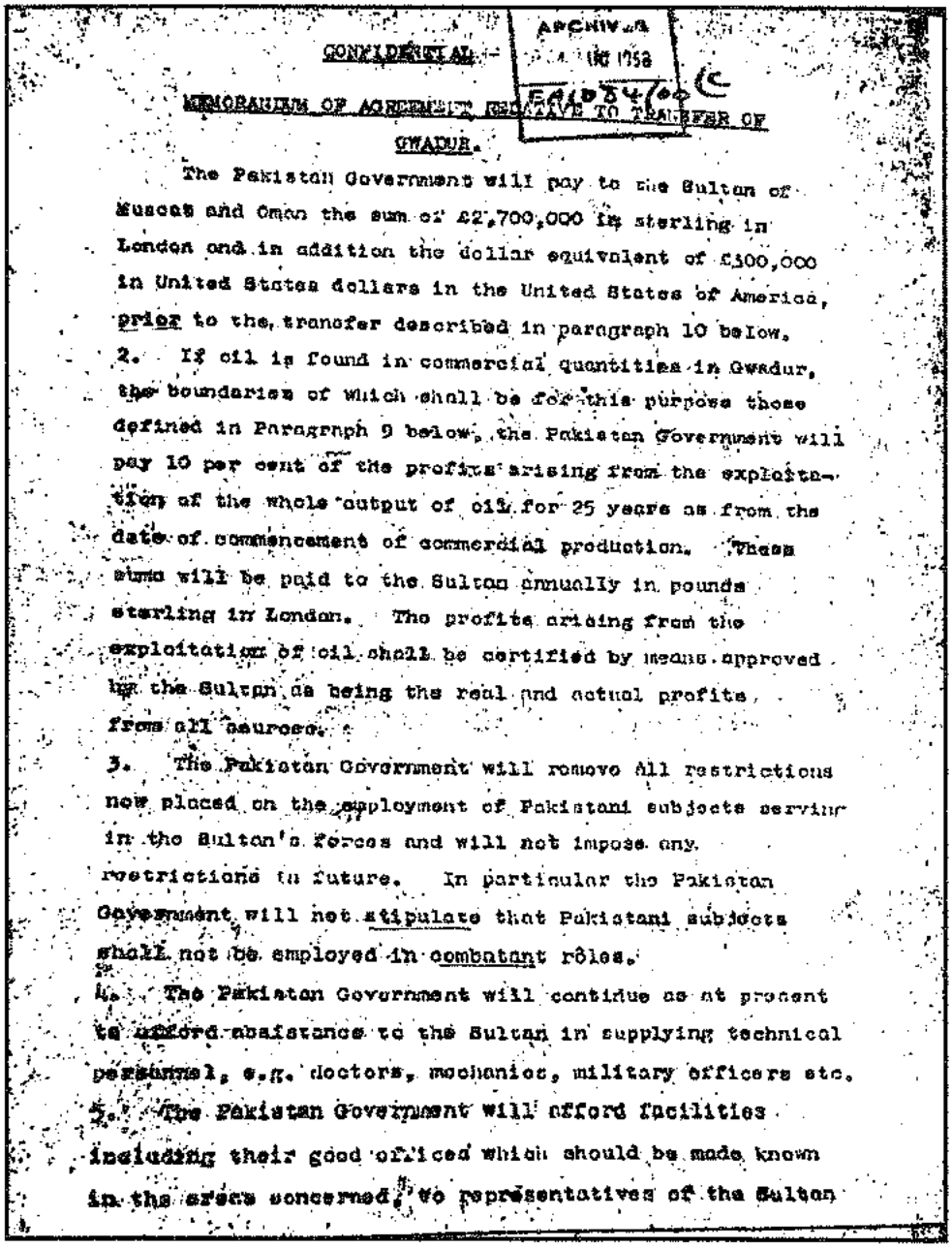

CONFIDENTIAL

ARCHIVES
DEC 1958
FO 371/134704

MEMORANDUM OF AGREEMENT RELATIVE TO TRANSFER OF GWADUR.

The Pakistan Government will pay to the Sultan of Muscat and Oman the sum of £2,700,000 in sterling in London and in addition the dollar equivalent of £300,000 in United States dollars in the United States of America, prior to the transfer described in paragraph 10 below.

2. If oil is found in commercial quantities in Gwadur, the boundaries of which shall be for this purpose those defined in Paragraph 9 below, the Pakistan Government will pay 10 per cent of the profits arising from the exploitation of the whole output of oil for 25 years as from the date of commencement of commercial production. These sums will be paid to the Sultan annually in pounds sterling in London. The profits arising from the exploitation of oil shall be certified by means approved by the Sultan as being the real and actual profits from all sources.

3. The Pakistan Government will remove all restrictions now placed on the employment of Pakistani subjects serving in the Sultan's forces and will not impose any restrictions in future. In particular the Pakistan Government will not stipulate that Pakistani subjects shall not be employed in combatant rôles.

4. The Pakistan Government will continue as at present to afford assistance to the Sultan in supplying technical personnel, e.g. doctors, mechanics, military officers etc.

5. The Pakistan Government will afford facilities including their good offices which should be made known in the areas concerned, to representatives of the Sultan

وثيقة مرتبطة بموضوع انفصال جوادر عن عمان (3)

COPIES

FOREIGN OFFICE,
S. W. 1.

July 25th, 1958.

My honoured and valued Friend,

I would like to refer to our conversation of the 10th of July, 1958, during which Your Highness informed me that, in order to strengthen the bonds of friendship between our two countries, and in order to improve relations with our neighbours, Your Highness would be prepared and willing to accede to the request of Her Majesty's Government concerning Gwadur and to transfer this territory to the Pakistan Government through Her Majesty's Government. Your Highness has made it quite clear that you would take this action only if the Pakistan Government will compensate the Sultanate for the resulting loss of revenue, and also demonstrate their friendship to your country in ensuring that certain facilities are provided and certain assurances are given.

The conditions upon which I understand that Your Highness is prepared to transfer Gwadur are set out in the Memorandum attached to this letter.

I shall be grateful if Your Highness will kindly confirm to me that the conditions set out in the enclosed Memorandum are in accordance with Your Highness's wishes.

In conclusion I would like to add that I fully understand the difficulties which must have presented themselves during Your Highness's consideration of this important proposal, and I would like to express the appreciation of Her Majesty's Government in the United Kingdom of the manner in which Your Highness, considering the close and long-standing friendship between our two countries, has been able to meet these difficulties and consent to this request.

I have the honour to be, with the highest consideration,

Your Highness's sincere friend,

His Highness,
Sultan Said bin Taimur,
Sultan of Muscat.

رسالة من سيف بن بدر الى السلطان تيمور بن فيصل يطلب

منه الاذن لبناء سور وبوابة وبرجين حول جوادر 10-11-

1920م

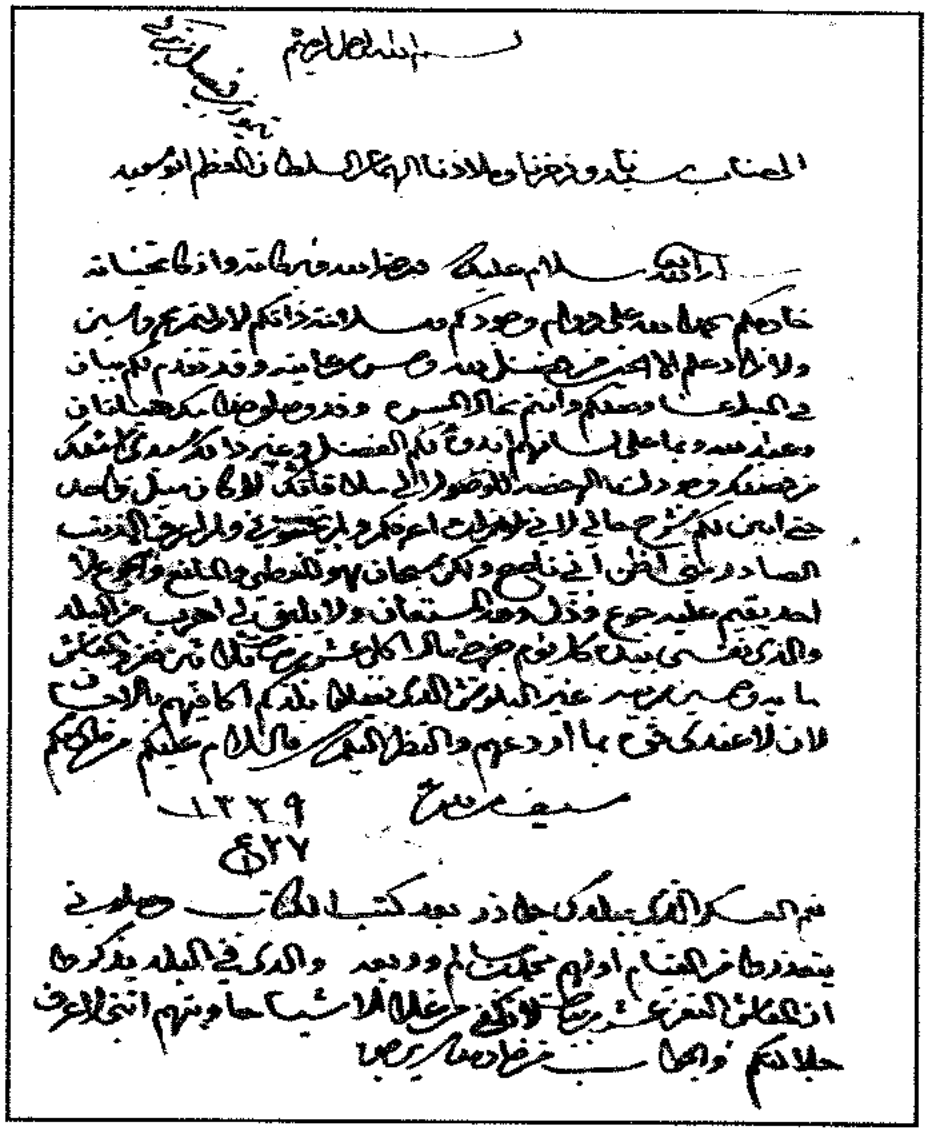

رسالة من القنصل البريطاني بمسقط الى السلطان سعيد بن تيمور يخبره أن السفينة في جوادر جاهزة لاستخدام السلطان

22-9-1915م

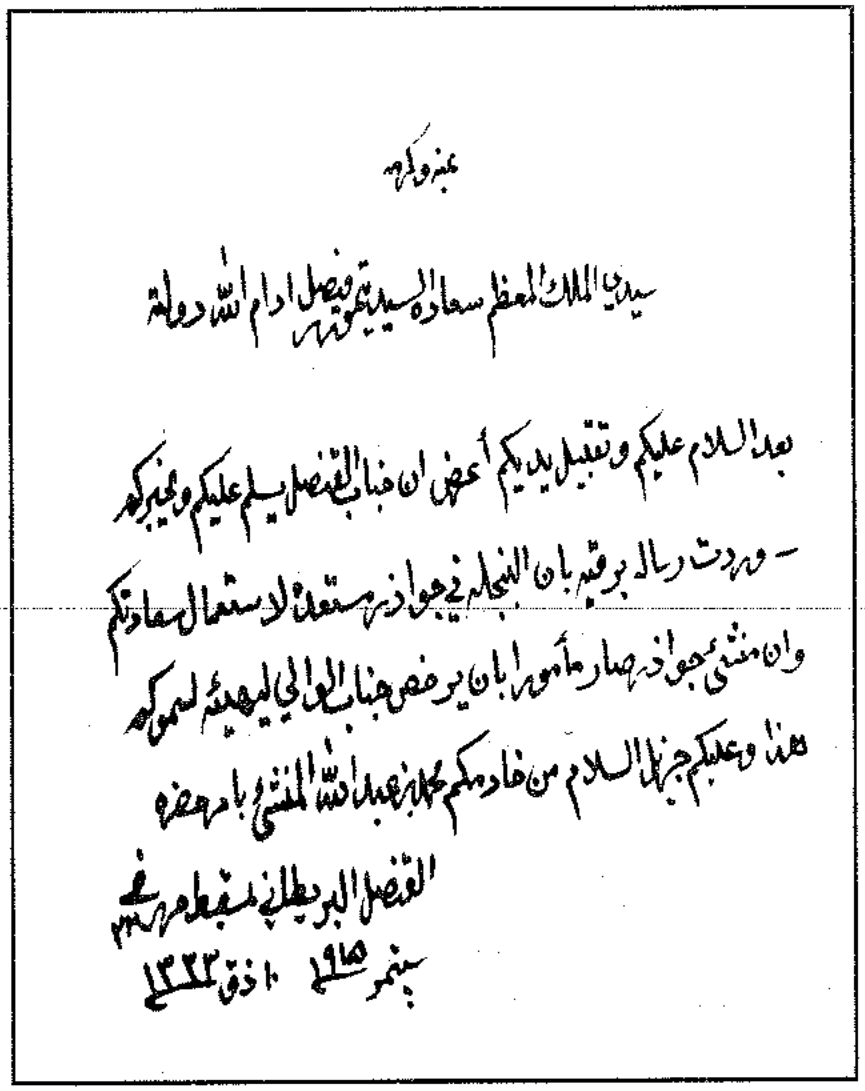

بمبرولاه

سيدي الملك المعظم سعادة السيد تيمور فيصل ادام الله دولته

بعد السلام عليكم وتقبيل يديكم أعرض ان جناب القنصل يسلم عليكم ويخبركم
- وردت رسالة برقية بان البنجلة في جوادر مستعدة لاستعمال سعادتكم
وان منتظر بجوادر صار مأمورا بان يرفض جناب الوالي ليهيئ لسعوكم
هذا وعليكم جزيل السلام من خادمكم محمد بن عبدالله المنشي وبامرضه
القنصل البريطاني بمسقط
سبتمبر ١٩١٥ ١٠ ذو ق ١٣٣٣

BA10X4/76

DAILY MAIL

Cutting dated 195

THE SULTAN GIVES AWAY A BIT OF HIS COUNTRY

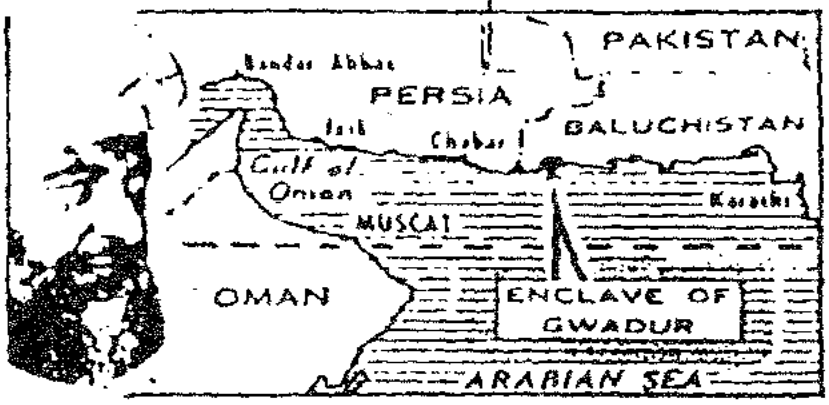

By RALPH IZZARD

THE tiny enclave of Gwadur, on the rugged coast of Baluchistan, bordering the Arabian Sea, today passes from the control of the Sultan of Muscat and Oman to Pakistan.

Gwadur has been under Muscat rule for 150 years. It was first claimed by Pakistan in 1949, and Britain offered to help settle the dispute.

The Foreign Office announced yesterday that the Sultan, Said bin Taimur, has now consented to cede the territory "as a gesture of good will."

Rush,A.de L,Ruling Families of - Arabia(Sultanate of Oman the Royal family of AL BU SA'ID),V2,Archive Edition

توزيع سكان جوادر عام 1903م

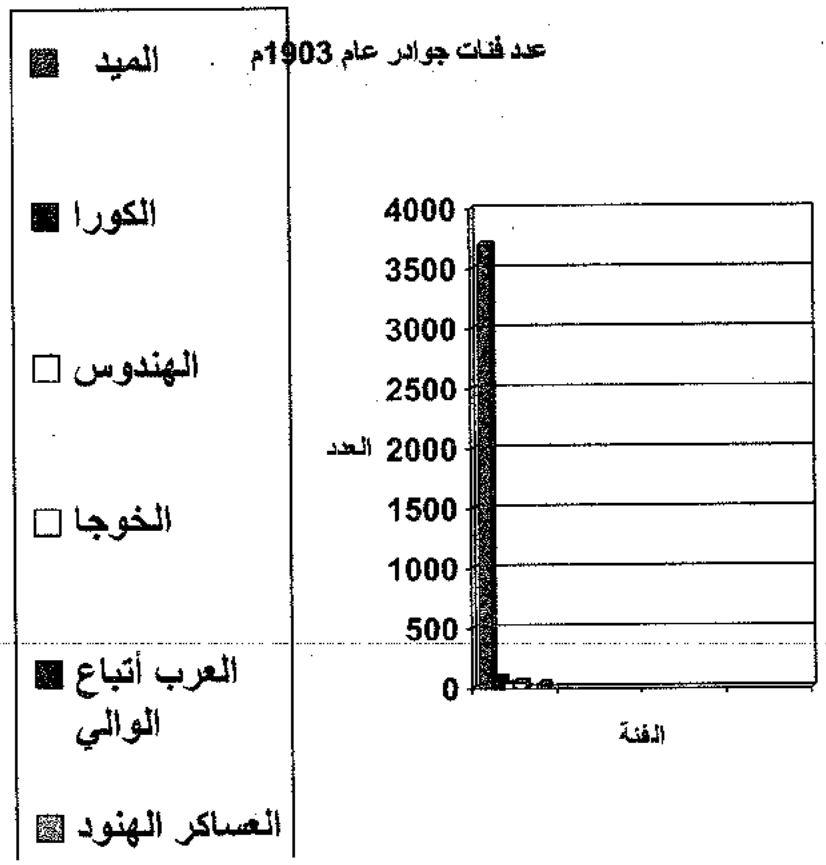

توزيع سكان جوادر عام 1945م

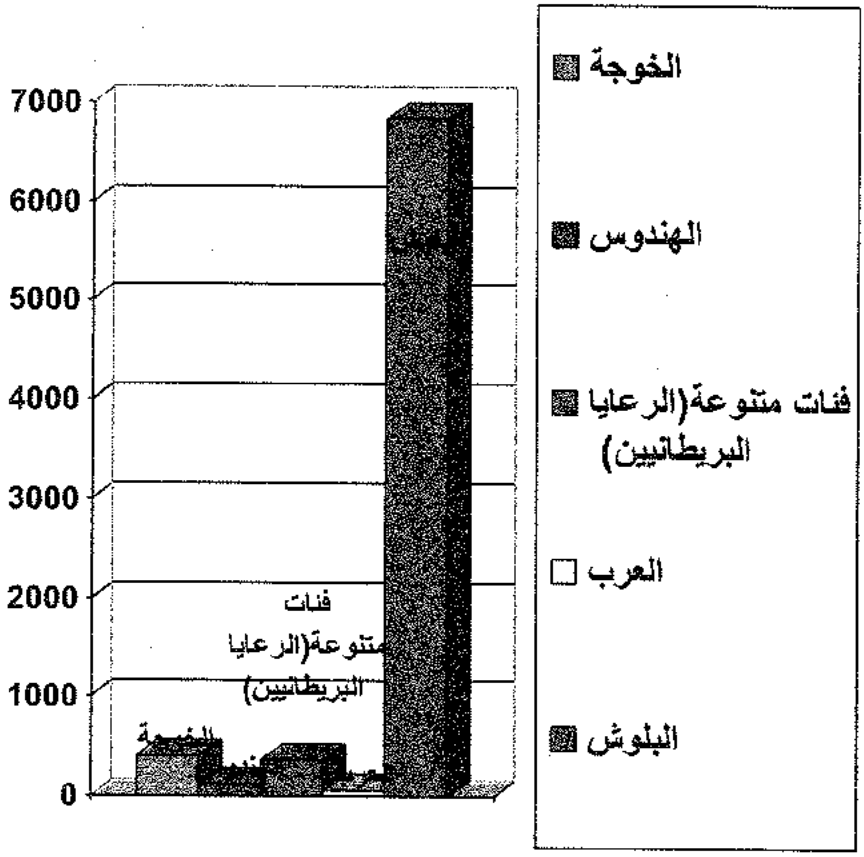

جريدة الفلق تورد خبراً عن تعين والي جوادر

اسماعيل بن خليل الرصاصي والي مطرح سابقاً

الفلق في يوم السبت ١٩ المحرم ١٣٦٣ — الموافق ١٣ جنوري ١٩٤٤

الفاضل برهان بن [illegible] وزوجه [illegible] والقوى [illegible] بعض الاساتذة عبدالله صالح الفارسي وشكر الحاضرين

الفلق — نحن نشكر السادة الذين اقاموا هذه الحفلة [illegible] الاستاذ عبدالله بن صالح الفارسي والسيد مصطفى بن جعفر [illegible] والسيد ابو بكر بن [illegible] والسيد [illegible] بن شيخ [illegible] كما نشكر العلماء والوجهاء الذين شهدوا هذه الفكرة بحضورهم [illegible] الاتحاد

(سفر)

سافر في الباخرة [illegible] في يوم الاثنين الماضي الشيخ محمد بن سالم بن هلال [illegible] قاصدا [illegible] الى انكلترا [illegible] وقد حضر في الرصيف جمع غفير من اصدقائه لتوديعه [illegible] سفرا سعيدا [illegible] وعودا حميدا

(شكر)

الشيخ [illegible] بن عبد الرحمن [illegible] يقدم شكره الى كافة اصحابه واصدقائه من كافة الطوائف الذين حضروا [illegible] لاخيه [illegible] عبد الرحمن [illegible] ان يجزي الجميع على هذه [illegible] ويسأل الله ان لا يريهم مكروها [illegible]

اخبار مسقط وعمان

لمراسلنا الخاص

[illegible]

[illegible]

مراسلات خاصة بالرسالة

تهدي وزارة الخارجية (الدائرة الآسيوية) أطيب تحياتها الى سفارتها في اسلام اباد .

إلحاقا إلى مذكرة الوزارة رقم ٤٦٧٩٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٠٧/٣١م المرفق نسخه منها إلى السفارة والمتضمنه رغبة المواطنة هدى بنت عبدالرحمن الزدجالي إعداد رسالة الماجستير عن العلاقات بين السلطنة وجوادر.

عليه ترجو الوزارة من سفارتها التكرم بمخاطبة الجهات المعنية الباكستانية لتسهيل مهمة المذكورة.

تغتنم الوزارة هذه الفرصة لتعرب لسفارتها عن فائق تقديرها واحترامها.

الى سفارة السلطنة في اسلام اباد .

رقم ٩٠١/١٢٠٣/٥٣٦٤٨/٢٠٠٦ التاريخ ١٢ شعبان ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠٠٦/٠٩/٠٥ صفحة ١

رسالة من القنصلية العامة لسلطنة عمان في كراتشي

Consulate General of
the Sultanate of Oman
Karachi

القنصلية العامة لسلطنة عمان
في
كراتشي

5800/ 1101/ 700307/ 4/2

27/11/2006

TO WHOME IT MAY CONCERN

The Consulate General of the Sultanate Oman request all concerned authorities to help the Omani student Ms. Huda Adul-Rehman Al-Zajali to assist her to complete her thesis about Gawadur under Omani role.

Consulate General Of Oman
Karachi.

رسالة من وزارة الخارجية في باكستان

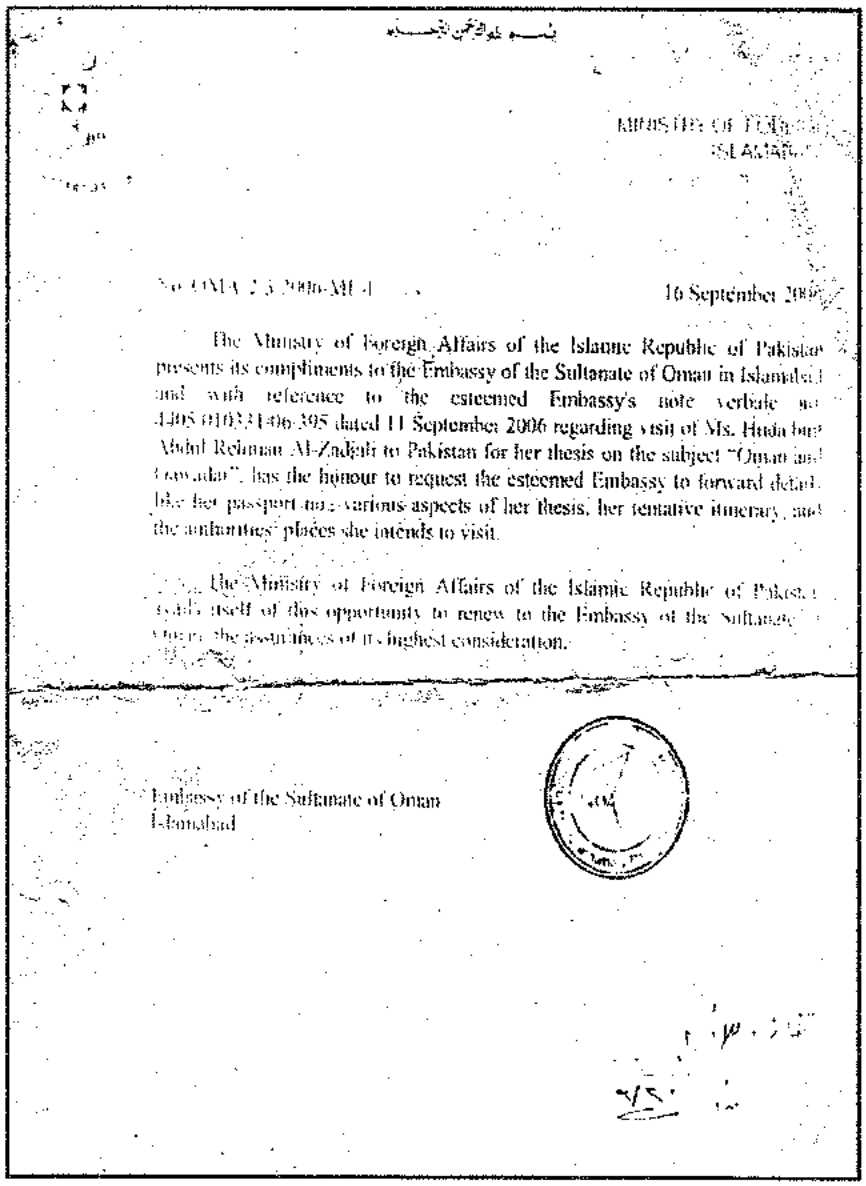

بسم الله الرحمن الرحيم

MINISTRY OF FOR...
ISLAMA...

No. OMA/2-3/2006-ME(I) ... 16 September 200...

The Ministry of Foreign Affairs of the Islamic Republic of Pakistan presents its compliments to the Embassy of the Sultanate of Oman in Islamabad and with reference to the esteemed Embassy's note verbale no. 1405/01/03/1406/395 dated 11 September 2006 regarding visit of Ms. Huda bint Abdul Rehman Al-Zadjali to Pakistan for her thesis on the subject "Oman and Zanzibar", has the honour to request the esteemed Embassy to forward details like her passport no., various aspects of her thesis, her tentative itinerary, and the authorities' places she intends to visit.

The Ministry of Foreign Affairs of the Islamic Republic of Pakistan avails itself of this opportunity to renew to the Embassy of the Sultanate of Oman the assurances of its highest consideration.

Embassy of the Sultanate of Oman
Islamabad

صور رحلتي

لجوادر 2006م

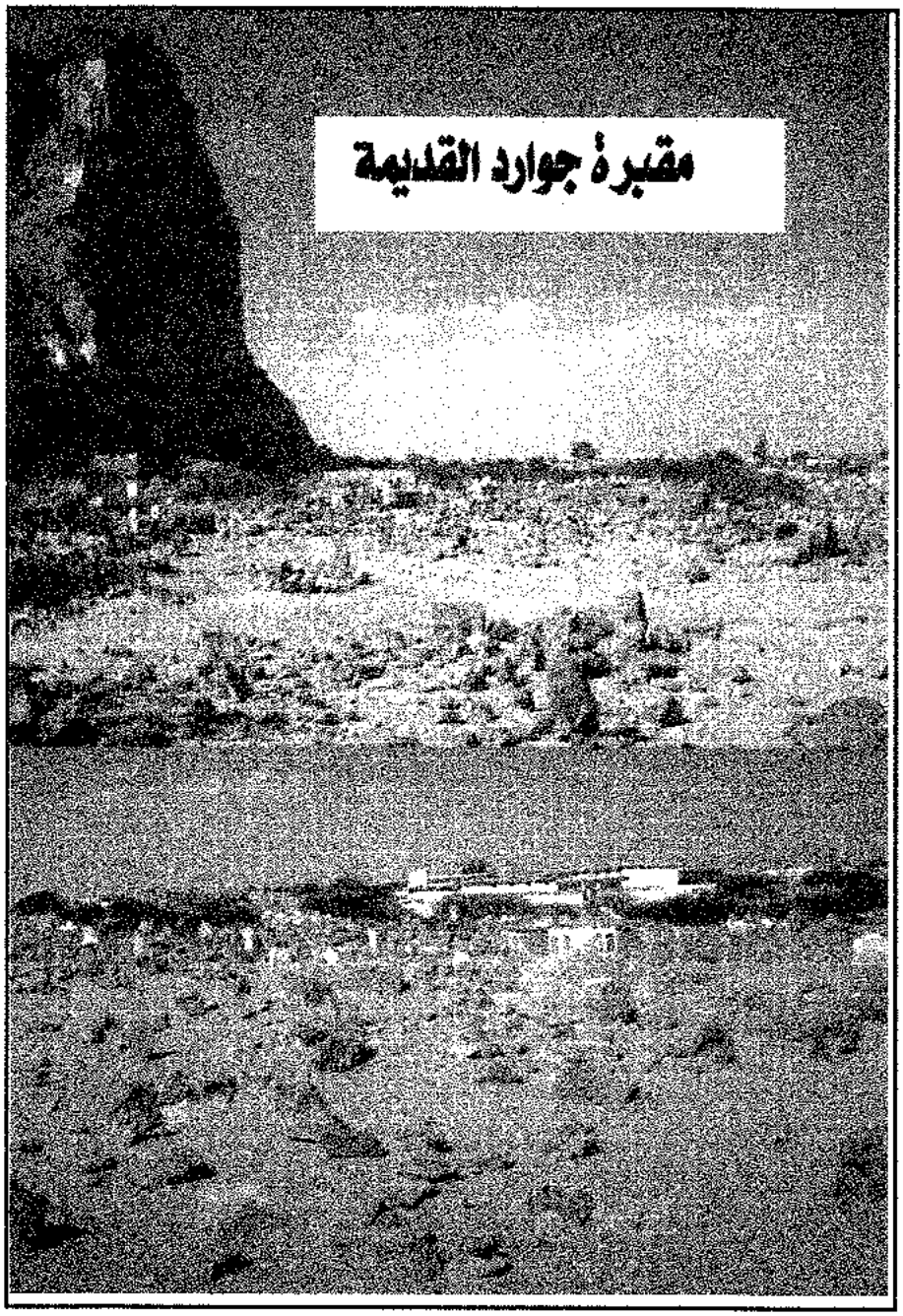
مقبرة جوارد القديمة

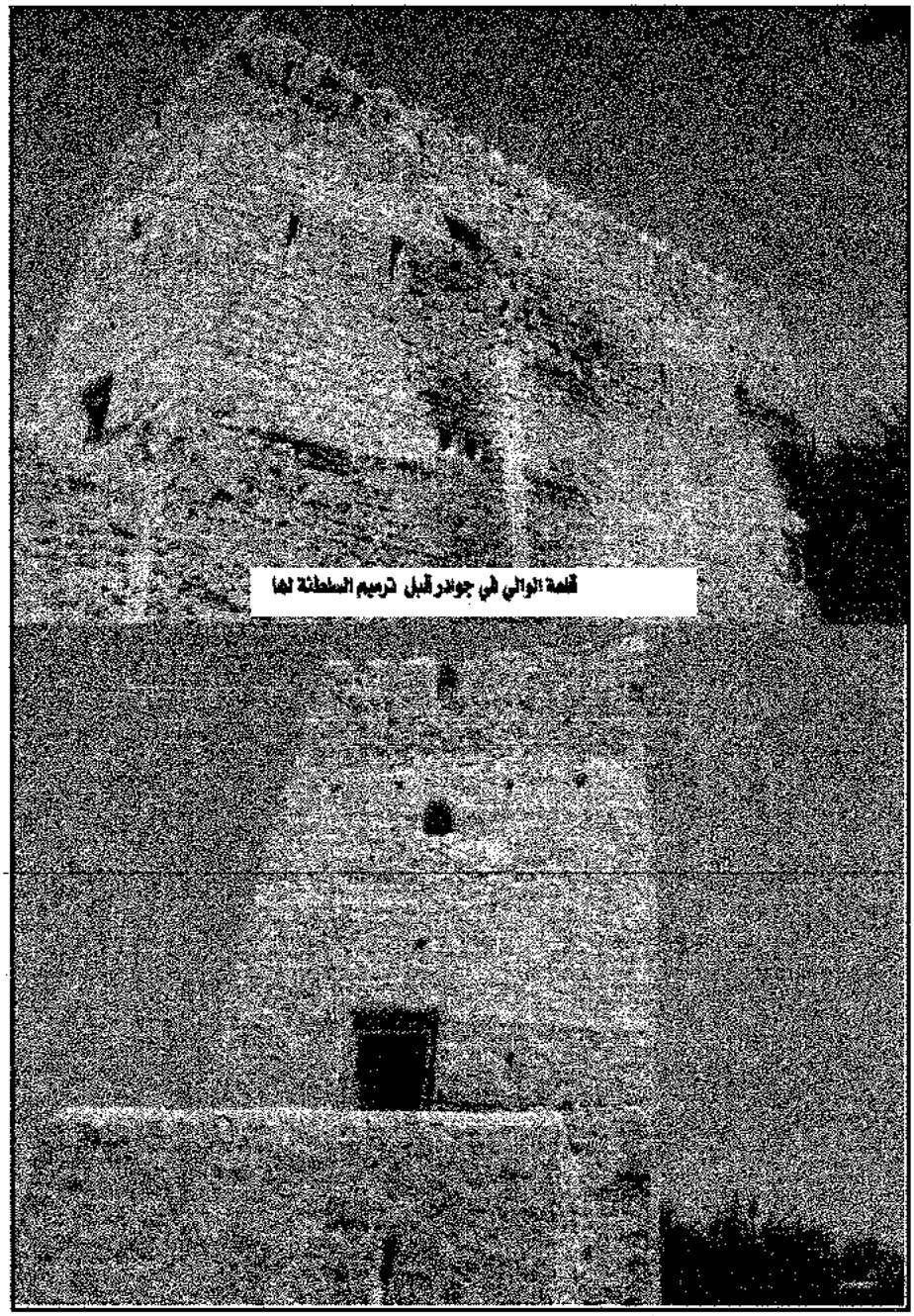

قلعة الوالي في جوندر قبيل ترميم السلطنة لها

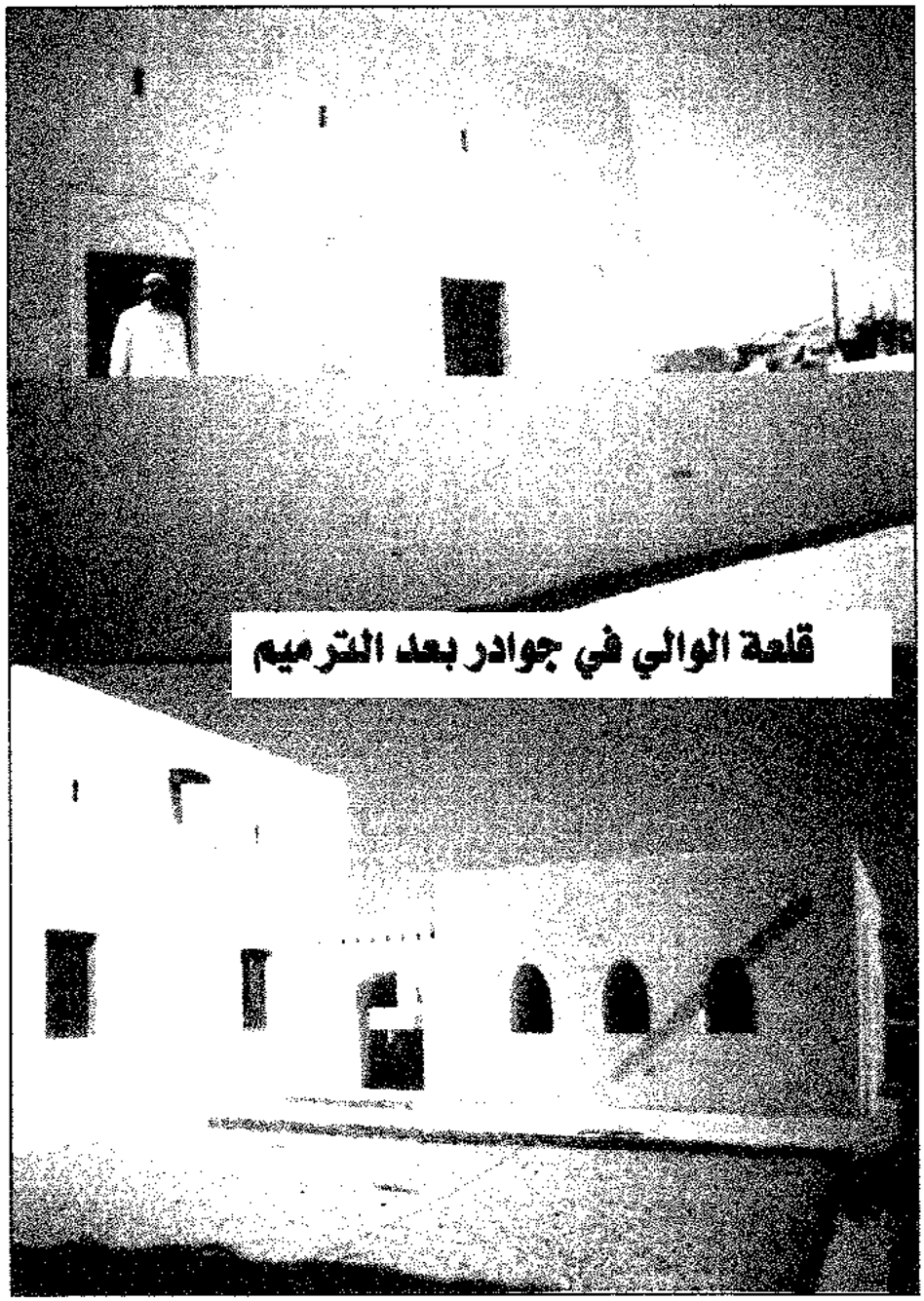

قلعة الوالي في جوادر بعد الترميم

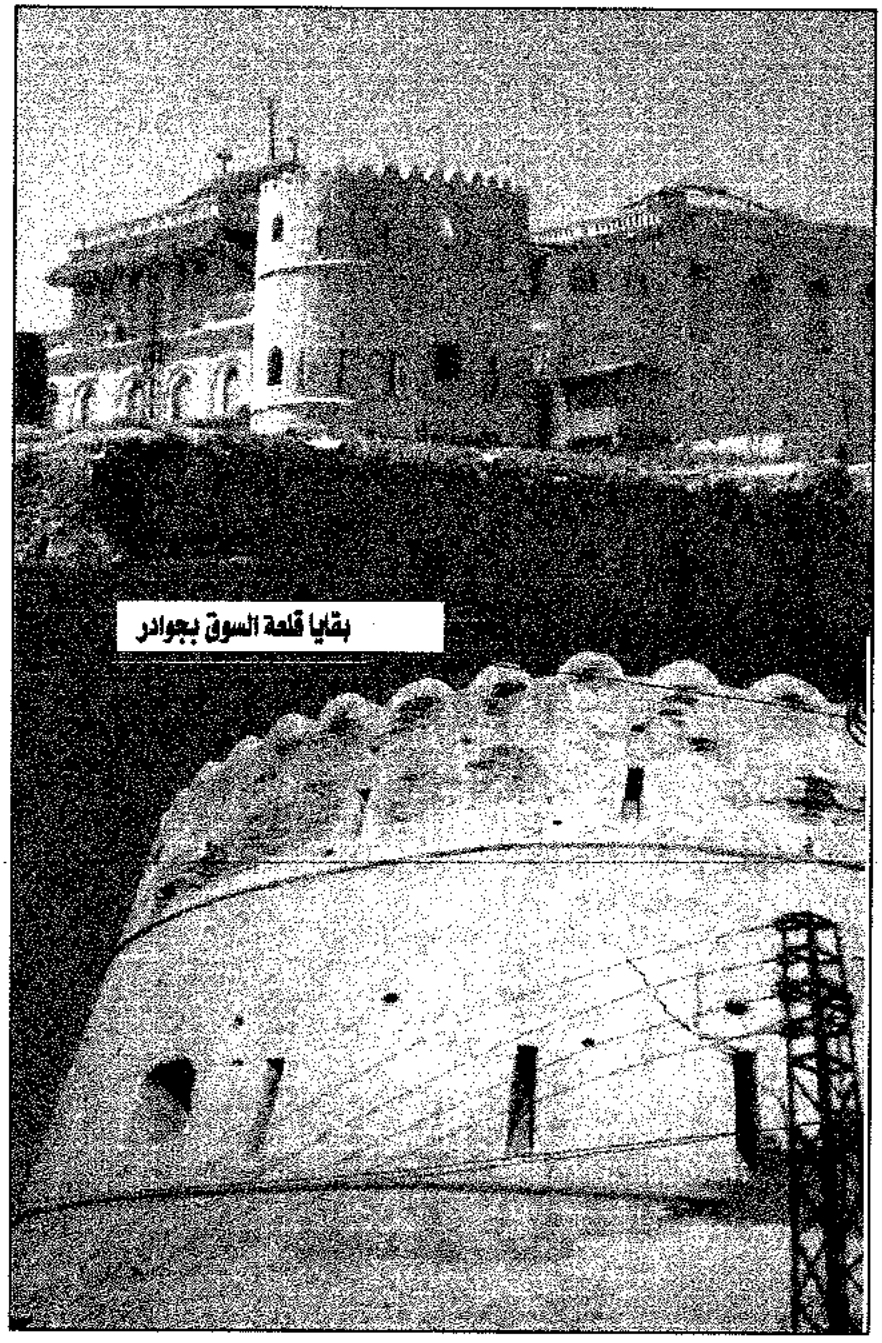

بقايا قلعة السوق بجوادر

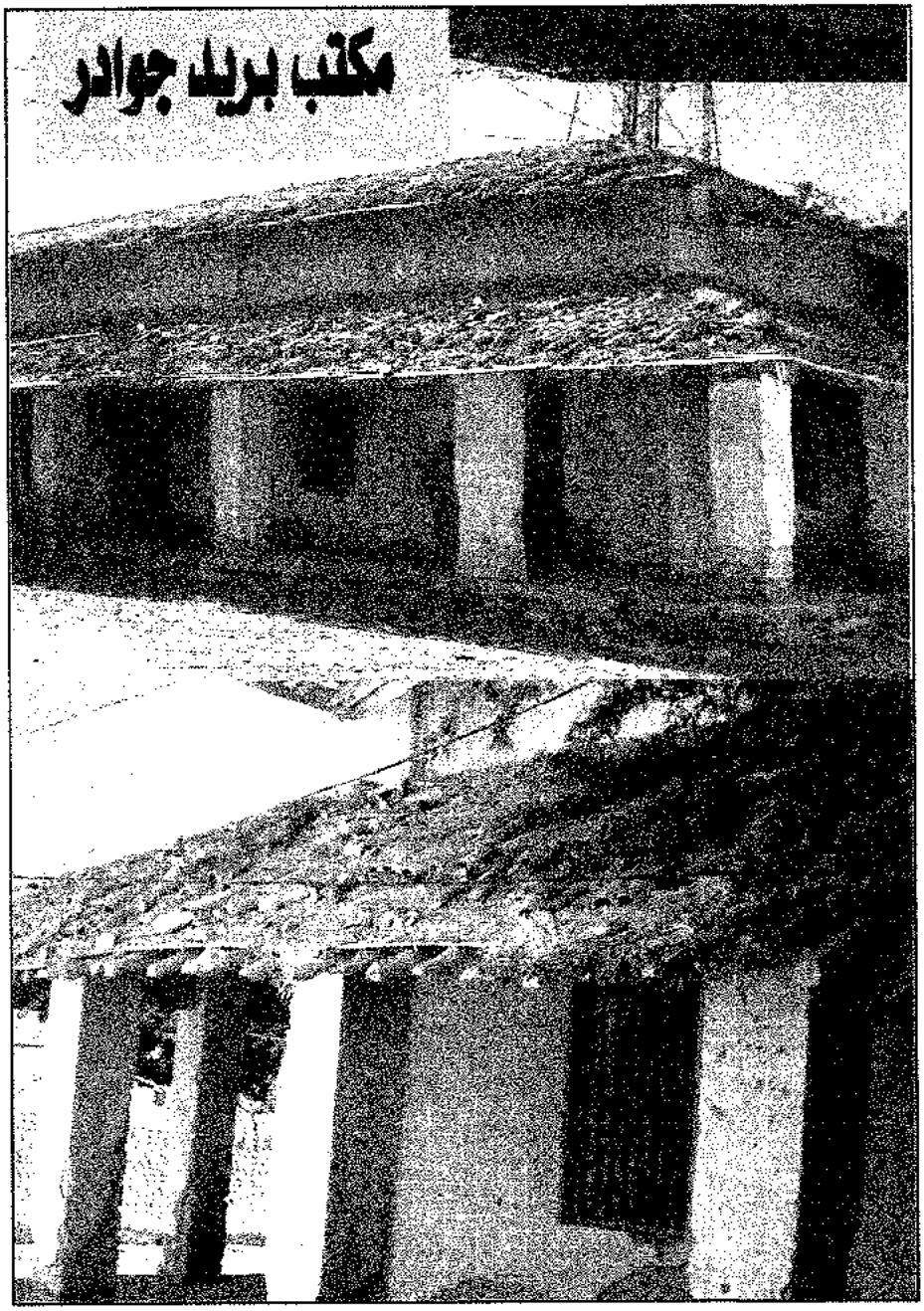
مکتب برید جوادر

منزل القنصل البريطاني بجوادر

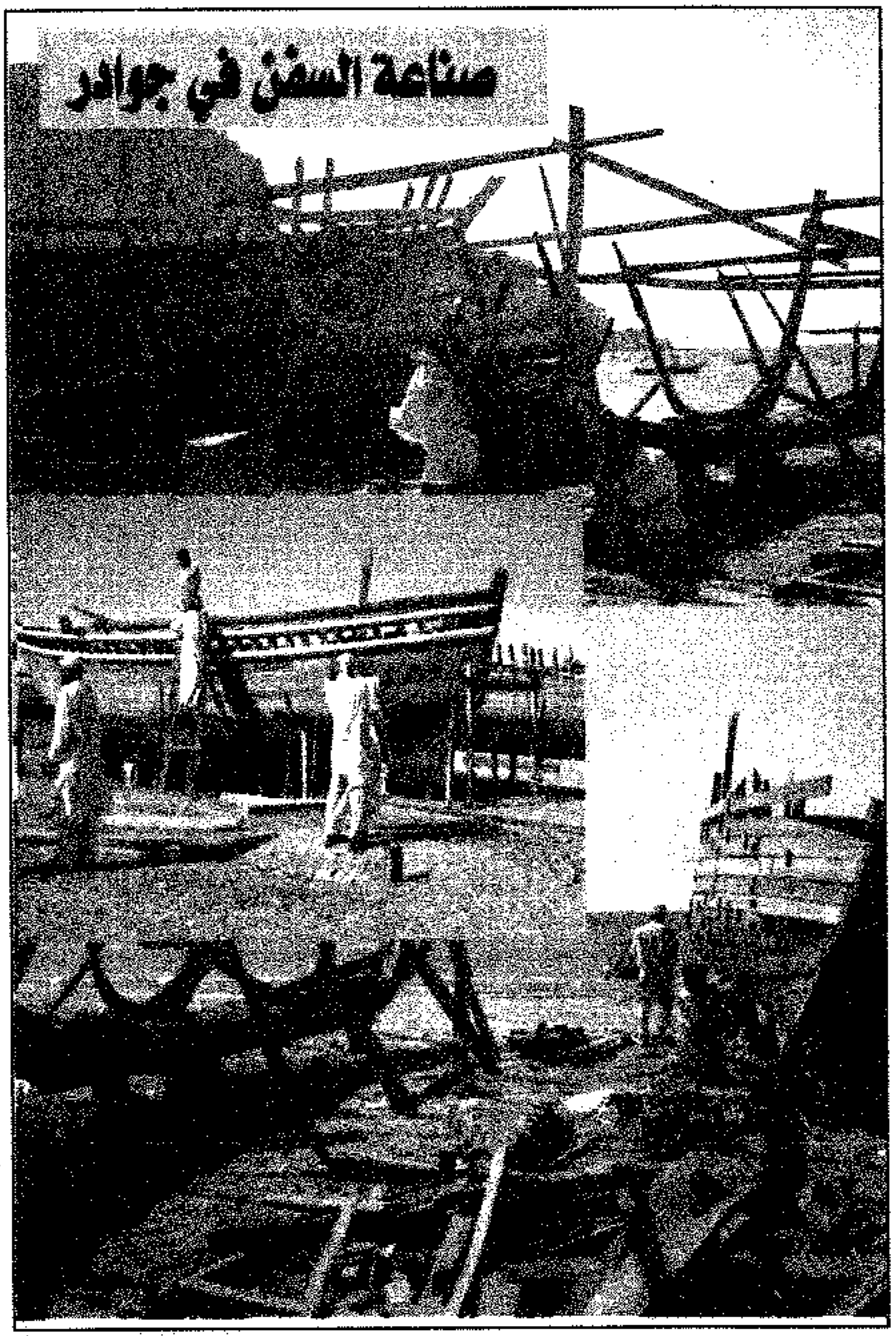
صناعة السفن في جوادر

مكتب الجمارك العماني القديم

صور سلاطين عمان تزين المحلات التجارية

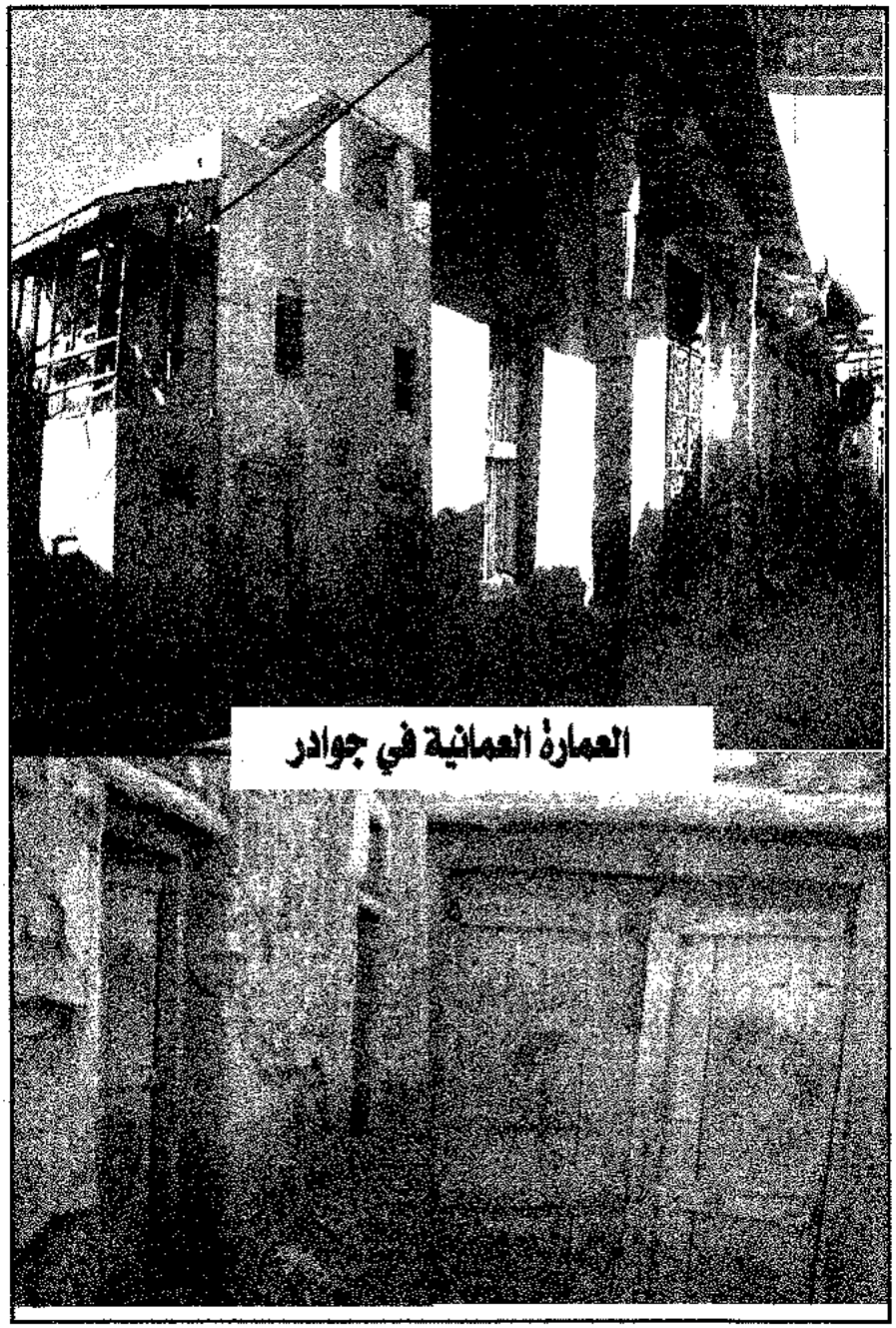

العمارة العمانية في جوادر

بقايا سور مدينة جوادر القديم

اللنجات القديمة التي كانت تتاجر مع مسقط متوقفة في الميناء

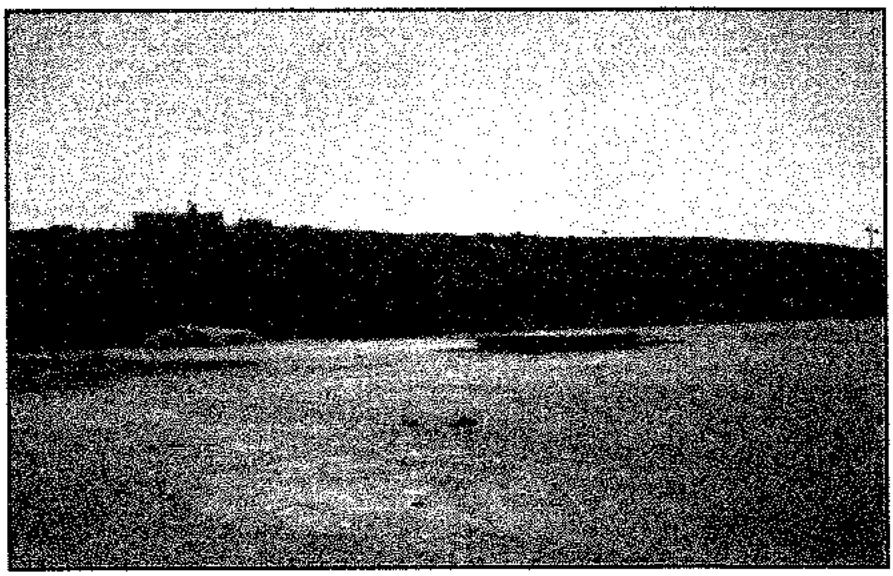

المحال التجارية القديمة مغلقة

المصادر
والمراجع

المصادر والمراجع

➢الوثائق غير المنشورة:

➢India Office Records:

- IOR,R/15/1/59
-IOR,R/15/1/417
-IOR,R/15/6/4
-IOR,R/15/6/7
-IOR,R/15/6/9
-IOR,R/15/6/18
-IOR,R/15/6/24
-IOR,R/15/6/48
-IOR,R/15/6/75
-IOR,R/15/6/76
-IOR,R/15/6/111
IOR,R/15/6/153
-IOR,R/15/6/154
-IOR,R/15/6/183
-IOR,R/15/6/184
-IOR,R/15/6/187
-IOR,R/15/6/220
-IOR/R/15/6/237
-IOR,R,15/6/272
-IOR,R,15/6/273
-IOR,R/15/6/274
-IOR,R/15/6/284
-IOR,R/15/6/285
-IOR,R/15/6/286
-IOR,R/15/6/287
-IOR/R/15/6/298

-IOR,R/15/6/372
-IOR,R/15/6/374
-IOR,R/15/6/413
-IOR/R/15/6/417
-IOR,R/15/6/432
-IOR,R/15/6/684
-IOR,R/15/9/37

➢أوراق الإدارة السياسية السرية:

➢ **Political and Secret Library(IOR,L/P&S)**

-IOR,L/P&S/12/2972

-IOR,L/P&S/12/2985

-IOR,L/P&S/18/175

➢أوراق وزارة الخارجيـة البريطانيـة **Foreign Office**

:Records

➢ **Public Records Office (PRO)**

-FO 54/28
- FO 1016/92
-FO 1016/208
-FO 1016/212
- FO 371/15998
-FO 371/18915
- FO 371/104318

➢الوثائق المنشورة باللغة العربية:

- أتجيسون، سي.يو، **السعودية والامارات العربية وعمان في الوثائق البريطانية**، ترجمة: عبدالوهاب عبدالستار،(الدار العربية للموسوعات:بيروت،2007م)،ط1.

- البنك المركزي العماني، **تاريخ النقود في سلطنة عمان**،(البنك المركزي العماني:مسقط،1990م).

- **تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية1797-1965م**،تحقيق:محمد مرسي عبدالله،(مركز لندن للدراسات العربية، ومطابع أنطوني رولمند:انجلترا،1997م)،مج2.

- الحارثي، محمد بن عبدالله، **موسوعة عمان الوثائق السرية**،(مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت،2007م)،ستة أجزاء.

- وزارة البريد والبرق والهاتف بسلطنة عمان ،**تاريخ البريد في عمان1856-1985م** ،(مطابع جون أنشيد:هولندا،1985م).

➢الوثائق المنشورة باللغة الانجليزية:

-Aitchison, **C.U, Treaties and Engagements Relating to Arabia and the Persian Gulf**,(Archive Editions:London,1987).

- **Arabian Gulf Oil Concessions 1911-1953(Muscat and Oman)**,(Archive Editions: London,1989),vol.5.

- Bailey, R.W, **Records of Oman(1867-1947)**,(Archive Editions: London, 1988), vol.II,III,4,5,8 and 10.

-Balochistan Through the Ages, Government of Pakistan Records,(nisa traders, Quetta) , vol. II.

- Burdett, A., **The GCC States National Development Records, Defence 1920-1960,** (Archive Editions: London,1987) vol.II.

- Burdett, A, **The GCC States National Development Records,Civil Aviation 1920-1962**, (Archive Editions:London,1994), vol.5.

- Collection of First World War Military Hand Books of Arabia 1913-1917,(Archive Editions,London,1988),vol.I.

- El-Solh, Raghid, **The Sultanate of Oman 1914-1918**,(ITHCA press: London, 2000).

- El-Solh, Raghid, **The Sultanate of Oman 1918-1939**,(ITHCA press: London, 2000).

-Government of Pakistan Records,**Balochistan Through the Ages**,(nisa traders: Quetta),vol. II.

-Hughes- Buller, R., **Baluchistan District Gazetteer Series**,(Times Press: Bombay, 1906),vol.II.

- Innes, Neil Mcleod, **Minister in Oman A Personal Narrative**,(The Oleander Press LTD:1987),

-Jarman, **Robert Political Diaries of the Arab World-Persian Gulf**, (Archive Editions Limited:London,1998),vol.21.

- Lorimer, J.G., **Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia**, (Archive Editions,London,1986),vol. II.

- **Middle East Intelligence Handbooks1943-1946**,(Archive Editions, 1987), p.186.

- Ministry of Information and Culture, **Oman a seafaring nation**,(the Sultanate of Oman, 1996).

- **The Persian Gulf Gaztte and Supplements 1953-1972**,(Archive Editions: London , 1987),vol.I.

- **The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953**,(Archive Editions, London, 1987),vol.I, and II.

- Rush, A., **Ruling Families of Arabia**(Sultanate of Oman the Royal family of AL BU SA'ID),(Archive Editions:London,1991),vol.2.

-Saldanha. J.A., **The Persian Gulf Precis**, (Archive Editions:London,1986), vol.I,II.

- Trench, Richard, **Arab Gulf Cities(Muscat and Mattrah)**,(Archive Editions : London,1994).

➢المصادر العربية والمعربة:

- بادجر، جورج بيرسي، **مقدمة كتاب تاريخ أئمة وسادة عمان**، ترجمة: محمد علي الداود،(وزارة التراث والثقافة: مسقط،2005م)،ط1.

- توماس، برترام، **مخاطر الاستكشاف في الجزيرة العربية**، ترجمة: محمد أمين،(مطابع سجل العرب:القاهرة،1981م).

- لوريمير، ج .ج، **السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية(تاريخ)**،(جامعة السلطان قابوس: مسقط،2003م) ،ج1، مجلد10،8،3،وج2(جغرافيا)-مجلد 3.

➢المراجع العامة العربية والمعربة:

- إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، **علاقة ساحل عمان ببريطانيا**،(مطابع دار الهلال :الرياض،1982م).

- البدواوي، سيف محمد، **بريطانيا والخليج العربي سنوات الانسحاب**،(مكتبة الفلاح: الكويت، 2007م)،ط1.

- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل، **تقويم البلدان**،(دار الطباعة السلطانية:باريس،1850م).

- بدوي، احمد زكي، **المصطلحات السياسية والدولية**،(دار الكتاب المصري:القاهرة،1989م).

- ب.س.، مايلز، **الخليج بلدانه وقبائله**،(المطابع العالمية:روى،1994م)،ط4.

- بلخانوف، سرجي، **مصلح على العرش قابوس بن سعيد سلطان عمان**، ترجمة: خيري الضامن،(دار الكتب والوثائق القومية:القاهرة،2004م).

- البلوشي، نبيل داد بن بهادر، **الجوهر المنقوش في تاريخ البلوش**،(دار الوسام: بيروت،1995م).

- البوسعيدي، حمد بن سيف بن محمد، **الموجز المفيد نبذة من تاريخ البوسعيد**،(مطبعة عمان: مسقط،1995م)،ط2.

- الجاسور، ناظم عبدالواحد، **موسوعة علم السياسة**،(خدلاوي للنشر والطباعة:عمان،2004م).

- جيران، روبرت، **عمان منذ 1856م مسيراً ومصيراً**، ترجمة: محمد أمين عبدالله،(المطبعة الشرقية: مطرح،1988م).

- الخروصي، سليمان بن خلف بن محمد، **ملامح من التاريخ العماني**،(مكتبة الضامري: السيب، 2002م) ،ط3.

- الخصوصي، بدر الدين عباس، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**،(منشورات ذات السلاسل:الكويت،1988م)،ط1،ج2.

- الخفاف، عبد علي حسن، والعمر، جهاد صالح، **بلوجستان الكبرى**(دراسة في الأرض والانسان)، (جامعة البصرة،1987م).

- درويش، مديحة أحمد، **سلطنة عمان في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر**،(دار الشروق :جدة، 1982م).

- دشتي، محمد إسماعيل، **البلوش تاريخ وحضارة**،(العين،1996م)،ط1.

- دشتي، محمد إسماعيل، **شقائق النعمان في تاريخ الخليج والكويت وإيران والإمارات والجزيرة العربية وعمان**،(دار المحبة:دمشق،2003م).

- الريس، رياض نجيب، **العرب وجيرانهم**،(رياض الريس للكتب والنشر: لندن،1991م)،ط2.

- السعدون، خالد، **بريطانيا وتجارة السلاح في الخليج العربي1898-1914م**،(كلية الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الشارقة:الشارقة،2008م)،ط1.

- سمور، زهدي عبد المجيد، **تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الأول من القرن التاسع عشر**، (منشورات ذات السلاسل:الكويت،1994م)،ج1.

- شاكر، محمود، **موسوعة تاريخ الخليج العربي**،(دار أسامة للنشر والتوزيع:عمان،2003م)،ج2.

- شامي، يحي، **موسوعة المدن العربية والإسلامية**،(دار الفكر العربي للطباعة والنشر: بيروت، 1993م)، ط1.

- شركة الزيت العربية الأمريكية، **عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**(مطبعة مصر: القاهرة، 1952م).

- الشكعة، مصطفى، **إسلام بلا مذاهب**،(الدار المصرية اللبنانية:القاهرة،1994م)،ط10.

- شهداد، ابراهيم محمد ابراهيم، **الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين**،(دار الأوزعي: بيروت، 1992م).

- الصايغ، فاطمة، **الإمارات العربية والخط الجوي البريطاني إلى الشرق(1929-1952م)**،(منشورات المجمع الثقافي: أبوظبي، 1995م).

- العابد، فؤاد سعيد، **سياسة بريطانيا في الخليج العربي1853-1914م**،(منشورات ذات السلاسل: الكويت)، ج2.

- عبدالرحمن، عبدالوهاب أحمد، **الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث (1778-1914م)**، (مركز زايد للتراث:العين،2000م).

- عبدالله، محمد مرسي، **إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى1793-1818م**،(المكتب المصري الحديث: القاهرة،1978م)،ج1.

- عبدالله، محمد مرسي، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**،(دار القلم:الكويت،1981م)،ط1.

- العبري، سليمان بن علي بن سالم، **حروف عمانية مضيئة**،(مطابع النهضة: مسقط،2002م) ،ط1.

- العبودي، ناصر حسين، **الأزياء الشعبية الرجالية**،(مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية: الدوحة،1987م)،ط1.

- عثمان، مختار نور الدين ومحمود عبدالرحمن الشيخ، وعلي حسن اللواتيا، **عمان عبر التاريخ**،(مكتبة الفلاح: العين،2004م)،ط1.

- العقاد، صلاح، **التيارات السياسية في الخليج العربي**،(مكتبة الأنجلو المصرية:القاهرة،1974م).

- عمان في المحافل الدولية وفي مختلف مراحلها، تقرير اللجنة الخاصة بقضية عمان التابعة لهيئة الأمم المتحدة 1966-1967م،(دار اليقضة العربية: بغداد،1980م).

- عمر، عمر عبدالعزيز، ومحمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر1815-1950م**،(دار النهضة العربية: بيروت،1999م) ،ط1.

- العيدروس، محمد حسن، **السلطان سعيد والعلاقات العربية الأفريقية**،(دار المتنبي للطباعة والنشر: أبوظبي،1995م)،ط1.

- العيدروس، محمد حسن، **دراسات في تاريخ الخليج والجزيرة العربية**،(دار الكتاب الحديث: القاهرة، 2009م).

- غباش، حسين، **عمان الديموقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث1500-1970م**، (دار الجديد: بيروت،1999م).

- غرانت، نيل، **صراعات القرن العشرين**، ترجمة: إياد ملحم،(الشفق للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، 2001م)،ط1.

- فارس، علي عبد الله، **شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي**،(المسار للدراسات والاستشارات والنشر: الشارقة،1997م)،ط1.

- فارس، علي عبدالله، **العلاقات العمانية الفارسية في عهد دولة البوسعيد**،(المسار للدراسات والاستشارات والنشر: الشارقة،1997م).

- الفريحي، فاطمة بنت محمد بن سليمان، **تجارة السلاح في الخليج العربي1879-1914م**،(دارة الملك عبدالعزيز:الرياض،2004م).

- الفلاح، عيسى راشد، **سلطان بن صقر بن راشد القاسمي ودوره السياسي في الخليج العربي 1803-1866م**،(مركز الدراسات والوثائق: رأس الخيمة،2005م)،ط1.

- فيليبس، وندل، **تاريخ عمان**، ترجمة محمد أمين عبدالله،(مطابع سجل العرب: القاهرة،1981م).

- قاسم، جمال زكريا، **دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقيا1741-1970م**،(مركز زايد للتراث والتاريخ، العين،2000م).

- القاسمي، خالد بن محمد، **عمان تاريخ وحضارة** ،(دار الثقافة العربية:الشارقة،1999م)،ط1.

-القاسمي، نورة محمد، **الوجود الهندي في الخليج العربي 1820-1947م**،(دائرة الثقافة والإعلام:الشارقة،2000م).

- **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**(مكتبة لبنان:بيروت،2004م)،ط1.

- قدورة، زاهية ، **تاريخ العرب الحديث**،(دار النهضة العربية :بيروت،1990م).

- الكيالي، عبدالوهاب، **الموسوعة السياسية**،(المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، 1994م)،ج4.

- كيلي، جون. ب، **بريطانيا والخليج 1795-1870م**، ترجمة: محمد أمين عبدالله،(دار المريخ: الرياض، 1979م)،ج2.

- لاندن، روبرت جيران، **عمان منذ1856 مسيراً ومصيراً**، ترجمة: محمد أمين عبدالله، وزارة التراث والثقافة بسلطنة عمان،(المطبعة الشرقية:مطرح،1986م).

- المعمري، أحمد حمود، **عمان وشرقي إفريقيا**، ترجمة: محمد أمين عبدالله،(وزارة التراث القومي والثقافة ،مسقط،1992)،ط2.

- منسي، عبدالله سراج عمر، **ميناء جوادر على عهد السيد سعيد بن تيمور (دراسة وثائقية)** بحث مقدم لمؤتمر موانئ الخليج العربي الذي عقد في جامعة الشارقة بتاريخ 8-9 نوفمبر 2006م.

- منسى، عبدالله سراج، **العلاقات العمانية الأمريكية بين الحربين العالميتين 1919-1939م**، (د.م،1996م).

- نبهان، يحي محمد، **معجم مصطلحات التاريخ**،(دار يافا العلمية للنشر والتوزيع:عمان،2006م).

- هولي، دونالد، **عمان ونهضتها الحديثة**، ترجمة: فؤاد حداد،(مؤسسة ستايسي الدولية :لندن،1976م).

- وزارة الإعلام بسلطنة عمان، **مسيرة الخير(مسقط)**،(مطبعة مزون: مسقط،1995م).

- وزارة الإعلام ،**الموجز من تاريخ عمان**،(مطبعة مزون: مسقط ،1995م).

- وزارة الإعلام والإذاعة بحكومة باكستان، **جمهورية باكستان الإسلامية**،(مطابع برق: إسلام آباد، 1987م).

- الوسمي، خالد ناصر، **عمان بين الاستقلال والاحتلال**،(مؤسسة الشراع العربي: حولي، 1993م)،ط1.

- وهبة، مجدي، وجدي غالي، **معجم العبارات السياسية الحديثة**،(مكتبة لبنان:بيروت،1978م).

- ويلسون، أرنولد، **تاريخ الخليج**، ترجمة: محمد أمين،(دار الحكمة:لندن،2001م)،

- ويلسون، أرنولد، **الخليج العربي**،(مكتبة الأمل: الكويت ،د.ت).

- يحي، جلال، **العالم المعاصر**،(دار الكتب الجامعية:الإسكندرية،1980م).

المراجع الأجنبية:

- Allen, Calvin H., **Oman the Modernization of the Sultanate**, (Westview Press :London,1987),

-Bahr, Lauren S., Bernard Johnston, Louise A Bloomfield, **Collier's Encyclopaedia** , (Collier's 2Son Limited: New York ,1996),vol.7

- Baluch, Muhammad Sardar Khan, **History of Baluch Race and Baluchistan**, (Author: Pakistan,1988).

- Bannerman, M. Graeme, **Unity and Disunity in Oman 1895-1920**, (University of Wisconsin:Madison,1976.

-Borgmann, Fred, **World Coins**,(Kp Books:USA,2006).

-Ember, Melvin and Carol R. Ember, **Countries and their Cultures,**(Macmillan Reference:USA,2001),vol.3.

-Flower, John, **Coin Atlas,**(Facts On file:New York,1990).

- Graz, Liesl, **Les Omanis, nouveaux gardiens du Golfe,**(Editions Albin Michel: Paris,1981).

-Graz, Liesl, **The Omanis Sentinels of the Gulf,**(Longman Group Ltd :Lebnan ,1982).

-.AL-Hajri, Hilal, **British Travel -Writing on Oman : Orietalism Reappraised,** (Peter Lang :Bern, 2006).

- Hughes, A.W ,**The country of Balochistan** ,(A.G.& fons: Karachi, 1877).

-Kechichian, Joseph A. ,**Oman and the World,**(Rand press :Santa Monica, 1995).

-McBrierty, Vincent, Mohammad Al Zubair, **Oman Ancient Civilisation : Modern Nation** ,(The Bait ALZubair Foundation: Muscat , 2004).

- Morris, James, Sultan in Oman,(Pantheon Book Inc: New York, 1957.

- O'Sullivan, Edmund, The New Gulf,(Motivate Publishing, London, 2008).

-Peterson, John Everett, **Oman in the Twentieth Century**,(University Microfilms International: Michigan, 1984).

-Peyton, W. D., **Old Oman**,(Stacey International:London,1986).

-Risso, Patricia, Oman and Muscat (an early modern history),(Croom Helm : London, 1986).

- Ward, Philip ,**Travels In Oman**, (The Oleander Press LTD: England, 1987).

- AL-Wasmi, Khalid, **Oman Entre L'independence ET L'Occupation Coloniale**, (Publication Orientalistes de France :Paris,1986).

-Wilkinson, John C., **The Imamate tradition of Oman**,(Cambiridge University Press,1987).

-Wilson, Arnold T., **The Persian Gulf**,(Jarrold and Sons Limited: Norwich, 1954).

➢الدوريات:

-.حايك، ريتشارد إميل، **الأنظمة النقدية الخليجية بين الاستقلالية والوحدة**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية(تصدر عن جامعة الكويت)،العدد 51،السنة 13،يوليو 1987م.

- السعدون، خالد، **الاتصالات السلكية واللاسلكية البريطانية في موانئ الخليج العربي(نشؤها وتطورها ونتائجها)1862-1959م**،مجلة الوعي التاريخي (جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية)،مجلد 5،عدد(1)،فبراير 2008م.

- عطا الله، إبراهيم، **ميناء مكران في صدر الإسلام**، مجلة الوثيقة(البحرين)،العدد83،السنة17،يناير1998م.

- نارين، ب.ك، **من تاريخ الخدمات الجوية في البحرين**، مجلة الوثيقة(دولة البحرين)،العدد11،السنة6،يوليو1987م.

➢الرسائل الجامعية:

- شبانة، محمد يونس، **الأحوال السياسية في الخليج العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى قيام الدول المستقلة في المنطقة**، رسالة لنيل درجة الماجستير قدمت إلى المعهد العالي للدراسات الإسلامية مصر،1986م.

- الكردي، علي عظم محمد عباس، **العلاقات السياسية العمانية الفارسية1806-1913م**(رسالة ماجستير آداب في التاريخ الحديث قدمت بجامعة بغداد ،1989م.

➢الموسوعات:

- بريل، أ.جي، **دائرة المعارف الإسلامية**،(مركز الشارقة للإبداع الفكري: الشارقة،1995م)،ج3.

- الخوند، مسعود، كوادر (مادة باكستان)،**الموسوعة التاريخية الجغرافية**(مؤسسة هانياد:بيروت،1997م)،ج5.

- **المعاجم العربية** (CD)،مركز زايد للتراث والتاريخ، مكتبة التراث الإلكترونية

- **الموسوعة العربية الشاملة** (مؤسسة أعمال الموسوعة: الرياض،1996م)،ج4.

➢برامج التلفزيون:

- غوادر وتريت، قناة الجزيرة(دولة قطر)، برنامج تحت المجهر،1999/7/15م.

مواقع الانترنت:

- Beatrice Nicolini,1998,**The Omani Enclave of Gwadar**,www.oman.org. bonn. 007. htm.

- Ben Cahoon(2000),**Gwadar**,www.bdd.sdnpk.org/gwadar.htm.

- From the first submarine cable of 1850 to the worldwide fiber optic network (1864 Karachi Bushire Cable), 2008, http//www.atlantic-cable_com.

- **Gwadur**, by: Mohammed Eqbal Baloci/23/4/1950,

- **GWADAR HISTORICAL BACKGROUND**, http.www. visiongwadar. com- historical.htm.

- **Gwadar** (2009), www. Wikipedia.org.

- Hamid Sarfraz (15th April 1997) ,Planning & Development Department Government of Balochistan Planning Studies Section Quetta, **Gwadar(A District Profile)**,www.googl.com.

-http://www.alsouri.mam9.com. تاريخ البريد في عمان (م2008).

- http://www .archive.hawaaworld.com.
- http://www.gda.gov.pk/pages/gwadar.htm.
-http://www.knowledgerush.com-kr-encyclopedia-Gwadar-.htm.
- http://www.travel- culture.com/pakistan/places.shtml.
- http://www .travel.maktoob.com
- http://www.visitpakistanonline.com
-http://www.visiongwadar. com.
-Ihsan H. Nadiem(October 14, 2007),**Discovering Gwadar** ,www_ dawn_ com-weekly-books-archive-071014-books2.htm.
- Mohammad Ali,(May 17, 2009),**An Islamic Offshoot**
- **Zikri Baluch**, www.30-days.net.htm
-**The Omani Enclave of Gwadar**, by: Beatrice Nicolini, http.www. oman. org-bonn.007.htm.

المقابلات:

- مقابلة مع خدادات بن نور محمد تاج البلوشي وكيل أول متقاعد(الجيش العماني)،والمشرف على متابعة ترميم قلعة الوالي بتاريخ27/11/2007- 25 خلال زيارتي جوادر.

- مقابلة مع فقير بن محمد البلوشي من سكان جوادر بتاريخ25-2007/11/27م خلال زيارتي جوادر.

- مقابلة مع حسين بن دو شمبيه بن دلمراد البلوشي(ربان بحر سابق في جوادر)وابنه نياز، ببيته في السيب، بتاريخ2008/3/22م.

- مقابلة مع عبد الله بن سليمان بن علي بن سيف الحامدي (جده الأكبر علي بن سيف نائب العقيد في جوادر)،في بيته بصحم (الديل) بتاريخ 2009/9/16م.

ملخص البحث باللغة الانجليزية

Abstract

Gwadar under the Omani Sovereignty (1913-1958)

This thesis discusses the condition of Gwadar under the Omani sovereignty from 1913-1958.It essentially focuses on nature of the Omani sovereignty upon Gwadar. As a result of an arduous search spent for years, this thesis, obviously, comes to demonstrate some changes, in Gwadar, as appeared on the administrative, economic, and social aspects under that sovereignty.

With regard administrative condition, the study identifies what kind of relationship, between Muscat and Gwadar, was and it demonstrates the developments as observed during the course of the study. It also scrutinizes the social conditions of the studied area under the Omani administration,

and it shows the reforms that had been worked out or attempted to be implemented there. Furthermore, by concentrating on trade and oil, this study, clearly, tends to display the actual features of the economic condition and its developments in Gwadar.

The study concludes with an analysis of circumstances that ended the Omani sovereignty and led Oman to handing Gwadar over to Pakistan in 1958. The analysis traces the negotiations that had been held there (which led to such an end), and, of course, it demonstrates the major effects as resulted from that end.

هذا الكتاب

هذا عمل علمي متميّز يستحق الإشادة والتقدير من الباحثين والدارسين وجمهور القراء المهتمين بتاريخ عُمان الحديث حيث قامت الباحثة في أسلوب أكاديمي رفيع بالكشف عن آفاق جديدة ومبتكرة في تاريخ علاقات عُمان الخارجية وتحديداً وضع جوادر تحت السيادة العمانية خلال الفترة (١٩١٣-١٩٥٨) والآثار التي ترتبت عليه من الناحية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من الكتابات التي تناولت التاريخ العماني في الفترة الأخيرة سواء تلك المتعلقة بعُمان أو الدور العماني بالشرق الأفريقي إلا أن الدراسات التاريخية العمانية الحديثة قد أهملت تماماً الجانب الآسيوي الذي يتمثل في جوادر والساحل الشرقي من منطقة الخليج. فهي مناطق تمثل بعداً استراتيجياً واقتصادياً مهماً في تاريخ عُمان الحديث والمعاصر. فالموضوع يعدّ مهماً من حيث الفكرة وجاء مكملاً للدراسات والموضوعات الأخرى وسوف يحتل مكاناً بارزاً في المكتبة العمانية.

وهنا لابد من الإشارة إلى المحاولات الجادة من جانب الباحثة من الإفادة والاعتماد على المصادر الوثائقية الأجنبية المختارة من الوثائق البريطانية حيث اعتمد البحث على مجموعة كبيرة من الوثائق البريطانية المنشورة وغير المنشورة وجميعها تعدّ بمثابة مصادر من الدرجة الأولى خاصة وثائق وزارة الهند (IOR)، وأوراق وزارة الخارجية البريطانية (F.O) والوثائق العمانية المنشورة.

أ.د. إبراهيم الزين صغيرون
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية
بجامعة السلطان قابوس سابقاً